دراسات حكمة يمانية

حكمة يمانية
HEKMAH YEMANYA

سُقوطُ الرّفاق

لِماذا فَشِلتْ تجربةُ اليَسار في جَنوب اليمن؟

د.جمال مُحمد الحبيشي

حُقوق الطبع محفوظة

ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو ترجمته إلى لغة أخرى دون إذن خطي سابق من الناشر.

موقع
حكمة يمانية
اليمن - تعز

الطّبعة الأولى

1447هـ - 2025م

العنوان: سُقوطُ الرفاق: لماذا فشِلت تجربةُ اليسار في جنوب اليمن؟ .

تأليف: د . جمال محمد الحبيشي.

الصفحات: (**169** صفحة) .

النّاشِر: حكمة يمانية.

قياس القطع: **14,8×21** .

INFO@HEKMAHYEMANYE.COM
WWW.HEKMAHYEMANYA.COM
@HEKMAHYEMANY

سُقوطُ الرِّفاق

لِماذا فَشِلتْ تجربةُ اليَسار في جَنوب اليمن؟

سُقوطُ الرِّفاق

لِماذا فَشِلتْ تجربةُ اليَسار في جَنوب اليمن؟

تأليف
د. جَمال مُحمّد الطُبيشي

حكمة يمانية
HEKMAH YEMANYA

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

قراءة محركات وآثار التجربة 7

المقدمة: 7

أهداف الدراسة : 9

إشكالية الدراسة : 9

منهجية الدراسة : 10

حدود الدراسة : 10

خطة الدراسة : 11

المحور الأول مدخل مفاهيمي 13

أولاً: مفهوم الحزب الواحد : 13

ثانيـاً: مفهوم الاستقرار السياسي : 19

ثالثـاً: مفهوم الفشل السياسي : 22

رابعـاً: شيء من التاريخ : 24

المحور الثاني العوامل الداخلية التي أدت إلى فشل تجربة نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية 29

أولاً النزعة الشمولية (أحادية النظام) : 29

ثانيـًا: دورات الصراع بين قيادات الحزب على السلطة : 48
ثالثـًا الانحطاط المؤسسي وغياب مبدأ الكفاءة القيادية : 74
رابعـًا إنشاء ميليشيا مسلحة موازية للجيش والشرطة : 83
خامسـًا تصدير الثورة (صناعة الأعداء) : 93
سادسـًا السياسة الاقتصادية : 107
سابعـًا الحزب في مواجهة المجتمع :..... 129
المحور الثالث العوامل الخارجية 141
أولاً التدخل السوفيتي : 141
ثانيـًا دول الجوار والإقليم :..... 155
ثالثـًا دور اليسار العربي في اليمن الديمقراطي :..... 159
أهم النتائج : 168

قراءة محركات وآثار التجربة

المقدمة:

تعد تجارب الأحزاب والأنظمة، سواء على الصعيد الوطني، أو على الصعيد الدولي ملك للإنسانية، الأمر الذي يقع على عاتق الباحثين مهمة تقييمها وإدراك أبعاد التفاعلات الناجمة عن فشلها أو انهيارها، سيما وأنها تنطوي على انعكاسات متعددة على واقع الدول. ومن هذا المنطلق نسعى لتحليل تجربة حكم نظام الحزب الواحد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا، خلال الفترة من 1969 إلى 1990، وهي الفترة التي انفرد فيها اليسار بالحكم بعد ما عرف بالحركة التصحيحية 22يونيو1969 التي أطاحت بالرئيس قحطان الشعبي وتياره.

لقد كانت هناك جملة من المشكلات والعوامل الأساسية وراء فشل نظام الحزب الواحد في اليمن الجنوبي في بناء نظام سياسي مستقر. والتحليل الصحيح لهذه القضية يفترض الانطلاق من واقع أن الفشل نشأ بفعل عوامل داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، في إطار عملية

تاريخية معقدة ومتناقضة وطويلة المدى. ويفترض التحليل السليم لهذا التجربة رؤية العوامل المسببة للفشل، ثم لانهيار هذه التجربة، بوصفها جزء من الحركة الوطنية في التاريخ اليمني الحديث بالغة التعقيد، يمكن فهمها واستيعابها عند استخدام المنهج التاريخي التحليلي في النظر. ويعني ذلك، باختصار شديد، تلمس أسباب الفشل وعوامله، قبل كل شيء في البنية المنهارة ذاتها.

إن دراسة أي تجربة إنسانية، في السياسة أو سواها من المجالات، لن يستقيم دون التحلي بالموضوعية والأمانة العلمية والأدبية، والترفع عن الأغراض الذاتية للنيل منها ومن شخوصها ومؤسساتها؛ ومن أجل ذلك فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة –غالبًا– على المراجع التي دونها وكتبها صناع هذه التجربة وأبناءها، والقريبين منها، ممن شاركهم الفكر والتوجه، في تقييم التجربة ونقدها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول واحدة من أهم التجارب العربية في الحكم بنظام الحزب الواحد الشمولي ذو التوجه اليساري الماركسي، الذي أعلن انتهاج الاشتراكية العلمية في حكم اليمن الديمقراطية سابقًا خلال الفترة من 1969 إلى 1990.

كما تكمن أهميتها في أنها تتناول جانب واحد من ظاهرة فشل اليمنيين في بناء نظام سياسي مستقر طيلة القرن الفائت، والمتمثل في فشل نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية سابقًا في بناء نظام سياسي مستقر، وذلك بتسليط الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى فشل التجربة لما تتميز بها عن غيرها من التجارب في الدول العربية، وذلك لما لها من خصوصية من حيث إنها التجربة الاشتراكية الوحيدة في المنطقة التي وصلت إلى السلطة واستمرت لربع قرن من الزمن.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – دراسة ظاهرة فشل نظام الحزب الواحد في الحكم "اليمن الديمقراطية نموذجًا".

2 – الوقوف على العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشل نظام الحزب الواحد في تجربة اليمن الديمقراطية.

إشكالية الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

لماذا فشل نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية في بناء نظام سياسي مستقر؟

منهجية الدراسة:

عالج الباحث موضوع الدراسة من خلال الاعتماد على منهجين أساسيين لغرض التوصل إلى الإجابة الشافية لهذا التساؤل أولها المنهج التاريخي الذي يهدف إلى التعرف على الماضي وسبر أغواره، والذي يوصل بدوره لمعرفة الظاهرة، وفهم أبعادها، أما المنهج الثاني الذي اعتمده الباحث فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس العوامل التي أدت إلى فشل التجربة.

والجدير بالذكر أن الباحث التزم الموضوعية في الدراسة من خلال الاعتماد غالبًا على المراجع والكتابات التي صدرت عن أشخاص كان لهم دور أساسي وفاعل في تجربة اليسار في اليمن الديمقراطية، أو من مفكريه، أو من الذين كانوا قريبين من التجربة.

حدود الدراسة:

من حيث الزمان: تنحصر الدراسة في الفترة الزمنية من عام 1969 إلى العام 1990م.

من حيث المكان: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

من حيث الموضوع: يقتصر موضوع الدراسة بالبحث في عوامل وأسباب فشل تجربة نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطي.

خطة الدراسة:

ستركز هذه الورقة على ثلاثة محاور، يتناول الأول مدخل مفاهيمي لمصطلحات الدراسة، **والثاني** يبحث في العوامل الداخلية لفشل نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية في بناء نظام سياسي مستقر في ضوء مسببات الانهيار، **وخصص المحور الثالث** لدراسة العوامل الخارجية.

المحور الأول مدخل مفاهيمي

من محركات هذه الدراسة ومصطلحاتها المفتاحية مصطلح الحزب الواحد، والاستقرار السياسي، والفشل، ولإحكام تحريك هذه الدراسة لابد من السيطرة على المفاهيم الأساسية لهذه المصطلحات وضبطها، فضبطها من حيث الفهم والمعنى يساعد في معالجة الإشكالية، وإزالة الغموض حولها، **وذلك على النحو التالي:**

أولاً: مفهوم الحزب الواحد :

يطلق اصطلاح الحزب الواحد على نوع من الأنظمة السياسية يحتكر فيه حزب واحد السلطة وممارسة الوظائف الحزبية، يحتكر النشاط السياسي فيها من الناحية القانونية والفعلية، ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة إلى جواره، بحيث لا يمكن أن يترك الحزب أي نشاط إلا ويتدخل فيه ويفرض سيطرته عليه، مما أدى إلى جعل الحزب القوة الموجهة للمجتمع والدولة، فضلاً عن حصر العضوية في الحزب على فئات محددة من الأفراد الذين تتوافر فيهم صفات وشروط خاصة، لأن أعضاء الحزب الواحد هم طليعة المجتمع. ويسخّر اقتصاد البلاد لخدمة

أهدافه ومبادئه؛ ويقوم بتوجيه المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية لتلائم توجهات الحزب وأهدافه من خلال برامجها ومناهجها، ويقوم بتشكيل العديد من المنظمات الشعبية تشمل جميع القطاعات كالعمال والفلاحين والشباب والنساء وغيرها؛ وفي حقيقة الأمر فإن تلك المنظمات تشكل واجهة للحزب وليست منظمات مجتمع مدني حقيقية[1].

وقد ظهر نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفييتي السابق والدول الاشتراكية الموالية له؛ ولا يزال هذا النظام موجوداً في الدول ذات النظام الشيوعي الباقية حتى اليوم، وهي الصين وكوريا الشمالية وكوبا. فالحزب وفقـًا للفكر الماركسي بأنه:" تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"[2].

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا.

(1) عماد غليون، الحزب السياسي، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2018، ص52.

(2) سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995، ص82.

فمفهوم الحزب عند الفكر الشيوعي والاشتراكي هو حزب طبقي، حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها

ويرجع الأساس الذي قام عليه هذا النمط من النظام الحزبي إلى النظرية الماركسية التي تقوم – في أبسط صورها – علي افتراض أن تاريخ المجتمع الإنساني بوجهٍ عام هو تاريخ الصراع بين الطبقات، وأن هذا الصراع يقود في نهاية الأمر إلى انتصار (البروليتاريا) أو الطبقة العاملة وإقامة نظام سياسي يعبر عن دكتاتورية البروليتاريا(الطبقة العاملة)، ويتحدد ذلك في سيادة حزب واحد هو الحزب الشيوعي، وهذه الديكتاتورية بحسب المفكر الشيوعي فلاديمير لينين:" هي الكفاح الطبقي (للبروليتاريا) التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة[1].

(1) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد117، المجلس الأعلى للثقافة والفنون الكويت، 1987، ص129.

ومفهوم الحزب وفقًا للمنهج الماركسي هو التعبير السياسي للطبقة الاجتماعية، وبما أن المجتمع الماركسي هو مجتمع ذو طبقة واحدة، لذلك فإن الدول الماركسية لا يمكن أن تعيش إلا في ظل نظام الحزب الواحد.

وقد جسد الدستور السوفيتي الصادر عام1977 هذا المفهوم في المادة(6) منه، حيث نص على أن: "يتحد المواطنون الأكثر نشاطًا ووعيًا في الطبقة العاملة في الحزب الشيوعي السوفياتي الذي يعد طليعة العمال في كفاحهم من أجل تثبيت النظام الاشتراكي وتطويره، والذي يمثل نواة التوجيه لكل تنظيمات العمال الاجتماعية والحكومية[1].

ولقد كان الفيلسوف هنتينجتون في مقدمة الدارسين الذين حاولوا تقديم نظرية لتفسير نشأة الحزب الواحد، فرأى أن نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجًا، إما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى ايجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على

(1) ميثم حنظل شريف، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2003، ص27.

حكمها، لقوى أخرى في مجتمع منقسم[1].

لقد كان هناك اعتقاد لدى بعض النخب في منتصف القرن العشرين أن مثل هذا النمط الحزبي الشمولي له مبرراته؛ خاصة في الدول الحديثة الاستقلال، بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد ونبذ التفرقة؛ وكذلك لعدم القدرة على تطبيق الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية في البلاد؛ لما قد تولده من انقسامات في المجتمع الذي لا يزال يتغذى على العصبيات القبلية والإقليمية والدينية؛ ويعتقد أنصار الأحزاب الشمولية بضرورة الأخذ بنظام الحزب الواحد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي كل المجالات لمواكبة التطور والتقدم[2].

وفيما يتعلق بدول العالم الثالث فقد تنوعت التبريرات التي حاولت أن تسوغ اعتناق نظام الحزب الواحد، حيث انطلقت هذه المسوغات من واقع تلك الدول وما شهدته إبان خضوعها للهيمنة الاستعمارية، أو بعد تحررها واستقلالها وما واجهته من صعوبات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص127.

(2) عماد غليون، الحزب السياسي، مرجع سابق، ص52.

على اعتبار أن حركات التحرر والكفاح ضد الاستعمار تتطلب توحيد جميع القوى السياسية في تنظيم واحد بدلاً من التشتت والانقسام بين أحزاب متعددة متصارعة، وذلك يرجع إلى الاعتقاد بأن أعضاء الحزب الواحد الذين واجهوا الاستعمار قادرون على إدارة كافة مرافق الدولة السياسية والإدارية.

نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث :

وهو عبارة عن حزب نشأ تحت سمع وبصر الاستعمار، حيث وحّد ووجّه فصائل المقاومة وفق أيديولوجية معينة هدفها الاستقلال، ثم عاد بعد الاستقلال، واحتكر السلطة السياسية في الدولة باسم الشرعية الثورية.

وحيثما تم حظر الأحزاب عمدًا من جانب النخبة المسيطرة كان التبرير الذي يقدم عادة هو أن البلاد ليست (مستعدة) بعد لقيام الأحزاب.

في الماضي ظهر نظام الحزب الواحد وانتشر بين الدول الشيوعية والباحثة عن أيديولوجية، وكان عادة ما يظهر نظام الحزب الواحد بدولة خرجت من حرب أهلية أو حرب استقلال ليكون الحكم من حق الجبهة المناضلة، بزعم أن وجود أحزاب منفصلة يتعارض مع الوحدة الوطنية

ويعيق التقدم.

والجدير باللاحظة أن معظم أنظمة الحزب الواحد التي شهدتها الدول –في الماضي والحاضر– ومنها النظام اليساري في اليمن الديمقراطية ممثل ابتداءً بالجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي اليمني، قد ظهرت بمظهر تسلطي صادرت فيه حقوق وحريات الأفراد، وهو كذلك بالنسبة لدول العالم الثالث فان الوصول إلى نظام الحزب الواحد لم يخلُ من اتباع إجراءات تعسفية وقسرية لتصفية باقي الأحزاب الموجودة في الحياة السياسية للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة .

ثانياً: مفهوم الاستقرار السياسي :

هو قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة، وذلك للحفاظ على الشرعية.

أما الموسوعة البريطانية **فتعرفه** بأنه: الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي[1].

(1) بينيتون هيلين، الموسوعة البريطانية، لندن،1999، ص727.

وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرّفه (آلان بال) في قوله بأنه: حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية. كما يُعرّف على أنـــه: ظاهرة متغيرة نسبيًا تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة وذلك للحفاظ على الشرعية[1].

وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار، وحينما تختل هذه العلاقة يحدث الاستقرار أو الاضطراب، والتي تؤدي حتمًا إلى مواجهات وصدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد.

والاستقرار السياسي غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف جهود

(1) أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2005، ص75.

النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد السواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام الاجتماعي العام، وهنا، وفي هذه الحالة، وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار .

والجدير بالإشارة أن مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى.

وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعد مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار. ومهما كان نمط وطبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أي دولة فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً كي يستطيع الاستمرار.

وهو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة، والحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، وخلق جو من حرية العمل السياسي ونشاط وحركية

الأحزاب السياسية، كما يقصد به أيضاً مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وهو ليس وليد القوة العسكري الأمنية، بل وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية[1].

ثالثاً: مفهوم الفشل السياسي :

ومن الأهمية الوقوف عند مفهوم الفشل السياسي إذا ما أردنا معرفة العوامل والمتغيرات التي أفضت إليه في الواقع السياسي في اليمن الديمقراطي قبل قيام الوحدة، وبالنظر إلى معاجم المصطلحات السياسية نرى أن هناك مفاهيم مقاربة لمفهوم الفشل السياسي، ومن أكثر المفاهيم تداولاً في هذا السياق مفهوم(الدولة الفاشلة)، فالعديد من الدراسات ترى أن الفرضية الرئيسية حول ما أصطلح عليه بالدولة الفاشلة هي الدولة المولدة للصرعات[2].

(1) أ. محمد الصالح بو عافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد25، يونيو2016، ص308.

(2) د. عبد العزيز لزهر، الدولة الفاشلة دراسة مفاهيمية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية؛ مج 3، العدد3، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، سبتمبر2020، ص184.

اختلف علماء الاجتماع السياسي في توصيف العوامل الرئيسة لاندلاع الثورات بين عامل اقتصادي -الماركسية التقليدية، الماركسية الجديدة إلى حد ما- وبين عامل سياسي ثقافي - سيسيولوجيا ما بعد الحداثة، دعاة المنهج المقارن- وهذا الاختلاف يعود إلى تعقد الظاهرة الاجتماعية الكبرى، لا سيما عندما تكون ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية ودينية، بحيث يصعب تحديد سبب بعينه يكون العامل الأبرز في تفسير الظاهرة، ومع ذلك فقد احتفظت كثير من المدارس بالرؤية الماركسية ذات البعد الاقتصادي في تفسير الظواهر، وإن حاولت الماركسية الجديدة تخفيف وطأة الاقتصادي في عملية التفسير، وإدخال البعدين الثقافي والسياسي في عملية التحليل.

ومن أهم المؤشرات على نظام ما بالفشل: هي ما يتعلق بمدى شرعية ومصداقية نظام الحكم، وتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، حالة عدم الاستقرار السياسي وخاصة على المستوى المؤسساتي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب الدول أو فاعلين من غير الدول.

رابعاً: شيء من التاريخ:

لم تعرف الهوية اليمنية تصدعاً أو نكراناً أو انكسارات حتى أخضعت بريطانيا جنوب اليمن لحكمها بين عامي 1839–1967، وكان لهذا الاحتلال دور في محاولة شطب الهوية اليمنية وترسيخ مسميات محلية خارج سياق الهوية التاريخية المتعارف؛ إذ عملت السلطات البريطانية قبل استقلال الجنوب على تنشيط الحركة السياسية على مستوى الأحزاب السياسية عن طريق إجازة البعض منها بما يخدم الوجود البريطاني في عدن، ومن أجل امتصاص الضغوط الشعبية تجاه هذا الوجود، ولكي يجد متنفساً دستورياً للتعبير عن آرائه من جهة، ورغبة الحكومة البريطانية في نقل تجربتها البرلمانية إلى البلاد كما فعلت في بلدان أخرى كانت واقعة تحت السيطرة البريطانية، ناهيك عن وجود أحزاب أخرى تعمل سرًا ونشاطها موجه بالأساس ضد سلطات الاحتلال البريطاني من أجل التحرر والاستقلال من جهة أخرى[1].

(1) د. علي محمد العامري، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات دولية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد49، 2011، ص132.

وقد اتسمت الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه منذ مطلع الستينيات بالعنف السياسي الذي تجسد بموجة الانقلابات العسكرية والاغتيالات ومحاكمات الخصوم السياسيين، إذ يكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن عشرة رؤساء وصلوا سدة الحكم خلال 28 عام، وهي المدة الفاصلة بين الثورة في شمال اليمن واستقلال جنوبه وبين قيام دولة الوحدة عام 1990، حيث لم يتم تداول السلطة سلمياً خلال هذه الحقبة من تاريخ اليمن المعاصر.

فقد حكم الحزب الاشتراكي اليمني وجذوره التاريخية –حزب الاتحاد الشعب الديمقراطي(التجمع الماركسي في اليمن) وحزب الطليعة الشعبية(يسار البعث في اليمن) وكذلك التنظيم السياسي(الجبهة القومية) – في اليمن الجنوبي(سابقاً) منذ الاستقلال الوطني من الاحتلال البريطاني عام1967، وحتى قيام الوحدة اليمنية في 22مايو 1990، وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول إن اليسار بدأ حكمه الفعلي من الحركة التصحيحية في 22مايو 1969، التي أطاحت بالرئيس قحطان الشعبي وجاءت بالرئيس سالم ربيع علي، وبسيطرة اليسار على السلطة وإزاحة ما كان يطلق عليه بالتيار اليميني أو القومي، تفرغ التيار الأول

لتنفيذ ما أطلق عليه بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والتي تعني تطبيق الاشتراكية العلمية من خلال تجذير التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد.

وقد مثلت الفترة الأولى التي امتدت إلى أكتوبر 1978 أشد المراحل الاشتراكية تطرفاً وأكثرها تضيقاً على القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق ما يعرف بالتحولات اليسارية في الدولة والمجتمع، وكان تطبيق تلك التحولات قائماً على الإفراط في التنكيل والبطش والمغالاة في استخدام العنف والإرهاب[1].

والذي أهّل وساعد النظام اليساري على تولي السلطة في اليمن الديمقراطية، أن التنظيمات التي تكّون منها هذا النظام وفي طليعتها (تنظيم الجبهة القومية) قد قادت النضال التحرري ضد الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال عام 1967.

فقد تبنت الجبهة القومية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد

(1) د. ناصر الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن من التحالف إلى التنافس، ط1، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء، 2009، ص44.

كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة، التي تعتمد نموذج الحزب الوحيد الذي يحتكر السلطة باعتباره يمثل أيديولوجية الدولة ويحمي مصالحها.

وباسم التحديث والتنمية والتقدم ساد نظام الحزب الواحد، وسيطر على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي باسم تحقيق مشروع التنمية والاستقلال الوطني، في مقابل إشباع حاجات المواطنين في المأكل والمسكن والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه، نزع تسييس المجتمع، واقتصار ممارسة السياسة على إطار واحد، ممسك بكل مفاصل المجتمع، ومنعه خارج هذا الإطار، باعتباره القائم على السلطة متعهد التنمية، ولم يكن هناك مجال للحديث عن التعددية ولا لتنافس البرامج الانتخابية، ولا مجال للتداول السلمي على السلطة.

المحور الثاني العوامل الداخلية

التي أدت إلى فشل تجربة نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية

هي تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقات تأثير وتأثر.

وتتمثل هذه العوامل بالتالي:

أولاً النزعة الشمولية[1] (أحادية النظام):

حدّد مؤسس النظرية الشيوعية كارل ماركس طبيعة الدولة بأنها جهاز خاص للقسر والعنف، ظهر إلى الوجود مع انقسام المجتمع إلى

(1) الشمولية بمفهومها السياسي المعاصر هي نمط مثالي من أنماط علم الاجتماع السياسي، يتطلب وجود عقيدة سياسية رسمية واحدة، ووجود حزب سياسي واحد محتكر للقوة السياسية في المجتمع، ويعمل على تطبيق العقيدة السياسية وتنشئة المجتمع على أساسها، ويطلق لفظ(شمولي) على نظام سياسي ينفذ سياسة الحزب الواحد والعقيدة الواحدة. انظر د. إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط.، ص136.

طبقات، وهي آلة تستخدمها الطبقة الأقوى لصيانة سيادتها على الطبقة أو الطبقات الأخرى في المجتمع، ولأن اختلف شكل الدولة من مجتمع طبقي لآخر، فإن جوهرها يبقى واحداً.

ومن هذا المنطلق كانت الأحادية أهم سمات النظام اليساري في اليمن الجنوبي بعد حركة يونيو التصحيحية1969، ولا تقتصر هذه الأحادية فقط في أحادية الفكر والثقافة والرأي والقرار والتنظيم، بل امتدت أيضاً إلى النظر إلى المجتمع اليمني كأنه فرد واحد له رأي واحد، وبعبارة أخرى رفض فكرة وجود تناقضات داخل المجتمع وأن أي تصريح بتوجه مختلف يعد محاولة لإثارة فتنة في المجتمع، ويعود ذلك إلى أن النظام يعتبر أي إشارة إلى ذلك معناه تقويض فكرة الشعب والأمة الواحدة في كل شيء بما فيها واحدية الرأي[1].

وبعد أن استقر الأمر لليسار وانفرد بالسلطة إبان حركة يونيو 1969، كان مطلوبًا من سالم ربيع علي أن يخضع لمبدأ القيادة الجماعية، وأن ينفذ قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وهو ما شرع في فعله فقد

(1) رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات الجزائرية، العدد26،25، ص27.

دشن عهده بتصفية أنصار قحطان الشعبي، فيما عرف بورشة تحزيب الجيش عن طريق إدخال وحدات بكاملها من الشرطة والفدائيين إلى صفوفه، قصد تأمين السيطرة عليه من العناصر الحزبية، وقد تطلب ذلك تصفية أعداد كبيرة من الضباط وتسريحها، ما لبث أن فرّ قسم كبير منهم إلى الخارج، وقد أوكلت تلك المهمة لعلي عنتر بصفته وزيراً للدفاع[1].

فقد قام بفصل 12 من قيادة الجبهة، واستبدل كامل قوام الضباط في الجيش، حيث أقصى جميع القيادات الكبيرة والوسطى بحجة ارتباطها بالاستعمار، وبالتالي فرّغ المؤسسة العسكرية والأمنية من أفضل كوادرها وخبراتها، وضم جميع مقاتلي الميليشيات الذين لم يعرف أحد منهم أكاديمية عسكرية إلى قوام الجيش، وأعاد أيضاً تشكيل جهاز الشرطة بالطريقة نفسها، حيث سرح معظم قياداته القديمة، وجعل أعلى رتبة فيه بدرجة نقيب، ودمج فيه الميليشيا الشعبية، التي أصبحت تشكل غالب قوامه. وأزاح كل قمم الهرم البيروقراطي، وأسند معظم مواقعها القيادية لعناصر جديدة، وباتت السلطة الفعلية في يد الحزب، الذي لا

(1) فواز طرابلسي، جنوب اليمن في حكم اليسار، رياض الريس للكتب والنشر،ط1، 2015، ص59.

يخضع لأي جهة رقابية، وكانت سلطة مجلس الشعب شكلية؛ إذ كان يقر كل ما يحال إليه من قيادة الحزب، كون معظم أعضاءه هم أساسًا قيادات حزبية[1].

وقد وصل التغيير في صفوف الضباط نحو 90٪ وفى صفوف الأفراد 70٪ وزودت القوات المسلحة بأفراد من العمال والفلاحين، حيث جاء في تقرير المؤتمر الخامس للجبهة القومية عام 1972م بأن الإجراءات التي طبقت في الجيش والأمن وقوات الشرطة استهدفت توسيع العلاقات النضالية بين القيادة والأفراد وهذا بدوره يجب أن يقرب إلى أقصى حد ممكن بين الجيش والبوليس والمتطوعين من العمال والفلاحين في فرق المليشيا الشعبية والمنظمات الجماهيرية[2].

يعلق الرئيس علي ناصر محمد على عمليات التطهير في الجيش

(1) د. ناصر محمد ناصر، التجربة الاشتراكية في جنوب اليمن1967-1990 دراسة تقييمية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، العدد6، 2011، ص13. نقلاً د. فتحي عبدالفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ط1، الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص128.

(2) مجموعة من المؤلفين السوفيات، ترجمة محمد علي البحر، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص223.

قائلاً:" لكن للأسف، شملت قرارات التطهير عدداً من الموظفين الأكفاء الذين لم يكونوا في الواقع معادين للثورة، ولم يشكلوا خطراً على النظام الجديد، وكان بالإمكان الاستفادة منهم ومن خبراتهم، وخرج في التصفيات كثير من العناصر الوطنيين ذوي الرصيد النضالي، لمجرد انتمائهم إلى محافظات ومناطق محددة.

ثم ألتفت سالمين إلى مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والاتحادات ومنها الاتحاد العام لعمال اليمن، واتحاد الشبيبة، واتحاد نساء اليمن، واتحادات الحقوقيين، والصحفيين، والمهندسين والأطباء، والمحامين، وأخضعها لسيطرة الحزب، فأصبح الحزب هو الذي يمولها ويديرها ويرسم سياستها[1].

وفي سبيل ذلك وتعزيزاً للنظام الشمولي سعى النظام الحاكم الممثل بالجبهة القومية وتحت شعار (حل مشكلة العمل الوطني الديمقراطي) في اليمن الديمقراطية، التي انتهتْ في فبراير 1975، بعقد المؤتمر التأسيسي للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، الذي تمتْ فيه عملية ترتيب

(1) د. علوي طاهر، عدن في التاريخ بين الازدهار الانهيار، صادر عن جامعة عدن، 1997، ص154.

الأوضاع التنظيمية القيادية والقاعدية لحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاتحاد الشعب الديمقراطي في إطار التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، بهدف تشكيل حزب طليعي من طراز جديد والذي يعني أساسًا حزب شيوعي، على طراز الأحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان الاشتراكية، أي أنَّ العملية أخذتْ طابع إذابة هذين الحزبين في الجبهة القومية، وهو ما يعني بكل بساطة، العمل على تقوية **(الشمولية)** كنهج سياسي، فبدلاً من وجود ثلاثة أحزاب، تمَّ الاستعاضة عنها بحزب واحد، وهو ما يعني في المضمون والجوهر، منع وحضر التعددية الحزبية، وهو ما يعني أيضًا عملية استنساخ لتجربة العمل السياسي الحزبي في المعسكر الاشتراكي الشيوعي.

وبحسب بتعبير الكاتبة اليسارية بشرى المقطري: "ورغم الإيجابيات التي حققها النظام اليساري في الجنوب، إلا أنه كان نظاماً شمولياً قام على واحدية التمثيل السياسي للحزب الاشتراكي وعلى واقع سياسي مغلق تميز بالحروب مع اليمن الشمالي والصراعات الحزبية والدولية[1].

(1) بشرى المقطري، خارطة اليسار العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا، 2014، ص74.

وبالعودة إلى البيان الأول للجبهة القومية بعد نيل الاستقلال، والذي حدد شكل السلطة وتوجهها، **بالمنطلقات التالية:**

- **الجبهة القومية** هي السلطة العليا في البلاد وهي قائدة الثورة.
- **الجبهة القومية** هي السلطة التشريعية إلى أن يوضع الدستور.
- **الجبهة القومية** هي التنظيم السياسي الوحيد في البلاد[1].

وهذا يعني أن النظام السياسي الممثل بالجبهة القومية قد أفصح منذ اليوم الأول للاستقلال عن نهجه نحو نظام شمولي مستبد.

وفي ذات السياق فقد أقدمت الجبهة القومية على قيام مجلس الشعب الأعلى بطريقة التعيين وذلك في 21 يوليو 1970 ليستمر هذا المجلس أكثر من سبع سنوات وهذا يدل على الاستخفاف بحق الشعب في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب الحر والمباشر، وفي عام 1978 تم انتخاب مجلس الشعب الأعلى ولكن على طريقة (جميع المرشحين من أعضاء الحزب الواحد خيار للشعب غيره) والغريب في هذا الأمر أن يكون ممثل بيحان في هذا المجلس من الضالع[2].

(1) شاكر الجوهري، الصراع في عدن، ط1، مكتبة مدبولي، 1992، ص199.

(2) أحمد طلان الحارثي، القضية الجنوبية: حقائق وأرقام، ط1، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء، 2013، ص50.

وتطبيقاً لهذا التوجه الشمولي الأحادي اتجه النظام السياسي في اليمن الديمقراطية وخاصة بعد الحركة التصحيحية إلى إقصاء جميع شركاء النضال داخل الجبهة القومية تحت ذريعة تطهير الجبهة من القوى الرجعية واليمين الانتهازي.

ولم يكن هذا التوجه لدى النظام - الذي ظهر من خلال البيان الأول- وليد لحظة العنفوان الثوري، ونتيجة لبيئة الكفاح التي جاء منها، على اعتبار أن له ما يبرره، لكن التوجه نحو الأحادية والنزعة الشمولية عقيدة أيديولوجية لدى النظام السياسي الجنوبي، يظهر ذلك من دستور1972 الذي أكد هذه النزعة، ليتم ترسيخها في دستور1978، فعلى سبيل المثال جاء في المادة الثالثة منه:" الحزب الاشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للمجتمع والدولة، وهو الذي يحدد الأفق العام لتطوير المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ويقود الحزب الاشتراكي اليمني نضال الشعب ومنظماته الجماهيري نحو الانتصار التام الاستراتيجي للثورة الوطنية الديمقراطية وصولاً إلى البناء الاشتراكي، وتعمل جميع منظمات الحزب في إطار الدستور[1].

(1) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1978، أقر مجلس الشعب الأعلى في دورته المنعقدة بتاريخ 31/ 10/ 1978م.

وقد سجل الحزب الاشتراكي في مقدمة برنامجه السياسي المقر في مؤتمره التوحيدي الأول في 9مارس 1979، بأن الحزب الاشتراكي اليمني الوريث الشرعي للحركة الوطنية اليمنية كلها.

ومن اللافت أن الدساتير التي صدرت في تلك الفترة، توصف جميعها بالاستبدادية كونها صدرت بطريقة غير ديمقراطية وليس للشعب لا من قريب أو بعيد علاقة بنشأتها أو إصدارها.

وقد سبق أن كرس المؤتمر الخامس للجبهة القومية مارس1972 حكم الحزب الأوحد، وعبر عن ذلك بشعار(كل الشعب جبهة قومية)، وتأكيد أنَّ الجبهة القومية هي فقط الممثل الشرعي والوحيد للشعب، وأنَّ القيادة العامة للجبهة القومية، هي السلطة التشريعية في البلاد، كلُّ ذلك قد أدى إلى جملة من النتائج، منها عدم الاعتراف بوجود قوى سياسية أخرى، ناهيك عن إلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والمسلحة، التي ساهمتْ في معركة الاستقلال. كما أدَّتْ كذلك إلى عدم السماح بتأسيس أحزاب سياسية جديدة، وظلتْ الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي اليمني السلطة الحاكمة الوحيدة في اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال، حتى مايو1990م، وإنْ تغيَّر اسمها من

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وبالمقابل فقد أخذت الجبهة القومية تسميات متعددة. ومن المؤكد بأن هذه النتائج، قد وسمتْ ذلك النظام السياسي **بالشمولية** سياسيًا وإيديولوجيًا، وبما يعني حكم سلطة الحزب الواحد.

وفي سياق نقده لهذا التوجه الشمولي يعلق الكاتب الاشتراكي منصور هائل قائلاً: "وأسفر الاقتتال، عن ارتفاع صرخة مدويّة مرعبة في هاوية (كل الشعب جبهة قومية) في ضربٍ من التدشين الرسمي والفعلي للحالة القيامية والإعلان الصارخ عن احتلالٍ للشعب من قبل الجبهة بعد غروب شمس الاحتلال الأجنبي عن الأرض، والتسويغ للحق في القتل واتخاذ القتل عقيدة إيديولوجية، وتدمير وإبادة كل آخر، وإقصاء واغتيال كل مناسبة للحياة في خضم الصراع الضاري والعاري من أجل السلطة[1].

وفي ذات السياق، يكتب القيادي الاشتراكي سلطان زيد: "ومهما كانت نظرتنا السياسية والأيديولوجية تجاه النظام في الجنوب، إلا أنه من

(1) منصور هائل، أطياف عدن، هذيان الحطب، مياره للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2019، ص22.

الصواب عدم إغفال الحقيقة الموضوعية المتمثلة بأن قوى اليسار الوطنية وأحزابها السياسية في الشمال، بما فيها فرع الحزب الاشتراكي (حزب الوحدة الشعبية)، كانوا يصنفون النظام في الشمال بالشمولي، ويطالبونه بالتغيير والتحرر من النهج الأحادي، لجهة القول بإيجاد نظام ديمقراطي، فيما يحجبون هذا التصنيف عن طبيعة نظام الجنوب الذي كان أيضاً هو الآخر ذا طابع شمولي وغير تعددي آنذاك[1].

وقد ترافق ذلك مع موجة من الاضطهاد للخصوم السياسيين تمثلت في فرار عدد كبير منهم إلى الخليج أو الشمال، وفي 30أبريل1973، سقطت طائرة رسمية كانت تقل سفراء كانوا يحضرون مؤتمراً للدبلوماسيين وقتل جميع من فيها، وقد لاحت شكوك بأن الطائرة تعرضت لعملية تفجير، خصوصاً أن الدبلوماسيين الذين كانوا يستقلونها معروفون بأنهم من المعارضة لحكم الترويكا(الرئاسة المكونة من الثلاثي سالم ربيع، علي ناصر، عبدالفتاح إسماعيل)، بشكل أو بآخر[2].

---

(1) سلطان أحمد زيد، محطات من تاريخ حركة اليسار في اليمن« تجربة شخصية"، ط1، مركز إرم للتنمية الثقافية والدراسات التاريخية، 2020، ص167.

(2) المرجع سابق، ص60.

ومما يؤكد تورط قيادة النظام الحاكم في حادث الطائرة، تصريح القيادي البارز في نظام اليمن الديمقراطية المهندس حيدر أبو بكر العطاس لبرنامج الذاكرة السياسية حول حادث طائرة الدبلوماسيين، والذي جاء فيه:" إن القيادات السياسية هدفت من خلالها إلى تصفية الكثير من الكوادر، وقال إنه يومها كان في مدينة المحفد حينما علم بتفجير الطائرة، متهماً إياها بارتكاب جرائم مروعة قبل العام 1986[1].

ويجدر التنويه إلى أن النظام اليساري الحاكم وفي سبيل فرض السيطرة وتشديد القبضة الأمنية، أنشئ وكالة شرطة سرية (وزارة أمن الدولة) بدعم من مخابرات ألمانيا الشرقية(شتازي) للمراقبة السياسية الداخلية وطمس أي معارضة للطريق الثوري المتبع.

وليست المشكلة في إنشاء جهاز أمن الدولة، ولكن المشكلة تكمن في تصرفاته سيئة الصيت ضد المعارضين والمواطنين معاً، وبحسب تعبير الرئيس علي ناصر محمد:" وكان طبيعياً إنشاء جهاز أمن يتولى حماية النظام الجديد، حيث من الثابت أنّ النظام كان في حاجة إلى جهاز

(1) برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، 20/ 8/ 2021،

https://www.youtube.com/watch?v=x8TW7djMWAA

مخابرات قوي في تلك الظروف الصعبة من عمر تجربته، لكن خلال التطبيق جرت تجاوزات كثيرة، وبالدرجة الأساسية، يؤخذ على الجهاز اتباعه سياسة ردع قاسية تجاه الخصوم من وجهة نظر بعض المسؤولين في الجهاز، أفضت إلى الإساءة إلى سمعة الجهاز، بل سمعة النظام ككل، وإلى الحطّ من رصيد الجهاز على المستوى الجماهيري، وحتى على مستوى دوائر كثيرة ذات علاقة بالسلطة وبالتنظيم السياسي الحاكم، فتحوّل إلى جهاز رعب للأعداء والمواطنين على حد سواء[1].

يواصل الرئيس علي ناصر محمد نقده من خلال مذكراته لتصرفات أمن الدولة الذي أفرط بالتنكيل مع المخالفين: "واتبع أمن الدولة أساليب خاطئة مورست خلال تلك الفترة، منها الملاحقة والاعتقال لعناصر ما سُمِّي "اليمين الرجعي"، والمقصود بهم العناصر القياديين والوسطيين لسلطة ما قبل 22 يونيو 1969. وتحت مسوّغ كهذا، تعرّض كثير من العناصر الوطنيين الشرفاء والمناضلين المخلصين الذين كان لهم شرف المشاركة في معركة التحرير الوطنية للاعتقال، ومورست

(1) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن2، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ط1، دار المدى، بيروت، 2020، ص203.

أعمال ضد عناصر ومواطنين لم تكن لهم أية علاقة بالعمل السياسي، وجرت ملاحقة الجهاز المؤهل وطرده، وخاصة الجهاز الإداري والفني من الأجهزة الحكومية تحت تهم ملفقة، ما أدى إلى هروب عدد كبير من موظفي الجهاز الإداري إلى الشمال وإلى بلدان الخليج والسعودية. واستُفزت قوى اجتماعية عديدة لعزلها عن الحياة السياسية من خلال تصنيفات وتقييمات خاطئة غير عملية، بغية الحيلولة دون وصولها إلى مواقع مهمة في مؤسسات الدولة، وخصوصاً بعض أبناء العاصمة عدن، التي استُثني أبناؤها من المشاركة في الوظائف العليا في الدولة[1].

ولك أن تتصور كمية الرعب التي كان يثيرها جهاز أمن الدولة، حتى لأعضاء النظام أنفسهم، وهذا يعني أن الجهاز بلغ حداً من الإرهاب والقسوة لأن يخاف منه قيادة في النظام، وبحسب رواية الرئيس علي ناصر محمد والذي جاء فيها:" وبالرغم مما لحق بجهاز أمن الدولة من سمعة سيئة، إلّا أنّ السلطة السياسية في قمتها كانت مشدودة إلى تقوية الجهاز، برغم ما كان يثيره من مخاوف ورعب، وفي تفكيرهم أنّ ذلك سيضمن حماية كافية للنظام ويمنع وصول المعارضين من النيل

(1) المرجع السابق، ص204.

منه، لكن لم يكن أحد منهم يريد مع ذلك أن يرتبط اسمه بجهاز مثير للرعب والخوف إلى هذا الحد[1].

في تلك الفترة أطلق على مسؤول جهاز أمن الدولة محسن الشرجبي بـ "لاَفْرِينْتِيْ بَافْلُوفِيْتْشْ بِيرِيَا" رئيس الأمن السوفيتي وجهاز الشرطة السرية في عهد ستالين الذي قاد مذابح التطهير الكبرى في الحملة التي نظمها ستالين لتطهير الحزب الشيوعي والمؤسسات الحكومية1937 – 1938 وراح ضحيتها ملايين الضحايا.

أما اللافت في هذا السياق أنَّ النظام الحاكم لم يقتصر على جهاز أمن الدولة بقيادة محسن الشرجبي، فنهاك ثلاثة أجهزة أخرى تعمل في العالم السفلي، فالرئيس سالمين أنشأ جهازاً دموياً تابعاً للرئاسة، وأنشأ الجيش جهازاً مماثلاً، كما أنشأ علي عنتر وصالح مصلح قاسم جهازاً رابعاً، بالإضافة إلى أجهزة صغيرة كانت تعمل في بعض المناطق الداخلية أخذت على عاتقها تصفية الماضي وأهله، وبحسب مدير إذاعة عدن في تلك الفترة الصحفي فضل النقيب، والذي كتب عن ما اقترفته تلك الأجهزة قائلاً: للتاريخ فإن العديد من أعمال الأجهزة يدخل بامتياز

(1) المرجع السابق، ص204.

في باب الجرائم ضد الإنسانية[1].

وأما عن الالتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية فقد كان مقصورًا على الذين تقبلهم الجبهة الوطنية فقط، كما تم تكوين فرقة عسكرية مستقلة ثابتة للحزب، ليس لها أي علاقة بالقوات المسلحة، حيث كانت مهمة هذه الفرقة العسكرية حماية التنظيم الحزبي من أي محاولة للانقلاب.

لقد كانت اليمن الديمقراطية يتم حكمها من خلال ما يعرف بالطليعة (ثوريون محترفون يعملون لحماية الثورة الاشتراكية من خلال توجيه الطبقات العاملة بالقوة واستخدام تخطيط مركزي لتقويض الفردانية (فكرة روج لها لينين). وتم إنشاء مدرسة عليا للاشتراكية العلمية لأغراض تلقين الماركسية اللينينية، لقد كان الحزب آلية لتفعيل قرارات المكتب السياسي، وتم وضع النقابات المهنية تحت سيطرة الحزب، ومراقبة اللجان العمالية بواسطة الحزب، وكان العسكريون والموظفون المدنيون التابعون للحكومة عرضة لما يرتقي أن يوصف بـ "محاكم التفتيش"[2].

(1) فضل النقيب، دفاتر الأيام، ط1، إصدار وزارة الثقافة صنعاء، 2006، ص93.

(2) فاطمة غونسون، جنوب اليمن الأحمر، موقع سوث24، 24أبريل2022، https://south24.net/news/news.php?nid=2649

النزعة الشمولية التي وسم بها الحزب الحاكم في الجنوب لم تتوقف في حدود إقصاء الآخر من التيارات المختلف معها في التوجه والفكر، بل وصلت إلى داخل الحزب نفسه وتمثلت في شخوص الرؤساء الذين تولوا قيادة الحزب، فعلى الرغم أن القيادة المعلنة عنها والمشكلة تبدوا للمراقب أنها جماعية، إلا أنها في الحقيقة كانت نزوع نحو التسلط والاستبداد والانفراد في الحكم، فالحركة التصحيحية في 22 يونيو1969 اتهمت الرئيس قحطان الشعبي وتياره بالتسلط والانفراد في الحكم وإقصائهم، وهي التهمة نفسها التي أطلقها خصوم الرئيس سالمين فيما بعد، فقد أتهم من قبل رفاقه باليسار الانتهازي الفوضوي، وأنه يمارس الحكم ويتخذ القرارات دون الرجوع للقيادة الجماعية للحزب، حتى إن الرئيس فتاح في إطار المراجعة والتقييم لأداء سالمين بعد الإطاحة به، ظل يكتب في نقد التجربة والتي وصمها بالفاشلة نتيجة النزعة الشمولية والانفراد بالحكم.

فالطبيعة التسلطية للحزب الواحد ولّدت داخله وخارجه تنافساً حاداً بين الشخصيات النافذة، وصراعاً قوياً على منصب القيادة أدت في بعض الحالات إلى إقصاء بعض المنافسين أو تصفيتهم، فالإقصاء

وتطهير جميع المخالفين من جميع مؤسسات الدولة كان واحداً من أهم الأسباب في فشل منظومة الحزب الواحد في السير نحو تحقيق الاستقرار السياسي.

فمن غير المنطقي أن ترفع شعار الثورة ضد الإمبريالية والرجعية وفي الوقت نفسه لا تجد أبسط القواسم المشتركة حتى مع التيارات اليسارية الأخرى، فالحكم على طريقة الماركسيين تعني تصفية المجتمع ممثلاً بتيارات تقليدية وقومية يسارية وغيرها بكل ما تحمله من إرث ووزن اجتماعي واقتصادي بغية سيادة الفكر الراديكالي للحزب الماركسي. هل يريدوا أن يتوحدوا مع أنفسهم؟! يعني تجاهل الواقع ورفع شعارات لم تنضج الظروف بعد لتحقيقها ومن ثم دخول في حالة صدام مع الآخر ثم مع الذات بعد الفشل[1].

في هذا الصدد يكتب عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وأحد مؤسسيه، الأستاذ عبد الباري طاهر: إن من الأخطاء الفادحة التي ساعدت وسهلت وأد التجربة الجنوبية، وكانت نقطة

(1) عبده النقيب، الكهنوت الشيوعي والوهابي وما بينهما، عدن الغد، 1 يوليو 2013، https://adengad.net/articles/56024

ضعف خطيرة؛ هي تسيد الرأي الواحد، والحزب الواحد والفكر الواحد[1].

وهو ما أشار إليه الدكتور أبو بكر السقاف في كتابه دفاعًا عن الحرية والإنسان؛ في مقال له بعنوان في ذكرى الاستقلال الذي ضاع مرتين: "فبعد أن ضاعت مع الاستقلال المكاسب السياسية والقانونية والنقابية التي ناضل الناس من أجلها منذ ثلاثينات القرن الماضي، عندما أطاح بها الحزب الواحد كلها بضربة واحدة مشاركًا في سياق الحمى التي اجتاحت حركة التحرر الوطني العربية.

وبحسب وصف الأستاذ أنيس حسن يحيى القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني وأحد أبرز مؤسسيه: "أن ما اعترى مسيرة الحزب الكفاحية الناصعة من سلبيات ومشكلات كانت ناجمة عن النزعات الإقصائية عند البعض ووجود اختلالات بنيوية في التنظيم السياسي الحاكم[2].

ويمكننا أن نخلص إلى أن نظام الحزب الواحد في جمهورية اليمن

(1) عبدالباري طاهر، قراءة ناقدة في الحدث العظيم وتبعات الأحادية، موقع حيروت، 24نوفمبر 2021، / https://hayrout.com/95056

(2) عدن الغد، نقلاً عن الاشتراكي نت، الأربعاء 11أبريل 2012،

https://adengad.net/posts/9684

الديمقراطية الشعبية كان شديد الاستبداد، حيث قام بتأسيس نظام مركزي حافظ على استمرار بقاء جنوب اليمن تحت سيطرة الجبهة القومية للتحرير، ثم الحزب الاشتراكي اليمني لاحقاً، وقام الحزب الاشتراكي اليمني بتطبيق نماذج إدارة الحزب التي استخدمها الحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (مكتب سياسي، لجنة مركزية ولجنة تنفيذية دائمة تقوم بإمداد القيادة الوطنية التي يتم اختيارها بواسطة مجلس شعب أعلى منتخب).

والخلاصة أن السلطة تكون سلطة شمولية إذا اتصفت بثلاث صفات رئيسية: احتكار الحزب، وضع يد السلطة على الحياة الاقتصادية، الرعب الأيديولوجي. وتكون الشمولية شمولية كاملةً في الحالة التي تجتمع كل هذه العناصر وتتكامل[1].

ثانياً: دورات الصراع بين قيادات الحزب على السلطة:

عندما تسلمت السلطة في اليمن الديمقراطية شخصيات تُعرف بالدوغما(شديدة التعصب)، والسعي نحو الأوتوقراطية، والتفرد

(1) حسين ناصر أحمد سرار، المصطلحات السياسية اليمنية -دراسة دلالية الوثائق السياسية المعاصرة أنموذجاً، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص84.

بالسلطة لمدة طويلة، كانت سبباً كبيراً في انتشار الأزمات، وسياستها ذات المنهج اللا متزن، جعلت اليمن الديمقراطية ساحة صراع لا ينتهي، فبدلاً من تكثيف الجهود، والعمل على تطبيق برنامج الحزب، والالتفات إلى المهام الحزبية، والجماهيرية والوطنية، انشغلت قيادة الجبهة بالعمل الشللي والصراعات، وعلى طريقة المماليك المتأخرين، مارس النظام الحاكم في الجنوب صراعاتهم الداخلية، فصعود أحدهم إلى قمة السلطة، كان معناه أن يبدأ الأخرون في نسج خيوط التآمر عليه للحلول محله.

وبحسب المفكر العراقي علي الصراف معلقاً على تجربة اليسار في الجنوب اليمني بقوله:" وبانتصار الجبهة القومية على جبهة التحرير شقّت القومية لنفسها دربًا في الجحيم، ولأن منطق إقصاء غيرك ينسف شروط وجودك، فقد ترتب عن ذلك الانتصار انحشار الجبهة القومية في دوامة التآكل والتقاتل الداخلي[1].

السفير أحمد عطية المصري في كتابه النجم الأحمر فوق اليمن

(1) د. علي الصراف، اليمن الجنوبي من الاستقلال إلى الوحدة، رياض الرس لنشر الكتب، ط1، 1992، ص171.

والـذي عـاش بـدايات التجربـة، وفي أثنـاء تعـداد أبـرز سـلبياتها حـذر مـن العنف غير المبرر والتصفيات الجسدية والسياسية التي طالت أبرز رفاق الكفاح والنضال أثناء حركة يونيو التصحيحية1969[1].

الجدير بالذكر أن الدراسة في مجملها إشادة بالتجربة وحـذرهم مـن العنـف غيـر المـبرر ومازالـت التجربـة في البدايـة، فلـو أخـذوا بهـا لنجـو جميعـاً من دوامة العنف المتوالية.

وفي ذات السياق يتحدث الكاتـب اليساري اللبنـاني فـواز طرابلسي والذي تربطه علاقة وطيدة مع النظام في اليمن الديمقراطية، وكان شاهداً على تلك المرحلة مـن الـصراع؛ إذ جـاء في حديثه:" والمـروع في الأمـر، قبـل أي شـيء آخـر، هـو الاسـتعداد السـهل لـدى الرفـاق لقتـل بعـضهم، ويؤكد أن أهم أسباب الـصراع كـان القبـول بوحدانيـة التمثيـل والانفـراد بالـسلطة بـين الجبهـة القوميـة وجبهـة التحريـر والاقتتـال بـين الجبهتـين، أطلق هذه الآلة الجهنمية التي لم تتوقف عند حد. الانفراد والوحدانية أورثـا الجبهـة القوميـة والتنظـيم الموحـد، وتاليـاً الحـزب الاشـتراكي

(1) أحمـد عطيـه المـصري، الـنجم الأحمـر فـوق الـيمن، تجربـة الثـورة في الـيمن الديمقراطية، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، مصر، 1986، ص358.

اليمني، تقليداً مروّعـًا من التآمر والتصفيات[1].

يلخص الرئيس الأسبق علي ناصر محمد، تلك الفترة وما تلاها كونه واحد من أهم فواعيلها بقوله: "إن انتقالنا الدراماتيكي المفاجئ من السلاح إلى السلطة، شكّل موضوعيًا أرضية للخلل الذي حصل، والآن بعد أن حسمت الجبهة القومية الصراع مع القوى المنافسة لها، فإن الصراع قد انتقل إليها وانحصر في قلبها، حيث لم تعد هناك منافسة مع حزب أو تنظيم آخر. ما حصر كل خلافات وصراعات الآراء داخل التنظيم الواحد الذي لم يعد يزعجه وجود أحزاب أو أفكار منافسة من الخارج، بل إن الأفكار والآراء داخله باتت هي المزعجة له، ما عرّض الثورة والتجربة في اليمن الجنوبي لنتائج مريرة"[2].

بينما يصف الشهيد جار الله عمر تلك المرحلة من الصراع أثناء انفراد اليسار بالسلطة في مذكراته بقوله: "مشكلة جديدة طرأت متمثّلة في خلاف نشب داخل التّنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في الجنوب

(1) د. فواز طرابلسي، جنوب اليمن في حكم اليسار، رياض الريس لنشر الكتب، ط1، 2015، ص86.

(2) مذكرات علي ناصر محمد وكواليس تأسيس دولة اليمن الجنوبي، الموقع بوست 13 مايو 2022، https://almawqeapost.net/news/72647

ما بين سالمين الذي كان يميل إلى الخط الصيني، وهو رجل دولة مقتدر، وبين عبد الفتاح الذي كان يميل إلى الخط السوفيتي، وأصبحنا بخسارة شديدة إثر هذا الانقسام، وسرعان ما بدأ الحمدي ينسج علاقة مع سالم ربيع علي، ولم يكن الحمدي ضد عبد الفتاح لكن الانقسام في الجنوب كان كبير، ومنشأ الخلاف وسببُه النزاع على السلطة[1].

ويتابع جار الله عمر حديثه: " وكان عبد الفتاح إسماعيل مع الأحزاب التي انضمّت إلى الجبهة القومية، بدأوا يكونون مجموعة كبيرة ضد سالمين الذي كان على رأس الدولة، وهو رجل عملي لم يكن يحب المثقفين ويعتقد أنهم بتوع كلام كثير ويتّهمهم بأنهم غير عمليين وتابعين إلى الاتحاد السوفيتي، وهم يتهمونه بأنه رجل منفرد يعمل وحده، ولا يريد مؤسسات[2].

وفي هذا الصدد، يشير الكاتب والمؤرخ نجيب يابلي إلى أن سالمين ارتبط بالواقع ونبض الشارع أكثر من التنظير، ولم يكن يستسيغ المسائل الفلسفية المعقدة التي كانت ديدن معظم الطبقة السياسية الحاكمة في

(1) ليزا وديـن، مذكرات جار الله عمر، موقع مجلة "بدايات، 2016،ص55.

(2) ليزا وديـن، مذكرات جار الله عمر، مرجع سابق، ص55.

السبعينيات من القرن الماضي، لذا ابتعد عن التوجه الماركسي بعكس معارضيه الذين أُعجبوا كثيراً وتحمسوا لتطبيق النموذج السوفياتي على أرض اليمن الجنوبي، بينما هو أراد التحرّر إلى درجة كبيرة من اشتراكية موسكو، وارتبط بالتجربة الصينية في عهد الزعيم الصيني حينها ماوتسي تونغ[1].

وهناك من يعزو أسباب الصراع داخل النظام في اليمن الديمقراطية إلى البدايات المختلفة والمتناقضة، فبحسب رأي الأستاذ علي الصراري عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني: إن قيام الحزب الاشتراكي اليمني كان كثمرة لتقارب ثم توحد عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسية التي ظهرت في فترات زمنية مختلفة، وفي ظروف وملهمات وبرؤى فكرية وبرامج سياسية مختلفة وأحيانًا متناقضة[2].

(1) جمال شنيتر، الرئيس سالمين بين كاريزما البروليتاريا ورفض الحزب الطليعي، إنديبندت عربي، الثلاثاء 14يوليو2020، https://www.independentarabia.com/node/133796

(2) علي الصراري، من ورقة بحثية ترصد المعالم التاريخية للحزب قدمت في ندوة نظمها مكتب صحيفة البيان الإماراتية في صنعاء في 1999 حول "الحزب الاشتراكي دلائل كثيرة على حيوية جسد الحزب وتكاثر تحدياته وقدرته على المراجعة ونقد الذات".. وأعيد نشرها في الاشتراكي نت.

ويضيف الأستاذ الصراري: ولم تكن الماركسية التي التزمت بها أحزاب اليسار في اليمن بين سنوات 1968 وحتى1978 تشكل نسيجاً فكرياً واحداً، بل كانت عبارة عن خليط من الأفكار والمدارس الماركسية المختلفة التي تجاوزت وتعايشت بين أحزاب اليسار وداخل كل حزب، فإلى جانب المدرسة السوفييتية وجدت التيارات الماوية والتروتسكية والجيفارية، وظلت السمة العامة لعمل أحزاب اليسار محكومة برغبة كل منها في أن يثبت أنه ماركسي أكثر من الآخرين[1].

وعلى خلاف من ذلك ذهب الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الشهيد جار الله أن أُسْ الصراع كان النزاع على السلطة؛ حيث جاء في مذكراته: "لكن الانقسام في الجنوب كان كبيراً، ومنشأ الخلاف وسببُه النزاع على السّلطة[2].

ويحسن أن نبين أنَّ الصراع بعد حركة يونيو التصحيحية وانفراد اليسار بالسلطة، انتقل من صراع بين التيارات والمكونات، إلى صراع شخصي بين أقطاب النظام الواحد(سالمين، فتاح)، ليصل الصراع

(1) المرجع السابق.

(2) ليزا وديـن، مذكرات جار الله عمر، مرجع سابق، 2016، ص55.

بينهما الذروة عندما بدأ جناح عبدالفتاح يطرح مسألة قيام حزب اشتراكي طليعي من طراز جديد، الذي كان قد وضعه ضمن مخططه في برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني، ولكون الحزب الطليعي أيضًا من ضمن مخرجات وقرارات المؤتمر الخامس للجبهة القومية، الذي مهد لقيامه عام 1975 باستقطاب فصائل العمل الوطني (حزب البعث، والطليعة الشعبية وحزب الشبيبة) وشكلوا بذلك الخطوة الأولى للحزب الاشتراكي، عندما أطلقوا على تحالفهم اسم التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية.

وكان تحفظ سالمين على قيام الحزب الطليعي خوفًا من الحد من صلاحياته وتقليص نفوذه الطاغي في اتخاذ القرارات داخل المكتب السياسي، ولذلك قام خصومه من خلال اللجنة المركزية في دورتها السابعة سبتمبر1977 بإصدار عدة قرارات للحد من صلاحيات الرئيس سالمين وإلزامه بالانصياع لقرارات الأغلبية.

فقد كانت تهمة الرئيس سالمين بحسب القيادي الاشتراكي يحيى الشامي:" التحركات الفردية والقرارات الأحادية التي أقدم عليها الرئيس سالمين، منها العلاقة مع إبراهيم الحمدي، بمعزل عن تنظيم

الجبهة القومية الذي يحكم الجنوب، وخلقت هذه التصرفات تحسسًا شديدًا في قيادة الجبهة القومية[1].

فقد جرى تحميل سالم ربيع علي كلَّ السلبيات والأخطاء، والخطايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي حدثت في اليمن الديمقراطية منذ الاستقلال حتى ساعة وقوع حدث الانقلاب على سالمين يونيو 1978. ويعني ذلك بالمقابل، أنه جرى إهمال حقيقة جوهرية مفادها: أنَّ النظام السياسي حينئذ، كان يستند إلى سلطة الحزب الواحد، الذي تتولى قيادته رسم السياسات المختلفة، الملزمة تنفيذها من جانب السلطة التنفيذية، الممثلة بالحكومة ومؤسساتها المختلفة، ويعني ذلك بالضرورة، أنَّ مسؤولية ما حدث من سلبيات وأخطاء، تقع على كاهل كل أولئك الذين كان بيدهم اتخاذ القرار السياسي، بقطع النظر عن المكان الذي كانوا فيه، أكانوا في قيادة الحزب، أو قيادة الدولة.

ومن وجهة نظر أخرى، تبدو غير واقعية أن سالمين كان متأثراً بالاتجاه الصيني، وقد خلق علاقات وطيدة مع الزعيم الصيني (ماو تسي تونج) الذي تبنى الأفكار الماركسية التي أعطت الدور القيادي لطبقة

(1)الحلقة الـ5 من مذكرات يحيى الشامي، موقع خيوط، 15ديسمبر2021،
https://www.khuyut.com/blog/yahya-al-shami-memoirs5

الفلاحين بالتعاون مع الطبقة العاملة، في المقابل ذهبت الماركسية الكلاسيكية أن الطبقة العاملة هي القائدة، وبواسطتها تتحقق الثورة الاشتراكية، وكانت الأيديولوجية الصينية في صدام كبير مع الأيديولوجية الروسية، وهذا ما بلور الصراع بين عبد الفتاح إسماعيل السوفيتي والرفيق سالمين الصيني، إذ اعتبر سالمين أن النموذج الصيني صالحاً لبلاده أكثر من النموذج السوفيتي، لاسيما وأن معظم بلدان العالم الثالث طبقت التجربة الصينية للتنمية في بلادها[1].

وفي الحقيقة فإن الصراع وبحسب تعبير القيادي الاشتراكي الأستاذ عبد الباري طاهر: "أنه صراع "عريان" على السلطة وحدها، وأن كليشة "اليمين الرجعي" و"اليسار الانتهازي"، زائفة من أساسها، ولا تستر عورة النزوع المحموم للعنف، والاستفراد بالسلطة على الرغم من ترويكاتها الهشة، وقد أسهم إلغاء القوى الأخرى، المنافسة أو حتى المعارضة، في نقل الصراع إلى داخل الجبهة نفسها[2].

---

(1) عياش علي محمد، تفاصيل تنشر لأول مرة : صراع الجناح اليساري مع الرفيق سالم ربيع علي، يمني سبورت17/ 1/ 2023، https://yemenisport.com/print/683846

(2) عبد الباري طاهر، حكم اليسار في جنوب اليمن... وشهادة فواز طرابلسي، العربي الجديد، 12 سبتمبر2016، https://www.alaraby.co.uk/

ليأتي مقتل الرئيس الغشمي 24يونيو1978، الذي اغتيل بواسطة حقيبة دبلوماسية مفخخة أودت بحياته، واتهم في وقته الرئيس سالمين بتدبير الحادث، وهذه كانت الفرصة التي اقتنصها الجناح اليساري للجبهة القومية في تصفية حسابه مع سالمين، وذلك عن طريق الانقلاب عليه بعد يومين من اغتيال الغشمي، وقد أعدم الرجل مع آخرين من أتباعه في 26 يونيو1978، عقب محاكمة صورية وهزلية، متجاوزة تماماً كلَّ الأسس القانونية، بل هي غير مستندة إلى أي قانون، وجرى ذلك الانقلاب الدموي الذي لم يكن مفاجئاً وكان نتيجة حتمية لصراع دام طويلاً.

يعلق محمد سعيد عبد الله الملقب بالحزب والذي شغل منصب أركان حرب أمن رئاسة الرئيس سالمين، لموقع عدن الغد في 28 يونيو 2019 بقوله: ينبغي أن نوضح بأن أسباب ودوافع اغتيال سالمين كانت كثيرة ومتشعبة وليست وليدة يوم الانقلاب، ولكن السبب الذي ظهر علي السطح بدأ بعملية اغتيال الغشمي.

وبهذا الانقلاب هُزم التيار الأكثر ثورية بقيادة الرئيس سالمين على يد التيار البيروقراطي ذي التوجه السوفياتي بقيادة عبد الفتاح إسماعيل،

ليبدأ بتأسيس ما كان يخطط له بقيام الحزب الاشتراكي اليمني في عام 1978 بعد معاناة وصراعات داخلية طوال العقد السابق، كان أكثر تلك الصراعات شراسة الإطاحة بسالمين، وهو العضو البارز في اليسار الماوي الأكثر راديكالية ضمن ثالوث رئاسة البلاد منذ يونيو 1969.

لم ينتهي الصراع بين الرفاق بإعدام الرئيس سالم ربيع علي، والذي دام لعشر سنوات هي مدة رئاسة سالمين، بل إن الصراع الشخصي على السلطة داخل أجنحة الحزب هذه المرة لم يتأخر طويلاً، فبعد فترة وجيزة من رئاسة عبدالفتاح إسماعيل بدأت تظهر الصراعات بين أعضاء الحزب الجديد، من خلال اذكاء الخلافات بين أعضاء المكتب السياسي، وكان أولها وأبرزها ما عرف حينه بأزمة أغسطس 1979، بين وزير أمن الدولة محمد سعيد عبدالله(جناح فتاح) وبين وزير الدفاع علي عنتر، بالإضافة إلى تداعيات حرب 1979 مع اليمن الشمالي مما ألب علي عنتر وصالح مصلح ضد عبد الفتاح، حيث اتهماه بالتراخي في الحرب وعدم استمرارها حتى إسقاط النظام في الشمال، وتحقيق الوحدة، كما اتهماه بعدم تقديم الدعم الكافي لثوار ظفار. وكان رأي عبد الفتاح أن هناك مجمل ظروف إقليمية ودولية ستحول الحرب مع

الشمال إلى حرب استنزاف ترهق أبناء الشطرين ولن يكون هناك حسم. وتزايدت الانتقادات لعبد الفتاح فأصبحت حياته مهددة بالخطر[1].

يعزو كثير من الدارسين للتجربة أن الذي تولى كبر هذه الفتنة هو

(1) فقد وتعرض لعدة محاولات اغتيال الأولى في أبريل عام1980، عندما سافر إلى مؤتمر القمة العربي في طرابلس الغرب، وكان يفترض أن يسافر معه وزير الخارجية محمد صالح مطيع، إلا أنه تخلف في اللحظات الأخيرة دون إبداء أسباب، الأمر الذي أثار شكوك الرجل، وعند محاولة الطائرة التي تقله الهبوط في مطار طرابلس لم تتمكن عجلاتها من النزول، وبعد أن استعدت سلطات المطار لانزال الطائرة بدون عجلات تمكن طاقم الطائرة من إصلاح الخلل عقب عدة محاولات، وهبطت الطائرة بسلام. والثانية عند عودته إلى مطار عدن، حيث كان عدد من قيادات الحزب يعدون العدة لاقتياده إلى سجن المنصورة وتصفيته هناك، إلا أن علي ناصر محمد وعلي عبد الله باذيب أحبطا هذه المحاولة عندما ذهبا لاستقباله في المطا د وفي الطريق إلى قصر الرئاسة خرجت شاحنة اعترضت طريقه وكان بمعية علي ناصر محمد وعلي عبدالله باذيب، فكانت المحاولة الثالثة. ووضع علي ناصر وعلي عبدالله باذيب الرجل في صورة الموقف، وطلبا منه عدم استخدام الميليشيات الشعبية والزج بها في مواجهة خصومه، لأن ذلك قد يدخل البلاد في حرب أهلية طاحنة، ونصحاه بمغادرة البلاد إلى أن يتغير الموقف وبما أن الرجل ينحدر من أصول شمالية ولم يكن مسنودًا ببعد قبلي شأن علي عنتر، فقد فضل الانسحاب وغادر إلى موسكو في 20 أبريل 1980م انظر شاكر الجوهري، مرجع سابق، ص302، علي الصراف، مرجع سابق، ص301.

علي ناصر محمد كونه المستفيد الأول منها. وعلى اعتبار أن الانفراد بالسلطة هو الطريق الوحيد للقضاء على الصراعات بين القيادات التاريخية للجبهة حسب اعتقاد علي ناصر، والذي بدوره أزاح أنصار عبد الفتاح إسماعيل من المكتب السياسي، ليأتي الاقصاء الثالث على التوالي لحكام الجنوب من اليساريين من قبل بعضهم البعض ليطال مُنَظر الحزب عبد الفتاح إسماعيل، وذلك على يد رفيقه علي ناصر محمد، الذي نجا من القتل –مؤقتاً– فأعلن استقالته وغادر البلاد إلى موسكو في العام1980، وبدوره علي ناصر أحكم قبضته على البلاد، فسيطر على الجيش والأمن وأغلب مفاصل الدولة.

عن ذلك الصراع يروي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي: أول شيء طلبته من علي ناصر محمد، ضمان حياة عبد الفتاح إسماعيل، فضمنها، قلت له: إن الرفيق علي عنتر يرى ضرورة إعدام عبد الفتاح إسماعيل، فطلب مني إقناعه بالعدول عن ذلك، ألتقيت علي عنتر وقلت له يجب عدم التورط في الدم وعدم إعدام عبدالفتاح إسماعيل، على أن يكون الحل ذهابه إلى موسكو. واقترحت على عبد الفتاح الذهاب إلى موسكو، وطرحت الفكرة على الرئيس

علي ناصر فوافق[1].

ومن المهم معرفة أنَّ علي ناصر يعد شخصية مقبولة من قبل جميع فرقاء الصراع، وكان هناك اعتقاد بأنه لا يشكل خطرًا على أحد، ومن المعروف أن علي ناصر لم يخسر موقعًا كسبه قط، فقد كان يراهن على التيار الصاعد، ويختار اللحظة المناسبة ليخرج مع الخارجين، فقد أقنع عبد الفتاح بأنه سيحكم بأفكاره إلى أن تحين لحظة عودته، وأعتقد علي عنتر بأن علي ناصر سيكون مجرد واجهة يحكم من خلفها. ويبدو أن علي ناصر إلى جانب رغبته في احتكار السلطة، قد وصل إلى قناعة مبكرة بضرورة إحداث تغيير جذري في توجه البلاد[2].

وبعد أن أحكم السيطرة على مفاصل السلطة أدرك علي ناصر أن علي عنتر يمسك بأوراق مهمة في رئاسة الدولة، ووزارة الدفاع، وقبائل لحج، فلم يستطع استبعاده، وشرع في استهداف واقصاء المنافسين من تيار عبدالفتاح، فنفى محمد سعيد الله إلى أثيوبيا ووضع علي صالح عباد في السجن، وحدد إقامة محمود عشيش، وأبعد عبد النه الخامري،

(1) غسان شربل، في حوار مع جورج حاوي، صحيفة الحياة، 24/ 6/ 1996.

(2) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص19.

وقرب منه محمد علي أحمد محافظ أبين، وأحمد مساعد حسين، وأوكل إلى الأول ملاحقة أنصار عبدالفتاح، فصفى الكثير منهم، وحرك الاتحاد النسائي ضد علي سالم البيض، بسبب خرقه للقانون بالزواج من ثانية[1]، فتمكن من إبعاده عن عضوية المكتب السياسي، وتوفي عبد العزيز عبد الوالي مسمومًا في برلين، ووجد حسن قماطة قائد الميليشيات الشعبية مشنوقًا في زنزانته بسجن الفتح، ثم ألتفت إلى مركز القوة الأكبر داخل المؤسسة العسكرية وهو علي عنتر فقام في 1981م وإبان وجود علي عنتر في زيارة إلى الهند بتنفيذ حكم الإعدام في محمد صالح مطيع وكان من أبرز حلفاء علي عنتر، مما دفع علي عنتر إلى قطع زيارته والعودة إلى عدن، ثم تمكن بعدها مباشرة من تجريد علي عنتر من وزارة الدفاع وتعيينه نائب لرئيس الوزراء ووزيراً للحكم المحلي، إلا أن علي عنتر اشترط أن تسند وزارة الدفاع لصديقه وحليفه وابن منطقته صالح مصلح قاسم[2].

وفي حقيقة الأمر، لم تكن هذه الصراعات سوى غطاء لصراع دامٍ

(1) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص20.

(2) شاكر الجواهري، الصراع في عدن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة،1992، ص318.

من أجل السلطة، ولا تمت بأية صلة للأيديولوجيا أو للسياسة، فهؤلاء القياديون الثلاثة(فتاح، علي ناصر، علي عنتر) هم رفقاء سلاح منذ الستينات أثناء مقاومة الاحتلال البريطاني، وما إن وصلوا إلى سدة الحكم بانتصار الفريق الموالي للاتحاد السوفيتي في عدن عام1978، حتى نشبت بينهم علاقة تنافسية، كانت هذه الخصومات الشخصية من القوة بحيث أدت عام1980 إلى إقصاء عبد الفتاح إسماعيل المنظر الإيديولوجي للنظام عن طريق النفي الطوعي والقيام بعمليات تطهير حثيثة، لكنها لم تكن حاسمة، لأنها لم تطل علي عنتر، ذلك الرجل القوي الذي كان يمثل جناح القبائل التي تشكل البنية التقليدية للمجتمع في اليمن الجنوبي، ما مكنه من قيادة معارضة فعلية ونشطة ضد الرئيس علي ناصر محمد، وذلك عندما بدأ تهميشه من قبل الرئيس، واكتشف مؤخراً أن الرئيس علي ناصر كان وراء فتنة أغسطس التي أودت بتيار عبدالفتاح، الأمر الذي جعل علي عنتر يؤسس لتيار جديد يقود المعارضة ضد الرئيس علي ناصر محمد، وذلك من خلال المطالبة من قبل قيادة الحزب بعودة عبد الفتاح إسماعيل منظر الحزب من منفاه في الاتحاد السوفيتي، حيث أدرك خصوم علي ناصر أن مسألة إقصائه أو حتى الحد من صلاحيات تبدوا مهمة غاية في الصعوبة، فالرجل يمسك

بزمام مواقع مهمة في الجيش والميليشيا الشعبية، وله عمق قبلي في محافظة أبين، فأخذوا يضغطون عليه بضرورة عودة الشخصيات المبعدة، وعلى رأسهم عبدالفتاح إسماعيل، واطلاق سراح المعتقلين، وكانت هذه المطالب تحظى بتأييد شعبي،

اضطر معها علي ناصر إلى مفاوضة عبد الفتاح على العودة وعرض عليه عضوية المكتب السياسي، شريطة ألا ينظم إلى التكتل المعارض له، إلا أن عبد الفتاح وافق على العودة غير المشروطة وبدون أي مناصب[1].

كان لهذا الصراع دوراً في إجبار علي ناصر على الدعوة علنًا إلى عودة عبد الفتاح إسماعيل، ويكشف الرئيس علي ناصر في مذكراته، أنه التقى عبد الفتاح إسماعيل في موسكو في أكتوبر 1984، وأن الأخير طلب منه أن يرافقه في رحلة العودة إلى اليمن، لكنّ علي ناصر قد حذّره من هذه الخطوة، قائلًا له: إنه يمكنه العودة لكنه في الوقت نفسه لا يضمن سلامته. واستطرد قائلاً: ما دمت مصرًا على العودة إلى اليمن،

(1) شاكر الجوهري، مرجع سابق، ص326. د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص21.

فأهلًا وسهلًا بك، بإمكانك أن تعود وقت تشاء، ولكنني أرى من واجبي أن أقول لك إنني أخشى أن يكون هذا آخر سفر لك إلى خارج الوطن. إنك تحفر قبرك بيدك، وعليك أن تتحمل نتائج اختيارك وقرارك، فأنت لا تعرف على ما يبدو شيئًا مما يدور في عدن، بدليل أنك لم تعرف سابقًا أنك ستغادر السلطة، إلا بعد أن طلب منك بعض حلفائك من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية تقديم استقالتك[1].

وبعودة عبد الفتاح تأزم الموقف أكثر، ومع حلول عام 1985، عاد الانقسام إلى المشهد بقوة، وبتعبير الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي: تفاقم الصراع مرة أخرى داخل الحزب الاشتراكي اليمني. تمت إدارة الصراع بطريقة خاطئة، وحصل تجاذب بين المصالح الشخصية مع الحالة القبلية مضافاً إليهما الطمع بالسلطة.

وبالرغم من قيام الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان المواطنون والسياسيون يأملون بعد تأسيسه إلى إنهاء الصراع في الجنوب، لكن ذلك لم يتحقق، بل جرى العكس أشتد الصرع بين التيارات المتناقضة داخله

(1) علي ناصر محمد، جمهورية اليمن الديمقراطية (1967-1990)، ط1، المدى للإعلام والثقافة، 2020. ص.

وكانت أشدها ضراوة أحداث 13 يناير 1986 التي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى أغلبهم من أعضاء الحزب، محللون سياسيون يرون أن أحداث يناير كان لها بعدٌ قبليٌ في ثوب ماركسي، بعد أن اتخذ الصراع أبعاداً قبلية ومناطقية بحتة، بالنظر إلى الانتماء القبلي والمناطقي للمجموعتين المتصارعتين، فأنصار علي ناصر محمد كلهم من أبين وشبوة، وشخصيات من مناطق أخرى أطلق عليهم لقب الزمرة، أما خصوم الرئيس علي ناصر، والمتمحورون حول علي عنتر، نائب الرئيس آنذاك، فمعظمهم ينتمون إلى محافظة لحج أطلق عليهم لقب الطغمة.

المحللون أشاروا إلى أن هذا التحول الخطير أجج رغبات الثأر والانتقام من الآخر المخالف، وإن في نطاق الحزب نفسه، وعندما غدت هذه الأفكار ممنهجة تعاظمت الرغبات المشبوهة، لتستهدف الواقع وتجعل رفاق الدرب يوجهون فوهات البنادق إلى صدور بعضهم البعض[1].

(1) 13 يناير أبشع مجزرة في شبه الجزيرة العربية، وكالة الصحافة اليمنية، http://www.ypagency.net/330481

بوصفه شاهد عيان على أحداث صباحية يوم الإثنين 13 من يناير يقول جار الله عمر في مذكراته: "تعود جذور أزمة يناير 1986 إلى الأحداث والصراعات السابقة التي كانت تُخلف ضحايا ويتولد عنها منتصرون ومهزومون ولا تعالج في الانشقاقات والصراعات بعودة ديمقراطية، لذلك ترتّبت عليها مخالفات نفسية واجتماعية وحزبية كبيرة".

يصف علي ناصر محمد أحداث 13 يناير بقوله: "لم تكن الأحداث وليدة اللحظة، بل هي تراكم بلغ مداه، واختلالات اتخذت أشكالًا عديدة من الصراعات السياسية التي كانت سرعان ما تتطور إلى أشكالٍ من العنف أكثر من أيِّ عنصرٍ آخر لتأكيد تفوّق الأقوى وتعزيزه، وهذا منطق خطِر، وقد قادنا إلى صراعات مستمرّة منذ قيام الدولة في الجنوب.

في هذه الأحداث انتقل القتال بين الرفاق من المكتب السياسي للحزب إلى الشوارع وتطور إلى صراع قبلي ـ مناطقي. يتم الاعتقال أو القتل حسب البطاقة الشخصية وعلى محل الميلاد وحسب الولاء، وعلى هذا النحو يعتبر صراع 13 يناير صراع قبلي مناطقي بعقلية رجعية متخلفة.

ليبقى تاريخ 13 يناير 1986 في اليمن، المحطةَ الدموية الفاجعة في تاريخ الصراع السياسي الذي شهده الجنوب منذ عشية استقلاله في 30 نوفمبر 1967 حتى 22 مايو 1990 – قيام دولة الوحدة بين شطري اليمن.

جاء في وثائق ميتروخين[1] الجزء الثاني: "إن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانت ترى نفسها النموذج الماركسي للمنطقة، ولكن المذابح الدموية التي رافقت الانقلابات الدورية فيها جعلت منها مغرمًا وليس مغنمًا في أعين الروس أنفسهم.

ووفقـًا لوثائق (ميتروخين،ج2) أيضـًا أن ممثلين عن الحزب الاشتراكي اليمني حضروا اجتماعات الدورة 27 للحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو عام 1986 بعد أحداث يناير بأسبوعين، وأن الرئيس الكوبي فيديل كاسترو طرح سؤال على الوفد اليمني لخص معظم إحباط السياسة السوفيتية تجاه جمهورية اليمن الديمقراطية

(1) أرشيف أمين المحفوظات السابق لجهاز "كي جي بي" الكولونيل فاسيلي ميتروخين، الذي فر إلى بريطانيا عام 1992 حاملاً معه كنزاً ثميناً من الوثائق التي تعود لجهاز الاستخبارات السوفيتي سابقاً.

الشعبية لأكثر من ربع قرن(متى ستتوقفون أيها الرفاق عن قتل بعضكم البعض؟[1].

واستمر الصراع داخل الجبهة القومية ومن بعدها الحزب الاشتراكي في الجنوب؛ وفي كل مرة يخرج الفصيل المنتصر بعد إقصاء أو تصفية الفصيل المعارض له، ليبرر هذا الصراع بالحفاظ على مقدرات الوطن أو على الحزب الطليعي ومصالح الشعب ضد اليمين الرجعي أو اليسار الطفيلي، وهو ما يعني خروج اتجاه سياسي معارض ليعمل في السر وتستمر الحلقة المفرغة[2].

ولتقييم التجربة في هذا العامل، والحديث للدكتور ناصر محمد ناصر: "إن عدم التقدم في سير التجربة لم يدفع أطراف الحكم إلى البحث ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك الاخفاق، بل إن أحدًا منهم لم يطرح مسألة فتح تحقيق أو تشكيل لجنة لبحث كيفية معالجة

(1) جاسوس روسي يلجأ إلى سفارة بريطانية حاملاً ملفًا سريًا عن اليمن (الكولونيل فاسيلي ميتروخين)، موقع صحيفة الأيام، الخميس 26 يوليو 2007، https://www.alayyam.info/news/31O1MO00-K1H2QQ

(2) د. خالد الصوفي، فشلت الأحزاب .. ولم تنجح الديمقراطية! موقع المصدر أولاين، 25مايو2015، https://almasdaronline.com/article/71906

أسباب الإخفاق، وإنما جعلوا من الإخفاق وسيلة لتصيد الأخطاء وتبادل الاتهامات، وثار الجدال حول أسباب تعثر التجربة، وبصفة ارتجالية بمعالجة أسباب الإخفاق، تركوا الأسباب الجوهرية الواقعية وذهبوا إلى اختلاق عوامل نظرية غير واقعية، حيث أرجعها البعض ومنهم المنظر الماركسي الرئيس عبد الفتاح إلى عدم استيعاب النظرية الاشتراكية، الأمر الذي جعل النظام يسير بإمعان في طريق إنشاء المدارس الاشتراكية، وتعميم الثقافة الاشتراكية على عموم منسوبي الحزب ومدارس الدول، دون أن يتقصى أسباب الإخفاق[1].

أما تفسيري للعنف الذي ساد التجربة وهذه وجهة نظر، فأرى أنه يرجع لثلاثة أسباب متضافرين، أولها هو الايدلوجية الماركسية التي تعتبر السلطة أداة في يد الطبقة العاملة التي تحكم باسم دكتاتورية البروليتاريا، والتي تعتبر الحزب مكون طليعي مهمته الدفع بالجماهير قسرًا في طريق التطور الاشتراكي، والتي تصف العنف بالعنف الثوري، والتي ترى فيه أداة ووسيلة ضرورية لأحداث التصفيات التي ترى أنها تحمي التجربة من الانحراف والانزلاق بعيداً عن المسار الذي رسمته لها النظرية

(1) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص18.

الماركسية، فأصبح أي نقد للتجربة أو لبعض رموزها، مهما كانت ضآلته، يفسر على أنه انحراف، وثانيها هو الأطماع والطموحات الشخصية في السلطة. وثالثها هو الموروث الثقافي المحلي القائم على رفض، واستبعاد الآخر وعدم القبول بوجوده، فتواشج هذه الأسباب الثلاثة هو الذي ولد ظاهرة العنف التي كانت أبرز ملامح التجربة، والتي ميزتها عن التجارب الاشتراكية الأخرى والتي لم تخل هي الأخرى من عنف، لكنه لم يصل إلى حد الاقتتال الشامل كما حدث في جنوب اليمن[1].

لكن وبعد أحداث 13 يناير 1986 والتي أدت إلى قناعة لدى قيادات الحزب مفادها هو ضرورة وضع حد لهذه الجرائم والانقلابات الدموية والتصفيات الجسدية ومراجعة تجربة الحزب السياسية والاقتصادية والسماح بهامش من الحريات الإعلامية والثقافية والحزبية[2].

ففي عام 1987 أجتمع كوادر الحزب وأصدروا وثيقة إلى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بتوسيع دائرة المشاركة الديمقراطية

(1) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص18.

(2) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، 1991-2001، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص104.

داخل الحزب، وحق المناقشة، وحرية التعبير، وحق الاستقالة من الحزب وتوسيع الحقوق السياسية في انتخاب الهيئات القيادية ابتداء من المنظمات الحزبية القاعدية ووصولًا إلى انتخاب اللجنة المركزية، وهي أعلى هيئة في الحزب.

وتعد من الإيجابيات في مرحلة ما بعد أحداث يناير 1986 توزيع المهام والاختصاصات على مجموعة من القياديين في الحزب، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تولى منصب رئاسة الدولة حيدر أبو بكر العطاس رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى التي توازي رئاسة الجمهورية، وتم اختيار علي سالم البيض أمينًا عامًا للحزب الاشتراكي وتولى مصب رئيس الحكومة ياسين سعيد نعمان، علمًا أن جميع هذه المناصب قبل أحداث يناير كانت من نصيب شخص واحد (علي ناصر محمد)[1].

بالإضافة إلى قيام الحزب بإلغاء معسكرات الاعتقال والإفراج عن السجناء السياسيين، والأهم من ذلك التقارب بين صنعاء وعدن ووقف

(1) محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن، ط1 ، صنعاء، مركز البحوث والمعلومات وكالة سبأ للأنباء، 2002، ص71.

الدعم لعناصر المعارضة للنظام في صنعاء، وتدعيم مسار اللجان الخاصة بالوحدة[1].

ثالثاً الانحطاط المؤسسي وغياب مبدأ الكفاءة القيادية:

مثل الموقف من مؤسسات الدولة وأجهزتها نقطة خلاف بين التيارين المتنافسين في الجبهة القومية؛ إذ كان التيار اليميني يرى الحاجة للحفاظ عليها مع تقويمها وتصحيح أوضاعها لتقوم بدورها، أما التيار اليساري فقد كان يرى ضرورة تحطيمها والقضاء عليها، وبناء أجهزة جديدة تتسم بالثورية، وهذه الرؤية كانت عن قناعة فكرية، فعلى الثورة لكي تحافظ على مكاسبها وتستمر قدمًا أن تحطم آلة الدولة الجاهزة وتستعيض عنها بآلة جديدة، وتدمج الشرطة والجيش والبيروقراطية في الشعب المسلح عن بكرة أبيه، وهو ما قامت به الجبهة القومية بعد انقلاب يونيو 1969[2].

مما جعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة وتعاني الوهن الذاتي،

---

(1) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مرجع سابق، ص106.

(2) ناصر الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن من التحالف إلى التنافس، ط1، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء، 2009، ص45.

وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات، وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، فانعدمت لديها قابلية النمو والحيوية، فالمتابع للتطورات السياسية والإدارية في اليمن الجنوبي بعد الاستقلال، وبخاصة التقسيمات الإدارية للدولة بما فيها المحافظات والمديريات والمراكز يدرك بأن هذا التقسيم نتاج الإرباك التي وقعت به القيادة الجديدة نظراً لضعف خبرتها في هذا الإطار[1]، فضلاً عن عدم وجود منهجية شاملة لممارسة الحكم والسياسة والقيادة والإدارة، بالإضافة إلى الفساد السياسي ووصول عناصر قليلة الكفاءة إلى المناصب العليا، لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، بحسب الباحث السوداني المطلع على تجربة اليسار في اليمن، الدكتور عمرو محمد عباس محجوب، فحسب إحصائيات عام1970م، كان في طول البلاد وعرضها 340 خريجًا جامعيًا، وست أشخاص حاصلين على الماجستير، وخمسة آخرين حاصلين الدكتوراه وأن نسبة الأمية في عموم البلاد تصل 97٪ وأن 14.8٪من منسوبي الحزب من العمال، و9.6٪ من الفلاحين، 55٪ من الجنود والموظفين، 20.6٪ من

(1) عبدالرحمن سيف إسماعيل، ملامح النظام الإداري والسياسي في اليمن قديمه وحديثه، ط1، دار نجاد للطباعة والنشر، صنعاء، 2007، ص141.

المثقفين، وأن مستوى التعليم في أوساط الحزب كان مترديًا، حيث إن 65٪ من منتسبي الحزب أميين ومعظمهم من الجنود والمستخدمين، والفلاحين، 30٪ من متوسطي الثقافة اللذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، 05٪ ممن حصلوا على تعليم جامعي[1]، فهذا الواقع هو ما يمكن أن يفسر أسباب عدم تقدم التجربة، وما يمكن أن يشكل ميدان عمل كبير يدفع قيادة الحزب والدولة إلى الاشتغال عليه، بدلاً من البحث عن حلول في الأطر النظرية[2].

وهو ما رواه مدير الإذاعة والتلفزيون في الفترة الأولى من تجربة الحزب، الصحفي فضل النقيب عن صاحبه الذي استقبله في مطار عدن، والذي شبه الحكام الجدد بحاملي السُلَّم بالعرض، الذين قرأوا الشيوعية من الصفحة الأخيرة فمنهم من يباري لينين، ومنهم من يناطح

(1) التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمتي، جذور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن، ط1، مطابع انترناشيونال، القاهرة، 1987م، ص62. وانظر التقرير السياسي للقيادة العامة إلى المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل، في كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، ط1، الجبهة القومية، دار ابن خلدون، بيروت، 1972م، ص53.

(2) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص17.

ماو تسي تونج[1].

وهذا ما عبرت عنه إحدى وثائق الحزب الرسمية[2] بالقول: إن عملية بناء أجهزة الدولة الجديدة قد واجهت مصاعب عديدة؛ إذ جرت في ظل النقص الحاد للكوادر المؤهلة وغياب السياسة الكادرية المتكاملة ورافق ذلك تعامل غير موضوعي مع الكادر الوطني اتسم بالنزعات المزاجية والشللية والولاءات الشخصية، مما أدي إلى ظاهرة عدم استقرار الكادر بشكل عام والحزبي والسياسي بشكل خاص، وإلى جانب ذلك فإن التدخلات الغير شرعية للتيارات الانتهازية اليسارية واليمينية في أعمال وصلاحيات مجلس الوزراء وأجهزة الدولة قد أضعفت هذه الأجهزة وساعدت على تفشي الظواهر السلبية فيها وأبهتت الدور القيادي للحزب[3].

وقد عزى مؤتمر الحزب الاستثنائي الذي انعقد في أكتوبر 1980

(1) فضل النقيب، دفاتر الأيام، ط1، إصدار وزارة الثقافة اليمنية، 2006، ص5.

(2) الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطي(1978-1986)، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ص47.

(3) أحمد طلان الحارث، القضية الجنوبية حقائق وأرقام، ط1، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء، 2013، ص69.

عقب الإطاحة بالرئيس عبدالفتاح إسماعيل، أن من أسباب فشل التجربة الضعف المتعلق بالقيادات الإدارية للدولة، وقد كان من أهم قرارات هذا المؤتمر انتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي جديدين، وإبعاد كل من عبد الفتاح إسماعيل، ومحمد صالح مطيع، ومحمود عبد الله عشيش من عضوية اللجنة المركزية[1].

وفي سياق تعليقه على كتاب (جنوب اليمن في حكم اليسار)، القيادي الاشتراكي عبدالباري طاهر، يستدرك على الكاتب فواز طرابلسي أنه: لم يدرس حالة اليسار، بصورة أعمق، كالجذور القبائلية لقادة الفدائيين، ولا ضعف مستوى تعليمهم، ولا انشدادهم إلى البندقية التي أوصلتهم إلى الحكم، ومكّنتهم من هزيمة بريطانيا العظمى، وبتعبيره فقد أغرى الانتصار الفدائي الخاطف، في حرب الريف والمدن، وتحديداً المحمية عدن، القادة الفدائيين الآتي معظمهم من الريف بالتعويل أكثر على النفس، والاعتماد أكثر على السلاح، والاستهانة بالمدينة والمدنيين، وبالمحيط والعوامل الخارجية، وعدم التقدير

(1) علي الصراف، اليمن الجنوبي(الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة)، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص305.

للعمل السياسي؛ جاعلين المقولة الماوية:" فمن فوهة البندقية تنبع السلطة السياسية" منهجاً ودليلاً[1].

وفي هذا السياق يكتب الأستاذ سعيد الجناحي: "ولأن السلطة هي قيادة الحزب، فقد كان التكالب على قيادة محور الصراع، اتفاقاً واختلافاً، وكان حل الخلاف يتم على أساس من التقاسم في المراكز القيادية والقاعدية، فلكل فصيل عدد محدود، ولأن التصعيد القيادي كان يتم على أساس من قناعة القيادة والتي تتم من وحي الولاء الشخصي فقد شغل المراكز القيادية كثير من العناصر غير الكفوءة والانتهازية[2].

فالقيادة التي لا تهتم إلا بمصلحتها، وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي، مما أدى ليس فقط إلى فشل الحزب في تنمية موارد

---

(1) عبد الباري طاهر، حكم اليسار في جنوب اليمن... وشهادة فواز طرابلسي، العربي الجديد، 12 سبتمبر 2016، https://www.alaraby.co.uk/

(2) سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ط1، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، ص554.

الدولة وإدارتها، بل في إدارة الحزب لنفسه وتنمية قدراته المؤسسية والتنظيمية، وتطوير ممارساته السياسية، وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار، وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية.

كون البناء الدستوري مرحلة متقدمة من مراحل تطور الدول، والأمم بانتقالها من مرحلة إلى أخرى من حيث شرعية الدولة ونظامها السياسي فمن الشرعية الثورية أو التاريخية إلى الشرعية القانونية الدستورية التي تعد غاية كل النظم السياسية على اختلاف تصنيفاتها، ويترتب على هذا الانتقال في أغلب الأحيان وقوف الدولة على عتبة دولة القانون.

وقد دلت التجربة الطويلة للنظام السياسي في اليمن، على أن الحاكم وأن انصاع لاستحقاقات العصرنة بضغط من الخارج، فإنه يظل مستبداً وسلطوياً وعسكرياً حتى الثمالة، وأنه غير مستعد للاستغناء عن سماته هذه، بل يسعى نحو تأبيد السلطة، ويعزو البعض هذا الاستعصاء والممانعة تجاه أي تغيير ديمقراطي نابع من النفسية الاستبدادية المتأقلمة في الذات العربية الحاكمة، والمنتسبة تاريخياً إلى عصور الاستبداد[1].

(1) د. يحيى قاسم سهل، التجربة الدستورية اليمنية المعوقات وآفاق المستقبل، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد40، فبراير2022، ص432.

ويعود ذلك إلى طبيعة نشأتها، حيث انفردت بعض القوى بعد انتصار الثورة، ونيل الاستقلال في الجنوب، برسم معالم النظام السياسي الجديد، الأمر الذي أدى إلى الصراعات الدموية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان سببًا رئيسًا في غياب التنمية بمفهومها الشامل، وجر ذلك إلى مضاعفة المشكلات وتجذرها في الواقع، وإضافة لذلك اعتبار المجتمع المدني هو البديل عن المجتمع القبلي السائد في المجتمع قبل نشوء الدولة الوطنية والذي فشل في إثبات نفسه، وفشل في القيام بدوره في المرحلة الجديدة، فالدولة في الغرب يقوم عمادها على خطين متوازيين، مجتمع مدني قوي ودولة قوية، وهذان يشكلان في المجمل الدولة القوية في هيكلها في جميع المجالات، وهذا ما أخفقت في تحقيقه الدولة القطرية العربية بسبب الأزمات التي تعاني منها، مثل أزمة الشرعية والمؤسسية والهشاشة، وعدم العدالة في توزيع الثروة والتبعية وغلبة الطابع الريعي وشبه الريعي في الدول العربية، والفساد[1].

وعن ضبابية تلك المرحلة وغياب المؤسسات السياسية الفاعلة، كتب الرئيس علي ناصر محمد في مذكراته "عندما استلمنا السلطة،

(1) د .يحيى قاسم سهل، مرجع سابق، ص441.

أحسسنا بأننا تائهون، كان استلامنا السلطة مفاجأة لم نعد أنفسنا لها. كان كل ما عندنا ميثاق الجبهة القومية الذي تمّ إقراره عام 1965، والميثاق نفسه يحتاج إلى إعادة تفكير، لقد كان الميثاق الوطني واضحًا في التزامه الاشتراكية العلمية، وهنا بدأ سؤال مهم يتصدّر كل الأسئلة، ما هي طبيعة المرحلة التي نواجهها؟ وكيف نحدّدها ونطبق مساراتها؟"[1].

وفي حديث للمهندس حيدر أبو بكر العطاس يصف فيه قيادة اليمن الديمقراطي بالطائشة؛ إذ جاء فيها: "إن القيادات التي كانت تحكم الجنوب طائشة سياسيًا، موضحًا أن علي سالم البيض على سبيل المثال قام بطرد البعثة البريطانية التي كانت موجودة في عدن عقب لقاء مع نايف حواتمة الذي أمره بطرد البعثة، وأضاف أن الدولة عانت من مثل هذه التصرفات الطائشة[2].

ولعل أهم عامل في فشل نظام الحزب الواحد في الجنوب، رسوخ التسلطية وتزامن ذلك مع سوء إدارة الدولة من خلال تضخم أجهزة

(1) مذكرات علي ناصر محمد وكواليس تأسيس دولة اليمن الجنوبي، الموقع بوست 13 مايو 2022، https://almawqeapost.net/news/72647

(2) برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية، 20/ 8/ 2021،
https://www.youtube.com/watch?v=x8TW7djMWAA

الدولة وتواضع كفاءتها ومعدلات أدائها وعدم تطور مؤسسات وكيان الدولة بشكل مستقل عن شخص الحاكم الذي يفترض أنه يمارس سلطة الدولة في إطار القانون وبتفويض شعبي.

والخلاصة هي أن الحاصل فعلاً، هو وجود نوع من التماهي بين شخص الحاكم وكيان الدولة، ما أدى إلى أن تتحول الدولة إلى أداة بيد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس حزبي شمولي، بل إلى أسوأ من ذلك، أي إلى أساس قبلي.

ولا أدل على ذلك الفساد في مؤسسات الدولة الجنوبية في ظل نظام الحزب الواحد أن يتولى شخص واحد ممثلاً بشخص الرئيس علي ناصر محمد رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ووزارة المالية والأمين العام للحزب.

رابعاً إنشاء ميليشيا مسلحة موازية للجيش والشرطة:

الدولة في نظام الحزب الواحد، دولة أمنية تعتمد في استمرار سلطتها وبقائها على عدد كبير من الأجهزة الأمنية والاستخبارية والعسكرية والميليشاوية، والتي تبقى وظيفتها الوحيدة هي حماية نظام الحزب الواحد وقمع ومطاردة المعارضين وسيادة الخوف على المجتمع.

وفي هذا السياق أقر المؤتمر الرابع للجبهة القومية في زنجبار أبين مارس 1968، إنشاء ميلشيا شعبية من 100 إلى 150 ألف من المواطنين المنتمين لليسار الثوري[1].

وفي عام1970 كانت البداية بتدرِّيب ثلاث مجموعات متتالية في معسكر العند من الحرس الشعبي وأعضاء التنظيم، كنواة للميلشيا الشعبية، وكانت هذه الميلشيا المشكَّلة أساسًا، من الحزبيين، وكانت الخطوة الأهم، في 21 فبراير1973، بإنشاء مدرسة الشهيد(عمر علي) للميليشيا الشعبية، وقد تكفل الكوبيون بالمساعدة على إنشاء مدرسة تدريب خاصة بالملتحقين بها، وذلك لوجه الشبه بين التجربتين، اليمنية الجنوبية والكوبية في هذا المجال[2].

ولم يقتصر الأمر على الرجال وحدهم، ففي النصف الثاني من عام1974، شكِّلت وحدات نسائية رمزية، وقد تحولت الميليشيا الشعبية خلال سنوات قصيرة إلى قوة لا يستهان بها، وأصبح من الواضح

(1) د. فواز طرابلسي، الجنوب اليمني في حكم اليسار، مرجع سابق، ص42.

(2) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن، اليمن الديمقراطي1967-1990، ط1، دار المدى، بيروت،2020، ص197.

أنها تمارس دوراً في الأحداث السياسية الداخلية ولعبة في الصراع على السلطة[1].

وفي هذا الإطار يمكن فهم إصرار التيار اليساري في الجبهة القومية على إنشاء العديد من الأجهزة البديلة لقوات الجيش: تنظيمات الفدائيين، وجيش التحرير الشعبي، واللجان الشعبية العسكرية والمدنية، والحرس الشعبي، والقوات الشعبية، بعضها أُنشئ أثناء عملية الكفاح المسلح، والبعض الآخر أُنشئ بعد التحرر، وهي سمة عامة للثورات التحررية الشعبية المسلحة التي سلكت طريق الماركسية، وتتبنى الاشتراكية، مثل كوبا وفيتنام لاوس وكمبوديا.

فقد ظهرت في القرن العشرين ميلشيات ماركسية متطرفة ترفع شعار العنف المسلح للتغيير دون وضع الاعتبار لظروف نضوج وشروط الثورة ، وأبرزها الميليشيات اليسارية في فرنسا والألوية الحمراء بإيطاليا وجماعة الجيش الأحمر بألمانيا، إلى جانب الجيش الأحمر الياباني، وكذلك ما عرف بنموذج تشيه جيفارا وجميعها لم تحقق أي انجاز في خدمة الفئات التي تناضل من أجلها سوى إراقة الدماء، وتشهد التجارب الثورية

(1) المرجع السابق، ص198.

الماركسية والنازية والفاشية والقومية المتطرفة والتي آمنت بالفكر الشمولي والعنف أنها ارتدت إلى داخلها ودمرت ذاتها وأضرت بمجتمعاتها رغم كل الشعارات والأهداف التي تبدو نبيلة والتي تبنتها[1].

وبُعيد المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، اتخذت قرارات أخرى تعزز هذا الاتجاه منها انخراط كافة أعضاء التنظيم السياسي في الميليشيا الشعبية لتدريبهم وتسليحهم، وتعيين مدربين عسكريين في المدارس لتدريب الطلبة، وإبرام اتفاقية تعاون مع الحزب الشيوعي الكوبي لتدريب الميليشيا، وفتح مدارس ومعسكرات التدريب للميليشيا في جميع المحافظات، وتشكيل المحاكم الشعبية لمحاكمة الخونة، وتشكيل مجالس الدفاع الوطني في جميع أرجاء البلاد، ابتداءً بالمجلس الوطني للمركز كأصغر وحدة إدارية، وانتهاءً بمجلس الدفاع الوطني الأعلى[2].

وفي تغطية إخبارية لهذا التوجه نشرت صحيفة الحرية الناطقة باسم منظمة العمل الشيوعية اللبنانية تقرير صحفي تحت عنوان أخبار من اليمن الديمقراطي، جاء فيه: "وفي الميدان العسكري، تم تسليح الشعب

(1) عبده النقيب، الكهنوت الشيوعي والوهابي وما بينهما، موقع عدن الغد، 1 يوليو 2013، https://adengad.net/articles/56024

(2) د. ناصر الطويل، مرجع سابق، ص48.

للدفاع عن ثورته , عبر الميليشيا المنظمة في كل محافظة، وعلى قاعدة الكتائب والأولية، لتشكل الرديف الحقيقي للجيش الشعبي، وتكونت لجان الدفاع الشعبي كنواة للسلطة الشعبية، ولإشاعة الديمقراطية في المجتمع , وأخذت تدخل كل حي وكل قرية ومدينة[1].

ويرجع أساس هذا التقليد إلى احتياج الأحزاب الشيوعية إلى قوات مسلحة موالية للحزب، تستطيع على نحو موثوق تأدية المهمات الموكلة إليها، ومنها الدفاع عن النظام الشيوعي في وجه أعدائه في الداخل والخارج.

وتعد الدول الاشتراكية أكثر ميلاً من الدول الديمقراطية إلى الروح العسكرية وأن معظمها يقيم منظمات عسكرية كبيرة الحجم يكفي أن نشير إلى الجيوش المتضخمة كمثال الصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام[2].

كما أنشأ الحزب الشيوعي السوفييتي منظمات شبه عسكرية لدعم

(1) تقرير صحفي، صحيفة الحرية اللبنانية، العدد80، 10فبراير، 1977.

(2) زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، سياسات عربية، العدد24، يناير 2017، ص89.

الجيش شعبياً، وإضافة إلى ذلك جرت عسكرة العلم والتكنولوجيا والاقتصاد الوطني، مع أن مدى هذه العسكرة كان يختلف كثيراً تبعًا للدولة المعنية والمدة التاريخية[1].

وبدءً من الخمسينيات وحتى السبعينيات، حاولت بعض الأنظمة المرتبطة بالمعسكر القومي العربي الاشتراكي الراديكالي أن تحصن نفسها ضد الانقلابات العسكرية، من خلال تشكيل ميليشيات تابعة للحزب الحاكم، بيد أن هذه الميليشيات لم تكن في الواقع أكثر من مجموعات من سفاكي الحزب الذين يُروِّعون شخصيات المعارضة وكل من يختلف مع النظام[2].

ولمزيد من تأمين الحزب، أنشئ النظام في الجنوب قوة موازية للجيش، كما في حالات الأنظمة الشبيهة، فتشكلت وحدات المليشيا الشعبية، وتحولت إلى قوة ضاربة بيد الحزب، وبيد عبد الفتاح إسماعيل شخصياً، وكانت قاعدة عبد الفتاح تتركز على دعم المليشيا وقائدها حسين قماطة، الذي تم تصفيته في فترة حكم علي ناصر في سياق الصراع

(1) زولتان باراني، مرجع سابق، ص89.

(2) فريدريك ويري، أرييل أ. آرام، ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي، مايو 2015، ص10.

على السلطة والقضاء على تيار فتاح، وجهاز الأمن بقيادة محسن الشرجبي، الذي تحوّل إلى وزارة أمن الدولة واسعة القدرات والصلاحيات امتلكت الخبرة والإمكانات الوفيرة، بفضل مساعدة جهاز المخابرات الألماني(الشتازي). من جهتهم، أسهم الكوبيون في تأسيس وتمويل وتدريب لجان الدفاع عن الثورة، المنسوخة عن مثيلتها الكوبية أصلاً، بقيادة منصور الصراري، إضافة إلى توليهم تدريب المليشيا الشعبية[1].

والجدير بالإشارة أن دور الميلشيا الشعبية التي تأسست لم يقتصر على دولة اليمن الديمقراطي فحسب، بل تعد دورها المحلي إلى الإقليمي ومن ثم العالمي، وكانت البداية في شمال اليمن، ففي يناير 1971 تمكنت العناصر اليسارية المتطرفة في الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب، وبالتعاون مع أجهزة المخابرات الألمانية الشرقية، من إنشاء منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، برئاسة ناصر السعيد، وضمت المنظمة غلاة الماركسيين الذين انشقوا عن الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، لتقوم بالأعمال المسلحة لإسقاط السلطة في الشمال، واستعادة

(1) د. ناصر الطويل، مرجع سابق، ص36.

الأراضي المحتلة من قبل المملكة العربية السعودية، ومقاومة سلطة الإقطاع والبرجوازية[1].

ولعل أبرز دور للميلشيا الشعبية في الإطار الإقليمي، دورها في إقليم ظفار في سلطنة عمان، وإقليم أوجادين في الصومال، أما على المستوى الدولي فقد شاركت الميلشيا في الحرب الأفغانية الروسية، وبحسب قيادات رفيعة في النظام الجنوبي فقد كان للميلشيا الشعبية الجنوبية أدوار في أكثر من مكان في العالم.

وهذا يعني أن الدولة في الجنوب أخذت على عاتقها تحرير العالم في الوقت الذي كانت عاجزه أن تُوَفِر لشعبها أبسط المقومات الأساسية، فهذا العدد الكبير من الميليشيا يحتاج من حيث الإعداد والتدريب والإعاشة فقط ميزانية ضخمة، هذا خلاف المرتبات وغيرها من العتاد والسلاح، كل هذا كان له الأثر الكبير في إعاقة التنمية والبناء واستغلال كل هذه النفقات فيما يعود بالنفع على الدولة والمجتمع، يروي السفير والدبلوماسي الروسي أوليغ بيريسيبكين: "إن الدول في الجنوب كانت تهدر على القوات المسلحة ما يقارب 40٪ من ميزانية الدولة، ناهيك

(1) المرجع السابق، 38.

عن مصاريف وزارة الداخلية وأجهزة الأمن التابعة لها. أما السكان فكانوا شبه جائعين، والمشاريع الخاصة تهدمت وتوقفت عملية الإصلاح الزراعي[1]، بالإضافة إلى الخطورة التي تشكلها الميليشيات في حالة انفلت زمامها.

فسلاح المليشيات لا ينحصر عند حدود الوضع الأمني والسياسي، بل يعدّ أحد أبرز معرقلات التنمية الاقتصادية بسبب إنشاء الكيانات الموازية؛ التي تهدف إلى تدمير وتفريخ مؤسسات الدولة، وخصخصتها لصالح الميليشيات، فالمشكلة أعمق من مجرّد وجود السلاح بأيدي المدنيين والميليشيات، وتتمثّل في تغلغل تلك الميليشيات ذاتها في مؤسسات وهياكل الدولة، ويمنع خضوعهم للمساءلة وتطبيق القوانين عليهم، كما يضمن استمرار سيطرة هذه المليشيات على الكيانات الاقتصادية الموازية ومنافذ التهريب.

ويعتقد بعض الأكاديميين أن الميليشيات تمثل شكلًا خاصًا من أشكال العنف المنظم الذي يسعى إلى اكتساب الشرعية السياسية،

(1) د. أوليغ بيريسيبكين، اليمن واليمنيون-ذكريات دبلوماسي روسي، ط2، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2005، ص317.

ويظهر التحليل التجريبي أن تفويض العنف بشكلٍ غير رسمي لهذه الجماعات يمكن أن يساعد بعض الحكومات على تجنب المساءلة عن العنف والقمع.

وفقًا لنظرية ريكستون، تنظر الميليشيات إلى نفسها على أنها تحمي مجموعة سياسية أو عرقية أو قبلية أو دينية أو عائلية محددة من الأذى، بسبب الثغرات التي يعتقد أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في سدها[1].

والجدير بالإشارة أن النظام في الجنوب لم يأسس الميلشيا الشعبية نتيجة ظرف وحالة مؤقته تستدعي ذلك، بل إن هذا التوجه كان استراتيجي ويوليه الاهتمام والأولوية، وكان النظام الجنوبي يفاخر بهذا الانجاز ويعده مفخرة، حتى إنه كان يحتفل كل عام بيوم الميلشيا الشعبية، هذه المليشيا في الأخير تحولت إلى أداة بيد المتصارعين على السلطة في إطار الحزب الواحد.

(1) ماتيو بوجليس، استجلاء مفهوم الميليشيات: نموذج للتحديات الأمنية الهجينة المعاصرة، 1مارس 2021، عين أوروبية على التطرف،
https://eeradicalization.com/ar/

خامساً تصدير الثورة (صناعة الأعداء):

اعتنق نظام اليسار الحاكم في الجنوب نظرية الثورة، ومن وحي مبادئها تشكلت رؤاهم في القيادة والسياسة، تعود هذه النظرية للمنظر الشيوعي (ليون تروتسكي) أحد مؤسسي الاتحاد السوفياتي ومؤسس ما كان يعرف بالجيش الأحمر، حيث جاء في كتابه (الثورة الدائمة):" إن استيلاء البروليتاريا على السلطة لا يضع حدًا للثورة، بل يفتتحها فقط، ولا يمكن فهم البناء الاشتراكي إلا على أساس الصراع الطبقي على الصعيدين القومي والدولي. وهذا الصراع، نظراً للسيطرة الحاسمة للعلاقات الرأسمالية على الصعيد العالمي، سيؤدي حتماً إلى انفجارات عنيفة، أي إلى حروب أهلية في الداخل وحروب ثورية في الخارج. بهذا يكمن الطابع الدائم للثورة الاشتراكية ذاتها".

ووفقًا لهذه النظرية فقد تقمص اليسار الحاكم في اليمن الجنوبي دوره الثوري إلى أبعد مدى، فمد يد الدعم للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، بالإضافة إلى حركات ثورية إقليمية أخرى في الجزيرة العربية وخارجها، فهذا سلطان أحمد عمر من القادة المؤسسين للحزب الاشتراكي اليمني، يعلق على قرارات مؤتمر زنجبار للجبهة القومية 1968،

قائلاً: "إن النهج الثوري الذي طرحه الفريق التقدمي لا بد أن يؤدي إلى وضع البلاد على طريق الحل الاشتراكي العمالي لمعضلات الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في بلد شديد التخلف كاليمن الجنوبية، وتحويلها إلى قاعدة انطلاق لحركة التحرر الوطني في ظفار والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وأريتيريا والصومال[1].

وقد كفل هذا التوجه للنظام الاشتراكي في اليمن الديمقراطية أعداء مباشرين من الحكّام في السعودية وعُمان وحتى في شمال اليمن، والذين قاموا بدعم المعارضين للنظام في عدن، بعمليات توغل عسكرية أجبرت النظام في الجنوب على التركيز على النفقات العسكرية والدفاعية على حساب التنمية، كما كان لجمهورية اليمن الديموقراطية مكانتها في الحرب الباردة التي سمحت بحصولها على الدعم العسكري والاقتصادي من الدول الاشتراكي في العالم، من الاتحاد السوفياتي إلى كوبا، ولاحقًا من النظام الشيوعي في أثيوبيا بزعامة منجستو هيلا مريام، فقد كان الغرب يرى في جمهورية اليمن الديموقراطية حينها قاعدة أمامية

(1) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص264.

للمعسكر الاشتراكي في العالم العربي[1].

وبسيطرة التيار اليساري على مقاليد الحكم في الجنوب، واعتماد الاشتراكية وتصدير الثورة خياراً سياسيًا تجاوز فيه النظام الإقليمي المجاور، فوضع نفسه موضع اتهام وعداء لدول الجوار الغنية بالنفط، والمرتبطة بتحالف مع الغرب عمومًا وأميركا خصوصًا، خلال هذه الفترة اتخذ اليمن الديمقراطي مواقفًا عدائيًا ضد دول الخليج النفطية المجاورة، وبالفعل فقد قدم الدعم للمقاومة في سلطنة عمان والخليج عندما قررت بريطانيا نقل السلطة إلى حكام دول الخليج الصغيرة الثلاث، وكانت البداية سياسيًا وتمثلت برفض نظام اليمن الديمقراطي الاعتراف بها، على الرغم من اعتراف السوفييت بها، والغريب أنّ التناقض في الموقفين لم يؤثر على العلاقة اليمنية السوفيتية.

لقد أعطى النظام في الجنوب كافة وسائل الدعم للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بما في ذلك توفير غطاء ناري لمقاتليها، وكانت النشرة الإخبارية الأسبوعية للجبهة الشعبية لتحرير عمان

(1) هيلين لاكنير، خمسون عامًا على الثورة الاشتراكية في اليمن، العربي الجديد، 30 نوفمبر 2017. https://www.alaraby.co.uk

والخليج العربي تحمل اسم "صوت الثورة" ويتم إصدارها من مكتبها في المعلا بعدن، بل كانت تُرسل من هناك إلى أعضاء البرلمان في بريطانيا، ففي عام 2004، قامت بريطانيا بنزع السرية عن إحدى هذه النسخ وباتت متاحة للنشر عبر الأرشيف الوطني للخليج العربي، ويعود تاريخها إلى 10 نوفمبر 1973 بعد حرب يوم كيبور، حيث جاء في نصها:" أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحذرت أكثر من مرة ضد مثل هذه التحركات التي يجريها الأسطول السابع الأمريكي وتهديده المستمر للسلام في هذه المنطقة، ودور الخيانة الكبير الذي يمارسه السلطان الدمية.

وتُفسر المواقف الثورية للجبهة القومية نبذها ورفضها من قبل الملكيات المطلقة في المنطقة والتي شعرت بالتهديد من ذلك الحماس الثوري؛ إذ كان هؤلاء ينظرون إلى الجبهة على أنّها محفز للحركات الثورية في دولهم، في وقت كانت فيه الإيديولوجيات الراديكالية، على الصعيد الدولي، في صعود[1].

(1) هيلين لاكنر، عندما رفرف العلم الأحمر في سماء اليمن، 30نوفمبر2017، أوريان21، 157https://orientxxi.info/magazine/article2

إن الانتصار الذي حققته الجبهة القومية للتحرير في نوفمبر 1967

قاد جنوب اليمن إلى صراع مع جيرانه ومع البلدان الأخرى في المنطقة في نموذج عدائي مشابه لما شهدته بلدان ثورية أخرى، ناتج عن عقيدة ثورية وتوجه لدى النظام اليساري، عبر عنه من خلال بيان القيادة العامة للجبهة القومية أثناء الانقلاب على الرئيس قحطان الشعبي 22يونيو 1969، أو ما عرف بحركة يونيو التصحيحية المجيدة؛ إذ جاء في البيان الفقرة الخامسة: "وإنّ دعم الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي بقيادة "الجبهة الشعبية" معنوياً ومادياً واجب يحتّمه المصير المشترك للثورة في الجزيرة والخليج. وفي الفقرة السادسة من البيان: إنّ انتهاج سياسة واضحة بالنسبة إلى قضايا التحرر والتقدم في العالم، وتوثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وفي مقدمته "الاتحاد السوفياتي" الصديق تعتبر بالنسبة إلينا قضية مبدئية، باعتبار أننا جزء من حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي والعالمي".

وتأكيداً لهذا التوجه الثوري، جاء في مخرجات مؤتمر الجبهة القومية الخامس1972: "إن الثورة اليمنية الجنوبية تؤيد وتدعم كافة فصائل الثورة العربية التقدمية والديمقراطية وعلى وجه الخصوص الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي المحتل بقيادة الجبهة الشعبية

لتحرير عمان والخليج العربي المحتل وتؤيد كافة الجهود لتوحيد كافة القوى الوطنية في الجزيرة العربية ضد القواعد العسكرية الإمبريالية وسيطرة الاحتكار والقضاء على النظام السعودي الملكي[1].

ولم يقف عند حدود الدول المحيطة والمجاورة، بل ذهب إلى أقصى المغرب العربي بدعمه جبهة البوليساريو الانفصالية والوقوف إلى جانب شعب الصحراء في المملكة المغربية، ولم يكن الموقف والدعم بمجرد عاطفة أو تصريح عابر، بل توجه لدى النظام اليساري الحاكم في اليمن الديمقراطية، أكد عليه في التقرير السياسي للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني أكتوبر 1978، حيث جاء فيه: "وقد وقفت حكومتنا إلى جانب نضال شعب الصحراء بقيادة جبهة البوليساريو، وستواصل تضامنها مع نضال شعب الصحراء العربية من أجل التحرر والتقدم الاجتماعي"[2].

(1) د. علي الصراف، اليمن الجنوبي(الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة)، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص242.

(2) التقرير السياسي للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني أكتوبر 1978، الفصل الأول، الأوضاع الدولية ومهمات الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، قدمه الرفيق عبد الفتاح إسماعيل.

ملكي أكثر من الملك :

سلك نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية سياسة متطرفة عن طريق تصدير الثورة متجاوزاً في غلوه النظام الشيوعي السوفيتي نفسه، فبينما كان السوفيات والصين يسعون إلى العلاقات مع دول الخليج، كان النظام الجنوبي يتبنى ويدعم الثورة في الخليج، الأمر الذي حد بالزعيم السوفياتي (ليونيد بريجنيف) أن يبدي انزعاجه واستغرابه من سلوك نظام عدن في تصدير الثورة، جاء ذلك في أثناء لقاءه مع علي ناصر محمد في موسكو عام 1973 حينما كان ناصر رئيساً للوزراء.

يقول الرئيس علي ناصر محمد: "خلال اللقاء بريجنيف وقفنا أمام خريطة تظهر حدود اليمن الديمقراطية والبلدان المجاورة لها، أي اليمن الشمالي وسلطنة عمان والمملكة السعودية، بدا واضحاً أن بريجنيف مهتم بموقع اليمن الديمقراطية، فأشار إلى الخريطة وقال: هذه حدودكم مع اليمن الشمالي وعمان والسعودية؟ فقلت له نعم. قال: إنها صحراء ورمال تسبح على حقول من النفط فلماذا لا نساعدكم في استخراج، رددت بالقول: إننا نرحب بالتعاون في مجال استخراج البترول، توقف بريجنيف لحظة وقال: البترول يحتاج إلى استقرار مع الدول المجاورة

ولا يمكن التوفيق بين الاستقرار وتصدير الثورة، وبرنامجكم يؤكد على تحرير الجزيرة[1].

وإمعانًا في الطيش الثوري وبلا مواربة، يصدر علي سالم البيض في مارس 1970 وكان حينها وزيراً للخارجية بيانًا رسميًا في الأمم المتحدة يرفض فيه الاعتراف بدول الخليج.

وينسب إلى البيض امتناع وزارته عن التصويت على دخول قطر والبحرين والإمارات وعمان إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، بحجة أن مصير هذه البلدان تقرره الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي[2].

لتصبح اليمن الجنوبي بؤرة ومنطلق لكل ما يؤرق المنطقة، الأمر الذي جلب لها الأعداء وأصبحت دولة منبوذة، وهذا ما شهد به الرئيس علي ناصر محمد في مذكراته قائلاً: "وكانت عدن بحكم نظامها

(1) غسان شربل، جريدة الوسط، العدد181، يوليو1995.

(2) فيصل جلول، سيرة علي سالم البيض ـ راديكالي بحكومة ثورية هدفها نفط الخليج وتحرير فلسطين(4)،

https://m.arabi21.com/Story/1410916?fbclid=IwAR0-Jg268pwrikcieua68O-LEHkW1GakuBGYS7aTRJHZ-lazLWZCobtX93o

السياسي والاجتماعي تحتضن كل الهاربين من أنظمتهم في الوطن العربي والعالم وتحطّ فيها الطائرات المختطفة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجماعة وديع حداد، وكارلوس وجماعة بادر منهوف وغيرها من المنظمات في إيطاليا واليابان والفيليبين[1].

يواصل الرئيس علي ناصر شهادته: " لقد وقع على عدن عبء احتضان معارضي سياد بري وتقديم الدعم العسكري لنظام (منجستو هيلا مريام) في حربه مع سياد بري[2].

ولك أن تتصور إلى أي حد من الطيش وصل إليه النظام الحاكم في اليمن الديمقراطي، وذلك عندما تقرأ ما رواه ودونه الرئيس علي ناصر محمد في مذكراته عن سياسة النظام وتوجهه الثوري في تلك الفترة، وبحسب تعبيره: "بالإضافة إلى دعمنا منظمات تحرير وطنية في مختلف قارات العالم في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ومنظمات في إريتريا، والصومال، وجيبوتي، وزيمبابوي، والسودان وجنوب إفريقيا، وفي

(1) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن3، عدن والعالم، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2020، ص154.

(2) المرجع سابق، 322.

العراق، وعمان، والبحرين، ولبنان، والفيليبين، وفي تشيلي، وسلفادور ونيكاراغوا[1].

ونتيجة لسوء التقدير لدى النظام في عدن ذهب إلى دعم المعارضة الماركسية الإيرانية ممثلة بحزب تودة الشيوعي وبمجاهدي وبفدائي (خلق)، ومنهم مجتبى طالقاني نجل آية الله طالقاني أحد آيات الثورة الإسلامية الإيرانية الكبار.

في حين كان الموقف العربي موحد خلف العراق في حربها مع إيران، كان اليمن الديمقراطي قبيل أيام من أحداث 13 يناير 1986، تستعد لاستقبال الرئيس الإيراني علي خامنئي، وهذا كان في ذروة الحرب بين العراق وإيران، وهذا التوجه ليس بغريب من نظام عدن، وليست الحالة الأولى، فهناك حالات مماثلة من التنكر للمحيط العربي والقومي في سبيل الأممي، فعلى سبيل المثال الاصطفاف مع أثيوبيا ضد الصومال، على اعتبار أن الاصطفاف مع المحيط العربي بنظر الرفاق خيانة بحسب تعبير علي ناصر محمد لجريدة الوسط، والذي جاء فيه: "وحين توليت المسؤولية الأولى في الحزب والدولة وأعدت اليمن

(1) المرجع سابق، ص343.

الديمقراطية إلى موقعها الطبيعي ضمن الوطن العرب اتُهمت من الخصوم السياسيين بأنني نقلت البلد من الدائرة الحمراء إلى الدائرة العربية والذي كان يعد خيانة في نظرهم[1].

لقد كانت عدن محطة ومفترق طرق لعدد من التنظيمات اليسارية العربية والعالمية، كمجموعة المجال الخارجي لوديع حداد الذي استقل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكون مع المناضلين الألمان المنحدرين من فصيل الجيش الأحمر ومن حركة الثاني من حزيران ومن الخلايا الثورية، وأيضاً بالجيش الأحمر الياباني، وبمنظمة (إيتا) الباسكية، وبمجموعات دانماركية وإيطالية، أتاحت الفرصة لجميع هذه التنظيمات أن تحط الرحال في المعبد الجنوبي اليمني، حيث كان وديع حداد يعمل تقريباً على هواه.

بدأ وديع حداد نشاطاته في عدن في بداية عام 1970، وخُصصت له فيلا في حي خور مكسر، وكانت هذه المدينة مركزية بالنسبة لفعاليات مجموعته ولمركز التدريب الذي أقيم فيها، ومع أن معسكر جعار عرف باسم معسكر عدن، إلا أنه كان المعسكر الأهم، ويقع جعار في منطقة

(1) غسان شربل، جريدة الوسط اللندنية، العدد181، 17يوليو1995.

أبين ويبعد حوالي 70 كلم شرق عدن، ويعد هذا المعسكر مركز التأهيل العسكري والأيديولوجي لمجموعة وديع حداد الذي اشتهر عالمياً بخطف الطائرات وأخذ وزراء خارجية منظمة الأوبك رهائن في فيينا عام 1975، وتدرب في هذا المعسكر كل من الفينزويلي إيليش راميريز سانشيز الملقب بكارلوس، وفوساكو شيجنونو رئيسة الجيش الأحمر الياباني، وهاغوب هاغوبيان (واسمه الحقيق بدروس أوهانيسيان) مؤسس منظمة الجيش السري الأرمني، وعدد من الألمان التابعين لفصيل الجيش الأحمر، وحركة الثاني من حزيران، وعدد من الخلايا الثورية؛ ناهيك عن المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين، والإرتيريين وبعض الإيطاليين (باستثناء الألوية الحمراء) والإيرانيين والأتراك والباسكيين والهولنديين والنيكارغويين والسلفادوريين، وكان النظام في هذا المعسكر قاسياً؛ إذ كان وديع حداد رئيساً صارماً يحرص على الانضباط الشديد. ويقال إنه أسند المسؤولية لكارلوس خلال رحلة قام بها إلى بيروت ونيروبي[1].

فلم يكن الدعم محض بيانات، بل تجسد مادياً ولوجستياً، من

(1) غسان شربل، أسرار الصندوق الأسود، دار رياض الريس، بيروت، 2008، ص125.

جوازات السفر وإيواء قيادات فارة من الأنظمة وصولاً إلى توفير منح دراسية، كما تقدم السلاح والأموال والتدريب وتوفير الحماية واللجوء للضيوف من الثوار والمناضلين. نعم، كانت عدن حينذاك تمثل قبلة الثوريين والتقدميين العرب بلغة تلك الحقبة، ما حملها أعباء فوق طاقتها وقدرتها على الاحتمال[1].

يكتب عبد الباري طاهر في سياق وصفه للحالة الثورية التي مر بها النظام اليمني في الجنوب بعد الاستقلال: "ولكن الاغترار بالسلاح واعتقاده الوسيلة الوحيدة للانتصار، مَثل (كعب أخيل) في تجربة من أهم تجارب بلدان العالم الثالث؛ فقد بدأت بتبني تشكيل جبهة لتحرير ظفار والخليج لاحقًا، وإدارة الظهر للحياة السياسية المدنية والنشاط التجاري والثقافي؛ وهي الأرضية الخصبة والخلفية للانتصار، والرافد الأهم للاستقلال الحقيقي[2].

وفي سياق النقد لتلك المرحلة يتحدث الرئيس علي ناصر محمد

---

(1) أغنار عواضة، دفاتر علي ناصر محمد.. عدن من القبيلة إلى الاشتراكية!، موقع 180، 3/ 9/ 2022. https://180post.com/archives/31163

(2) عبد الباري طاهر، قراءة ناقدة في الحدث العظيم وتبعات الأحادية، موقع حيروت، 24نوفمبر 2021. / https://hayrout.com/95056

عن أسفه أيضاً من بعض قادة الحزب والدولة، الذين لم يستطيعوا أن يفرّقوا بين حدود الثورة وحدود الدولة، يقول: "عندما تكون في موقع الدولة فأنت أمام التزامات، يجب أن تراعيها وتلتزمها بموجب القانون الدولي، وقواعد العلاقات بين الدول والقائمة على احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتبادلة، وهذا يتطلب منك إقامة علاقات حسن جوار مع الجيران، ليس من مهمتي كدولة إسقاط الأنظمة، وعندما أقمنا علاقات مع عمان والسعودية وبقية دول الخليج، لم يستوعب البعض ذلك، واتهموني ببيع ثورة عُمان والجبهة الشعبية بعد تطبيع علاقتنا مع سلطنة عُمان عام 1982[1].

تجربة أقرب ما تكون إلى محاولة استنساخ تجارب دول اشتراكية من عالم آخر غير عالمنا العربي والإسلامي وصولاً إلى جعلها مظلة لليسار العربي (السوفياتي)، ولعل هذا ما يُفسر كيف أن كل ثوار المنطقة كانت عدن، عاصمة اليمن الجنوبي، قبلتهم، وبرغم الفقر والعوز والأمراض كان لا بد من عدن مهما طال السفر إليها[2].

(1) حوار مع علي ناصر محمد نشر في موقع INDEPENDENT عربي، 13مارس 2020.
https://www.independentarabia.com/node/

(2) أغنار عواضة، دفاتر علي ناصر محمد.. عدن من القبيلة إلى الاشتراكية! ، موقع 180، 3/ 9/ 2022. https://180post.com/archives/31163

وبحسب علي ناصر محمد: "دولة وليدة تطمح للعب دور استراتيجي متقدم يفوق إمكاناتها ومواردها المتواضعة. دولة تتكل على دعم استراتيجي من الاتحاد السوفياتي أو جمهورية الصين الشعبية".

ويمكننا اختزال هذا المحور بتعبير علي ناصر محمد: "أخطأت الدولة الوليدة بعدم الالتفات للتنمية وشؤون مواطنيها، متنطحة لدور البعبع وإسقاط أنظمة الخليج ومحاربة القواعد الفرنسية والأميركية في جيبوتي وديجو جارسيا وإسقاط نظام الشاه في إيران و(هيلا سي لاسي) في إثيوبيا وغيرها، نعم كان بعض القادة في عدن مثل مجنون يحمل قنبلة بلا صمام أمان!

سادساً السياسة الاقتصادية:

بعدما نالت استقلالها، تبنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نظاماً اشتراكيا حازماً وصارماً فكل جانب من النشاط الاقتصادي كان يخضع لتحكم وإدارة كاملين من قبل الحكومة، إضافة إلى ذلك، قامت بمصادرة وتأميم المشروعات الخاصة التي أقيمت أثناء الحكم البريطاني، كما قامت الحكومة أيضاً بإعادة توزيع نصف الأراضي الزراعية لأسر لم تكن من الأسر المالكة لأي أراضي قبل ذلك، وبدأت

في الاستثمار في التعليم وفي خدمات اجتماعية أخرى، إلا أنه نجم عن السياسات التي كانت متبعة في اليمن الجنوبي نتائج اقتصادية ضعيفة، على الرغم مما تحقق من نجاح نسبي في تنمية الموارد البشرية (الصحة والتعليم)، وأخفقت في تحقيق أهدافها في إصلاح قطاعات الزراعة والثروة السمكية والموانئ. وانخفضت تحويلات العمالة في الخارج، والتي كانت تشكل حوالي نصف موارد الحكومة، في آخر سنوات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومع انخفاض المساعدات المالية التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي فجأة بشكل انحداري، وصلت المديونية الخارجية إلى ما نسبته 180 ٪من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عقد الثمانينيات[1].

قانون الإصلاح الزراعي ومصادرة الأراضي الزراعية:

فقد عمد نظام الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية إلى سياسة حرق المراحل التاريخية، فقرر التعجيل بعملية الإصلاح الزراعي، وذلك بالإسراع بتكوين المزارع الجماعية ومزارع الدولة الانتاجية

(1) دراسات البنك الدولي القطرية، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية :المصادر، العوائق، والإمكانيات، ص10.

باستخدام الوسائل القسرية لنزع ملكية الفلاحين المتوسطين وإرغامهم على الانضمام إلى التعاونيات الزراعية ومصادرة فائض الإنتاج الزراعي في الريف، ولم تؤدِ هذه السياسة، إلى انتهاكات واسعة لحقوق الآلاف من الفلاحين وحسب، وإنما ألحقت أضراراً هيكلية بالغة في الزراعة لم يتم تجاوزها حتى فترات متأخرة، كما أنها أثارت عداء فئات واسعة من الفلاحين الأغنياء والمتوسطين، كان يمكن لدورها الاقتصادي أن يستمر لآماد طويلة ضمن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية.

اندفع سالمين في بداية حكمه نحو اشتراكية الكادحين (البروليتاريا) فقام بأصدر قانون تأميم الشركات والمصارف، ثم قانون الإصلاح الزراعي، ووضع خطط تنموية ثورية.

لقد أدى التجميع القسري للأرض والفلاحين، المفرط في بيروقراطيته إلى توفير شروط حصر سلطة القرار بيد قيادة الحزب الحاكم الذي أصبح منذ عام 1972 الحزب الوحيد في السلطة.

أهم السمات والآثار المترتبة على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي[1]:

1 – لجأ قانون الإصلاح الزراعي رقم(37) لسنة(1970) إلى توصيفات إيديولوجية تعسفية، فيما يخص تقسيم المجتمع الريفي طبقياً، حيث قُسَم الفلاحين إلى طبقتين: مَّلاك الأراضي، وهم الإقطاعيون في جانب، والمحرومين من وسائل الإنتاج الزراعية وأهمها الأرض، في الجانب الآخر. وعلى أساس ذلك، كان شعار (الأرض لمن يفلحها) حاضراً وبقوة. ومن المؤكد بأنه قد جرى استدعاء الإصلاح الزراعي، باعتباره سياسة موجهة، لمعالجة المشاكل الخاصة بالقطاع الزراعي بشكل خاص، والمجتمع الريفي بشكل عام ـ من تلك التجارب التي جرى تطبيقها في البلدان الاشتراكية، دون النظر إلى خصوصية الواقع المحلي.

2 – لم يفَّرق القانون بين الأراضي الزراعية، التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وبين الأراضي التي تم الحصول عليها بطريقة مشروعة(الشراء)، أو بواسطة العمل العائلي والشخصي.

---

(1) د. سعودي علي عبيد، الجنوب التاريخ والهوية، موقع يافع نيوز، https://yafa.news/archives/16791

3 – بعد مصادرة الأراضي، اعتبرتْ جميع الأراضي المصادرة ملكاً للدولة، واعتبر الفلاحين بمثابة منتفعين. فكان من نتائج ذلك، قتل نزعة التملك عند الفلاحين، وبالتالي عدم اهتمامهم بالأرض، ناهيك عن ضآلة مساحة الأرض الموزعة على أولئك المنتفعين.

4 – وجود قصور كبير في تحديد سقف ملكية الأرض، حيث حددتْ بـ (3و8) هكتاراً في الأراضي المروية و(6 و16) هكتاراً في الأراضي البعلية، حيث ألزم القانون تسليم الأراضي الفائضة عن هذا السقف إلى الدولة.

4 – اهتم القانون بالجانب الاجتماعي من السياسة الزراعية، وهو الجانب الخاص بإعادة توزيع الأراضي الزراعية، وأهمل من جانب آخر الجزء الاقتصادي منها، أي جانب تطوير وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي.

6 – حدد القانون تعويض الأراضي المستولى عليها، والأراضي الزائدة عن الحد الأعلى للملكية، كما حدد دفع التعويض خلال(25) سنة، وأن يكون التعويض بالتقسيط، كما حدد القانون ثمناً للأراضي بغرض الانتفاع، يساوي مبلغ التعويض، الذي يفترض أن تدفعه الدولة

لمالكي الأراضي، إلاَّ أن كلا الاستحقاقين لم ينفذا.

7- برغم أن المشَّرع قد أوكل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي (المصادرة، والاستيلاء، والتوزيع) إلى هيئة حكومية، هي اللجنة المركزية للإصلاح الزراعي، إلاَّ أنَّ ما حدث في الواقع كان عكس ذلك تماماً، حيث جرى تنفيذ القانون بواسطة الانتفاضات الفلاحية واللجان الفلاحية، وكانت الانتفاضات الفلاحية، هي أسوأ خطأ وقع فيه النظام السياسي الحاكم في الجنوب في الفترة المذكورة، **وذلك للأسباب الآتية:**

أ- حيث مثلتْ الانتفاضات استمراراً لاستدعاء وتقليد التجارب الثورية في الخارج، ولكن بطريقة أسوأ مما حدث في البلدان الأصلية، التي طبَّقتْ فيها الإصلاحات الزراعية والانتفاضات الفلاحية تلك.

ب- وعوضاً عن استخدام العمل السياسي بين الفلاحين، بهدف إقناعهم بصحة سياسة وإجراءات الإصلاح الزراعي، جرى اللجوء إلى استخدام العنف ضد من جرى تصنيفهم كإقطاعيين.

ج- وبدلاً من الدولة ومؤسساتها المعنية، سمحتْ السلطة للفلاحين والعمال الزراعيين بأن يقوموا بتنفيذ القانون، بواسطة تلك الانتفاضات التي حدثتْ في 7 اكتوبر 1970، وقد نتج عن تلك

الانتفاضات الفلاحية حوادث مأساوية، حيث تعرَّض بعض ملاَّك الأراضي، للضرب والاهانات والقتل من جانب المشتركين في المسيرات والتظاهرات، التي صاحبتْ تلك الانتفاضات الفلاحية، كما جرى سجن البعض الآخر من أولئك المَّلاك.

وفي هذا السياق يعلق الكاتب العربي اليساري شديد الإعجاب بالتجربة اليسارية اليمنية نبيل هادي (نبيل حاوي) على ما حدث في الانتفاضة الفلاحية: "وقد حدثت عدة تصرفات لا تخلو من التطرف أثناء انتفاضات الفلاحين التي قامت بتشجيع من السلطة الثورية في الفترة التي اعقبت صدور قانون الإصلاح الزراعي1969، وإذا كانت أعمال اللجان الفلاحية قد تحلت بالروح الديمقراطية والشعبية، فإنه في كثير من الحالات تم الاعتماد على الحماس الفوضوي وقامت أعمال انتقام لا تخلو من الوحشية وليست كلها مبررة، خصوصا ضد بعض الملاكين الذين لم يبدوا أية مقاومة والذين ليست ملكياتهم ذات طابع إقطاعي أو ذات أهمية تذكر"[1].

(1) نبيل هادي، 17ساعة تاريخية عند باب المندب، دار الفارابي، بيروت لبنان، 1978، ص150.

8 – جرى تكوين التعاونيات الزراعية الخدمية بطريقة أوامرية، مع أن السمة الأساسية للعمل التعاوني، أن يكون طوعيًا واختياريًا، ولذلك كان ذلك سببًا رئيسيًا أدى إلى تعثر التجربة التعاونية، ومن ثم فشلها.

9 – إنَّ مجمل الأخطاء المذكورة، كانت سببًا أساسيًا في أن يفقد أولئك الفلاحون والعمال الزراعيون، كلَّ ما تحصلوا عليه في تلك الظروف التاريخية والسياسية، وذلك عند أول تغيير سياسي، وهو ما حدث لهم بالضبط عند قيام الوحدة الاندماجية في مايو 1990م. حيث فقد أولئك الفلاحين كلَّ شيءٍ، وبطريقة مهينة.

خطط اقتصادية غير مدروسة:

وألزمت الدولة نفسها بتشغيل جميع أفراد المجتمع وتعليم أبناءهم، وتوفير الغذاء والسكن لهم، وتطبيبهم مجانًا، وهو وضع لا تسمح به إمكانيات الدول الغنية فضلًا عن الفقيرة، مما أدى إلى إغراق الدولة في الديون، حيث وصلت ديونها إلى 150٪ من حجم ناتجها القومي، ووصلت خدمة الدين الأجنبي إلى 42،3٪ من حجم الصادرات السلعية، مما اضطر الدولة إلى إعادة جدولة ديونها الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم فوائد الديون، وقد نجم عن سياسة التوظيف

والاستيعاب تضخم الجهاز الاداري للدولة وتدني الانتاجية وتعطل حركة التنمية، وأدى تأميم المساكن إلى توفير سكن رخيص وشبه مجاني لمنسوبي الحزب والدولة من الفقراء والمعدمين، ولكنه بالمقابل قضى على الاستثمار في قطاع الانشاءات، فتوقفت حركة البناء، مما أدى في النهاية إلى خلق أزمة سكن حادة، كما أن المباني المؤممة أخذت في التآكل سريعًا لعدم الاهتمام بها من قبل ساكنيها، وتراكمت الطلبات على السكن لدى الدولة حتى وصلت إلى أرقام قياسية، لم تستطع الدولة تلبيتها فأحجم الشباب عن الزواج، وبدأ الكثير منهم يتطلع إلى الهجرة[1].

هذه التأميمات أدت إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية، وانتقال المصارف والشركات التجارية، وعدد من المصانع، إلى شمال اليمن أو إلى السعودية، وفي تلك الأثناء، جرى تأميم عملي للمساكن، ما أدى إلى تضرر أعداد واسعة من ملاك الشقق، أو الأبنية خصوصًا، ما أدى إلى نزوح واسع لهم، ولم يطل الوقت قبل أن تُتقرر موجة ثانية من التأميمات، شملت، هذه المرة، التجارة الداخلية والنقل والصيد، وفي

(1) د. ناصر محمد ناصر، مرجع سابق، ص13.

تلك الفترة، سادت نزعة تدعو إلى تأميم كل شيء، حتى التجارة الصغيرة، وكانت تُرجِع صدى الشعارات التي رفعت في "الأيام السبعة المجيدة"، "يا سالمين، لا تَنْسي باقي الدكاكين والتاكسي"[1].

وعن هذه الأيام السبعة يحدثنا فضل النقيب: "هل أحدثكم عن الأيام السبعة (المجيدة)؟ لقد كانت (أتعس) أيام مرّت على مدينة عدن، تستطيع أن تقول إن العاصمة خلال تلك الأيام قد طُحنت، وخُبزت، وأكلت في دورة حياة أو موت كاملة، فالأمر سيّان حيث لم يعد هناك من فرق.

أخذت تتدفع على المدينة على مدار 24 ساعة جماهير غاضبة من الأرياف (على إيش غاضبة... ماتدري!) يحملون الفؤوس والهراوات والسكاكين والبنادق ينظّمون مسيرات حاشدة هادرة ويرددون شعارات (ثورية) تنادي بـ (تخفيض الرواتب واجب) و (تحرير المرأة واجب) ولكن التركيز كان على تخفيض الرواتب، لأن ذلك هو السكين التي ستحزّ رقبة المدينة التي ليس لدى أهلها أي مصدر للدخل سوى الرواتب، فمن المعروف أن (عدن) أرض بركانية قاحلة لا زرع فيها ولا

(1) فواز الطرابلسي، مرجع سابق، ص60.

ضرع، وأنها أقل نقطة في قارة آسيا بأسرها تسقط فيها الأمطار"[1].

لقد شكل التأميم صدمة للجميع، حكامًا ومحكومين، فالحزب الحاكم عندما بدأ بالتأميم، وجد أنه أمام حالة فراغ، في دولة بلا رؤوس أموال ولا موارد طبيعية ولا مصانع ولا شركات كبيرة يمكنه تأميمها، فاتجه إلى تأميم قوارب الصيد و"بسطات" الخضار، مما أثار سخطًا اجتماعيًا متزايدًا، باعتبار ذلك مضايقة للمواطنين في مصادر رزقهم البسيطة، وعندما أراد فرض مذهبه الاجتماعي القائم على حتمية صراع الطبقات، وفقًا للفلسفة الماركسية، وجد نفسه أمام مجتمع بدائي يتساوى أفراده في الفلاحة ورعي الأغنام والصيد، وأن بقية الطبقات لا وجود لها، أو قد يكون لبعضها وجود محدود جداً في نطاق العاصمة عدن، بنسبة يصعب معها الحديث عن وجود الصراع الطبقي[2].

وكان التطبيق، سواء للإصلاح الزراعي، أو للتأميمات غاية في القسوة والتطرف، لم تجد قيادة الجبهة ما تؤممه؛ فأممت قوارب الصيد،

---

(1) فضل النقيب، دفاتر الأيام، مرجع سابق، ص61.

(2) عبد السلام قائد، الاضطرابات السياسية والاجتماعية في جنوب اليمن.. ما الذي حدث؟ موقع بلقيس، 24/ 12/ 2020، https://belqees.net/reports

والمنازل، والدكاكين، والسينما، والحيازات الصغيرة، وصادرت الحياة السياسية، كما صادرت الحريات العامة والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، وأغلقت البلد الذي كان مفتوحاً أمام العالم[1].

شاهد عيان الصحفي فضل النقيب يصف حال الوضع في عدن وما جاورها: "أنتجت مرحلة السبعينات لغتها الخاصة، وكست الحياة بطابعها القاسي والخشن في عدن وبقية المناطق المحيطة بها، أما صورة المدينة وانتقالها من الرفاهية إلى التقشف فقد اختزلها - بمقولة منسوبة لأحد الكتاب وقتها- بمدينة "مصطنعة أقامها مخرج في الصحراء لتصوير فيلم سينمائي، وبعد أن دبّت فيها الحياة لعدة أسابيع هجرتها الأضواء وتركها الممثلون وفريق العمل لتواجه مصيرها المحتوم"، هذا التصوير القاسي يتعزز عند الكاتب حين يصفها بقوله: "في مطالع السبعينات كانت تغلي في فوهة بركان، وقد أخذ الناس يتحولون بالتدريج إلى أشباح، وجوه مصفرة، أجساد هزيلة، عيون زائغة، شعور منكوشة تجللها الغبرة، وأخذ الكثيرون من الناس والعائلات المستورة يهيمون على وجوههم، بحثاً عن لقمة تسد الرمق بعد أن شحَّت الموارد

(1) عبد الباري طاهر، الرابع عشر من أكتوبر.. مجد الاستقلال، موقع اليمن الاتحادي، 14أكتوبر،2018. https://alyemenalethadi.com/51236

عقب التأميمات التي شملت كل شيء، والتي لم تفد الدولة في شيء اللهم مدها بمسكن مؤقت لا تدري متى ينتهي مفعوله، وقد لا يظهر له مفعوله أبداً"[1].

عن الوضع الذي وصلته عدن يقول النقيب: "تطوبرت" البلاد، وأصبحت طوابير المعيشة شغل الناس الشاغل وحديثهم الدائم، ولم يعد هناك سمك طازج، واختفت أنواعه الجيدة التي يعرفها الناس، وظهرت أنواع جديدة ما أنزل الله بها من سلطان، كما نزل إلى الأسواق اللحم الأسترالي (المكفَّن) بلباسه الذي يشبه كفن الأموات، فقد تم حرمان العاصمة من اللحم بقرار صارم، وانشغلت القوات المسلحة بتفتيش السيارات تفتيشاً دقيقاً، فإذا كنت قادماً إلى عدن من لحج أو أبين ووجدت بحوزتك قطعة لحم لأطفالك الجائعين تكون قد وقعت تحت طائلة قانون لا يرحم[2].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للنظام في حينه ومن شخصيات مقربة وصديقة للنظام، فهذا المفكر الشيوعي فواز طرابلسي

(1) فضل النقيب، مرجع سابق، ص25 ، 27.

(2) المرجع السابق، ص33.

يورد واقعة حواره مع ترويكا النظام الحاكم قائلاً: زرتُ عدن في تلك الفترة، ولم أشجع على هذه التجربة. ضمّني عشاء مسائي مع سالمين وعلي ناصر، دام إلى ساعات الصباح الأولى في بيت عبد الفتاح في المعاشيق، أعربت فيه عن شكوكي تجاه التأميمات لاستعجالها، وتحميلها قطاع الدولة مسؤوليات إدارية ومحاسبية ضخمة، لا تملك البلاد قطعاً البشر، ولا الكفاءات، ولا البنية التحتية اللازمة لها. ذكرتُ في الاجتماع أن كوبا، بعد عقدين، أممت التجارة الداخلية في ولاية صغيرة، على أمل تعميمها بعد سنوات من التجربة على سائر المناطق، وقلت لهم إن هذا النمط من التأميمات يُنفّر أصحاب المصالح الصغيرة من حرفيين وصغار التجار، بل الحانوتيين، وليس فقط أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة والكبيرة. كان الجو العام في تلك الجلسة جوّ حُبور وحماس، ولم ألحظ أن أياً من المسؤولين الثلاثة متحفظ حول الإجراء[1].

في كتابه (اليمن واليمنيون-ذكريات دبلوماسي روسي) يصف (أوليغ بيريسيبكين) الوضع الاقتصادي في عدن بغير الطبيعي، وأن السلع

(1) فواز طرابلسي، مرجع السابق، ص61.

شحيحة والأسعار مرتفعة على الرغم أن الجميع يتحدث عن انجازات قطاع التعاونيات، كان هذا في العام1973، ولعرض صورة عن واقع الاقتصاد المزري في عدن يذكر الدبلوماسي الروسي أن السفارة الروسية في عدن أرادة إحياء ذكرى لمناسبة روسية، ونتيجة لعدم وجود بعض السلع مثل السمك واللحم اضطرت السفارة إلى أخذ الإذن من الخارجية السوفيتية للذهاب إلى تعز لجلب بعض السلع[1].

وفي السياق ذاته جاء في وثائق (ميتروخين، ج2): أن اليكساندر فاسيلي أحد المسئولين السوفيات الذين زاروا اليمن الديمقراطية قال: "لاحظت عندما زرت عدن قبل تعميم نظام الجمعيات التعاونية كانت الأسواق والسواحل مليئة بالأسماك والأحياء البحرية، وعندما أُدخِل الصيادون بنظام الجمعيات اختفى السمك مباشرة"، وعلى العكس منه كان السفير الروسي بيرسيبكين يغفر لزعماء اليمن الجنوبي الذين أوصلوا بلادهم إلى الإخفاق، فهم ببساطة كانوا يتبعون وبطريقة عمياء الرفاق الكبار الذين بنوا الاشتراكية، وعلى الرغم من الآمال المبكرة بتحويل

(1) د. أوليغ بيريسيبكين، اليمن واليمنيون-ذكريات دبلوماسي روسي، ط2، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2005، ص303.

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى منار العرب للاشتراكية العلمية، وجدت موسكو أن اليمن الجنوبي صداع مستمر[1].

هذا حالة العاصمة عدن، ولك أن تتخيل كيف كان وضع بقية المدن والأرياف النائية، تأتي هذه الشهادة من دبلوماسي وسفير روسي عمل في عدن لمدة أربع سنوات في بداية السبعينات، ويعود التردي الاقتصادي في اليمن الديمقراطي بحسب الدبلوماسي الروسي الدكتور (أوليغ بيريسيبكين) إلى السياسة العقيمة والغير منفتحة من قبل قيادة الجبهة القومية الحاكمة، يواصل حديثه: وكما يبدو فإن خطة الثلاث سنوات قد شارفت على نهايتها لتنمية الاقتصاد مع بداية العام1974، لقد تأسست بعض المؤسسات ووقعت اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي مع كل الدول الاشتراكية وتم الحصول على قروض لتنمية عدد من المشاريع، إلا أن الوضع لم يستقر، بل أزداد سوءً من شهر لآخر[2].

كما تحدث الرئيس علي ناصر محمد في مذكراته، عن لقائه في ليبيا

(1) جاسوس روسي يلجأ إلى سفارة بريطانية حاملاً ملفًا سريًا عن اليمن (الكولونيل فاسيلي ميتروخين، موقع الأيام خاص، 26 يوليو2007، https://www.alayyam.info/news/31O1MO00-K1H2QQ

(2) د. أوليغ بيريسيبكين، مرجع السابق، ص303.

عـام 1970، وحديثـه عـن التجربـة التـي جـرت في الـيمن الجنـوبي بعـد التطبيقـات الاشـتراكية، ومـا سـاهمت فيـه، فيقـول: "إنّ الـرئيس الراحـل جمال عبد الناصر علَّق ساخراً على هذه التأميمات في لقاء جمعني وإيّاه في طرابلس الغرب عام 1970م، متهمـاً القيادة الجنوبية بأنها تزايد على مصر وعلى سياستها الداخلية والخارجية، وذلك ردّاً على اتهامات علي سـالم البيض لمصر بأنها دولة برجوازية ودولة مخابرات، واتهام عبد الناصر بأنه برجوازي صغير، فقال عبد الناصر: إنّ مصر أمّمت قناة السويس، وأنـتم أمّمتم السينما الصيفية بالمكلا... وضحكنا جميعًا"[1].

وفي ظل سيطرة الحزب الشاملة على الاقتصاد، وباسـم الحـزب، تحكم بالإنتـاج المـادي والروحـي للمجتمـع، وبتقـدير حاجاتـه، وطـرق تلبية تلك الحاجـات. في المقابـل نـشأت للـشرائح الحزبيـة البيروقراطيـة المختلفـة امتيـازات ماديـة وسياسـية بالمقارنـة مـع النـاس الآخـرين، وأصـبحت لـديها مـصالح خاصـة تتعـارض وإشـاعة العـدل والمـساواة وتوسيع المشاركة في القرار السياسي وفي إدارة الاقتصاد والمجتمع.

---

(1) علـي ناصـر محمـد، ذاكـرة وطـن، جمهوريـة الـيمن الديمقراطيـة الـشعبية 1967-1990، مرجع سابق، ص122.

وقد أدى هذا التوجه إلى النتائج الكارثية كحصيلة لغياب الدراسة المعمقة للواقع، لغلبة السطحية والارتجال على التخطيط المدروس والمنفذ بعناية وبروح المبادرة ولغياب التهيئة، متعددة الجوانب والمستويات، يضاف إلى ذلك عدم جدارة من تصدى لعملية الإصلاح، وتشير دلائل كثيرة على أن النزعة التبسيطية، والرغبات الذاتية في فهم وتحليل عمليات التطور الاجتماعي المعقد، كانت قد تغلبت على التحليل العلمي الموضوعي. وبسبب سيادة الجمود والنظرة الضيقة في تحليل الواقع الموضوعي، نشأت فجوة راحت تتسع تدريجياً لتشكل، بعد فترة وجيزة، هوة بين الواقع الموضوعي وقوانينه الفاعلة وبين قوانين واقع أخر لم يكن موجوداً إلا في أذهان بعض القادة وصناع القرار والمنظرين الجالسين في غرف مغلقة بعيداً عن حرارة الواقع وتناقضاته الفعلية، وكان ذلك تجلياً ملموساً لدور الحزب الواحد في نقل التجربة الاشتراكية دون مواكبة وتفسير ما هو جديد في مختلف حقول الواقع الاقتصادي-الاجتماعي، ومن ثم إنتاج معرفة صادقة عنه، والتقدم بمقترحات ملموسة لحل المشكلات الفعلية الناشئة، وبلورة القوى والموارد الكفيلة بالتغلب على تلك المشكلات.

في حين أن هناك معطيات موضوعية لم يلتفت إليها أحد، فعدد السكان كان في حدود 1،25 مليون نسمة، نسبة الشيوخ والأطفال منهم تتجاوز 70٪ وقطاع المرأة في المجتمع والذي يشكل نحو 50٪ يعد قطاعًا غير منتج في الغالب، بحكم الأمية وثقافة المجتمع الرافضة لعمل المرأة، فكم عسى أن تكون القوة المنتجة في ظل وضع كهذا، بالإضافة إلى أن حركة التصنيع مركزة كلها في عدن التي يسكنها نحو 26٪ من إجمالي السكان، والتي يوجد بها أهم الصناعات مثل مصافي عدن، ومصنع البيرة، ومصنع ردفان للسجاير، والتي تضم نحو 15 ألف عامل ويشكل أهم تجمع للطبقة العاملة وأن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لا تشكل سوى 20٪ وأن المساحة المزروعة فعلاً لا تتجاوز 05٪ من المساحة الصالحة للزراعة، وأن عائدات قطاع الزراعة الذي يعمل به أكثر من 50٪ من السكان لا تتجاوز عائدات 05٪ من الناتج القومي الإجمالي، وأن البنية التحية بما فيها الطرق رديئة للغاية[1].

لكن تبني فكر اقتصادي وسياسي وفلسفي غير مألوف ومشوب

(1) التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمتي، جذ ور الصراع الماركسي في الشطر الجنوبي من اليمن، ط1، مطابع إنترناشيونال، القاهرة، 1987، ص61.

بالعيوب – من وجهة نظر الكثيرين– له عواقبه؛ وكان لذلك دور في ظهور الخلافات مبكراً بين التيارات المختلفة، يقول المؤلف علي الصرّاف في كتاب (اليمن الجنوبي.. الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة) إنه منذ مطلع عام 1963 ظهرت في صفوف بعض قطاعات حركة القوميين العرب بوادر أولية لتمايزات فكرية وسياسية تميل نحو الماركسية؛ خصوصاً بين الشباب المنحدرين من أصول عمالية كادحة وبرجوازية صغيرة.

وهناك من يرجع السبب وراء الفشل في الجانب الاقتصادي في اليمن الديمقراطية، أنّ النظام الجديد واجه ظروفاً صعبة جداً وكان بقاؤه محل شك منذ البداية، نتيجة إغلاق قناة السويس بعد هزيمة الدول العربية في نكبة 1967 ورحيل البريطانيين وقاعدتهم وخسارة الإيرادات منها، وأعقب ذلك خروج القطاع الخاص بأصوله المالية من عدن في ذلك الوقت، لم يتم العثور على أي آثار للنفط في جنوب اليمن. هذا الوضع الاقتصادي السيئ لا يساعد في مواجهة العجز الكبير في الميزانية، أو تمويل القوات المسلحة لتكون قادرة على حماية ساحل بحري يمتد حتى 2000 كم وكذلك الحدود البرية مع وجود خلافات ونزاعات

حدودية، على طول الحدود البرية مع ثلاث بلدان (اليمن الشمالي، السعودية، سلطنة عمان)[1].

وفي الحقيقة أن النظام اليساري في الجنوب ارتكب خطأً فادحًا من الناحية الاقتصادية في تعجيل عمليات التطوير الاقتصادي والاجتماعي وفق نظرية جديدة غير مألوفة، والتي تستغرق في العادة آماداً تاريخية طويلة نسبيًا، والذي اقتضى ذلك بالضرورة اللجوء إلى أساليب إدارية وعنيفة قادت بدورها إلى اختلالات وتشوهات في البناء السياسي والاجتماعي، ودخلت في تعارض، بل تناقض، مع أهداف البناء والتطور، وقد خلق ذلك عجزاً بنيويًا على صعيد الحريات والديمقراطية والبناء الحقوقي والشرعي للدولة "الاشتراكية".

والجدير بالإشارة أن هذه السياسية الاقتصادية التي انتهجها النظام الجنوبي طيلة فترة حكم الرئيس سالمين تعرضت للقدح والنقد الشديد من قبل الأمين العام للنظام السياسي وقتها، عبد الفتاح إسماعيل، لكن

(1) د. حسن بن عقيل، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي «روسيا» تجاه اليمن الجنوبي (2)، سوث24، الاثنين، 24/ 8/ 2020،

https://south24.net/news/news.php?nid=822

هذا النقد وجه بعد إعدام سالمين على اعتبارها سياسة مغلوطة وتسيئ للتوجه الثوري للنظام وأنها ضمن أهم سيئات اليسار الانتهازي الفوضوي كما كان يحلو لعبدالفتاح إسماعيل وصم خصمه سالمين بعد إعدامه.

وبعيداً عن تفاصيل ما حدث فيما يخص هذه التجربة، فإنَّ أهم ما يميزها هو الآتي[1]:

1 – اتسمتْ كلُّ من تجربتي التأميم وقيام القطاع العام، بالنقل الحرفي لتجارب الآخرين. بما يعني إهمال خصوصية الواقع المستقبِّل لهذه التجارب.

2 – جرى تطبيق كل ما نُقل على كل الأنشطة الاقتصادية، التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الاستقلال، بمعنى أنه لم يُستفد من المؤسسات الناجحة السابقة، ولم يُحافظ عليها.

3 – استندتْ تلك التجربة الاقتصادية على النظرة الإيديولوجية فقط، وابتعدتْ كثيراً عن النظرة الاقتصادية.

(1) د. سعودي علي عبيد، الجنوب التاريخ والهوية، موقع يافع نيوز، https://yafa.news/archives/16791

4- لـم يـتم الفـصل بـين جـانبي الملكيـة والإدارة للمؤسـسات الاقتصادية، بل كانت الدولـة هـي التي تملـك وتـدير تلـك المؤسـسات. وقد نتج عن ذلك: انتشار الفساد، وسـوء الإدارة، والمحسوبية، وغيرهـا من الأمراض الإدارية الأخرى.

5- كان اهتمام الدولة منحازاً بشكل أكثر إلى الجانب الاجتمـاعي، وجرى بالمقابل إهمال الجانب الاقتصادي، مما أدى إلى تعرُّض معظـم تلـك المؤسـسات للخـسارة الاقتـصادية الفادحـة، وذلـك بـسبب انعـدام الحـوافز الاقتـصادية في نـشاط تلـك المؤسـسات، ممـا أدَّى في المحـصلة الأخيرة إلى تعـاظم الأعبـاء الماليـة علـى الميزانيـة العامـة للدولـة، وكـان ذلك بسبب الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لتلك المؤسسات.

سابعاً الحزب في مواجهة المجتمع:

نفـذ نظـام الـيمن الديمقراطيـة بعـد الاسـتقلال سياسـات اجتماعيـة واقتصادية وثقافيـة ذات توجـه اشـتراكي، مـع دور قـوي للقطـاعين العـام والتعاوني، هذا شيء جيد لو طبق بالتدريج. هذا التوجه للحزب والدولـة خلـق تنـاقض وفجـوة كبيـرة بـين الأيديولوجيـة الرسـمية لقيـادة الحـزب والدولة وبين منشئها كأفراد وقيادة. هذا التناقض قاد الحزب الاشـتراكي

اليمني إلى الاقتتال الداخلي والمتكرر بين فصائله، لا على أساس اختلافات إيديولوجية (كل الفصائل متفقة على التوجه الاشتراكي)، لكن خصوماتهم وصراعاتهم كانت على أسس مناطقية قبلية أكثر تقليدية، لكنهم يا للأسف لا يفصحون عن ذلك[1].

ابتداءً من المؤتمر الرابع للجبهة القومية ومخرجاته، نُفذت سياسات تتعارض مع الواقع الاجتماعي والثقافي السائد منذ مئات السنين. وللأسف فرضها النظام الحاكم باستخدام القوة المفرطة وأحيانًا بأساليب غير أخلاقية، وبتعبير القائد الشيوعي لينين "الحزب الأكثر شدة وحِدة والأكثر ضراوة ضد أكثر الأعداء قوة، أي البرجوازية، إنه الكفاح العنيد الدموي واللادموي، العنيف والسلمي، العسكري والاقتصادي، التعليمي والإداري ضد قوى وتقاليد المجتمع القديم".

لقد كانت سياسات الحزب والدولة معادية لقيم ومبادئ المجتمع اليمني، وكان من السهل معالجتها ولا تتطلب تلك القسوة التي مارستها

(1) د. حسن زيد بن عقيل، القضية الجنوبية وحرب الخمس سنوات (5 ــ 2)، موقع الخبر اليمني، 16 أبريل، 2020.

https://sahafatak.net/show2036929.html

السلطة، في معالجة العلاقات القبلية ورفض الولاءات الإقليمية، على سبيل المثال، ترقيم المحافظات بدلاً من تسميتها.

وفرض النظام على المواطنين استخدام الأسماء الأولى لآبائهم وأجدادهم بدلاً من أسماء العائلات أو القبائل. ومن الأشياء التي تحسب للنظام لا عليه، محاولة النظام ضمان تمثيل المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية في المناصب العليا، تشمل السادة، والجماعات القبلية، وتلك ذات الوضع المنخفض(المهمشين).

ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في منع ظهور صراعات داخلية مريرة أدت إلى الإقصاء غير الدستوري لكبار القادة مثلاً في 1969، (كان أغلب ضحايا هذه الفترة من قادة الجيش الاتحادي الوطنيين والكوادر الوطنية ذات الخبرة العالية) وكذا في 1978 ولكن أبرزها عام 1986[1].

والجدير بالذكر أن من أهم أهداف نظام الحزب الواحد التي يسعى إلى تحقيقها؛ تغيير منظومة القيم والثقافة وتقاليد المجتمع، وإبدالها بفرض نمط خاص من القيم والثقافة السياسية التي تخدم الأحادية

(1) د. حسن زيد بن عقيل، القضية الجنوبية وحرب الخمس سنوات (5 ــ 2)، موقع الخبر اليمني، 16 أبريل، 2020. https://sahafatak.net/show2036929.html

وتكرسها وتبررها[1].

ورقة بعنوان الاشتراكي عوائق من الداخل مسألة الدين مثالاً، تحدث الكاتب الاشتراكي محمد المقالح في ندوة صحيفة البيان قائلاً:" الحزب الاشتراكي اتخذ بعض الإجراءات، وأصدر بعض القوانين في مرحلة السبعينات، وكذا مارس بعض قادته ممارسات بدت جميعها استفزازية لمشاعر أبناء شعبه، واتسمت في بعض نواحيها بالتطرف والغلو في مجتمع متدين، وبدت مخالفة لقيم وأخلاق الإسلام الحنيف، ورغم أنها لم تكن نهجا ضمن برامجه، وأيديولوجيته، بقدر ما كانت جزءً من توجهات بعض قيادته، وجزءً من إجراءات عنيفة اتسمت بها فترة السبعينات، وطالت أشياء كثيرة، وتضرر منها أناس كثر منهم العلماء والمتدينون[2].

(1) مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، ط1، مطبعة سيما سليمانية، أربيل، 2006، ص348.

(2) محمد المقالح، الاشتراكي عوائق من الداخل مسألة الدين مثالا، ندوة البيان، الحزب الاشتراكي اليمني بين ميراث الغضب ومستقبل الوفاق، صحيفة البيان الإمارتية، 18أغسطس 1999. -1999/https://www.albayan.ae/one-world/08-18-1.1078198

وفي رواية للكاتب حبيب عبد الرب سروري يصف وضع عدن قائلاً: "خلال السبعينات من القرن العشرين، أصاب جو التحرر العالمي عدن عبر الماركسية التي تبنتها الدولة والتي قامت كنموذج معاكس للتيار المحافظ الاجتماعي والديني لجيل الآباء، وكان إعلان الموقف المناوئ للدين يتجلى دون أية مواربة من خلال ترك قناني البيرة الفارغة تتكاثر على طاولة البار ليس لإبراز شربها فقط، بل لإبراز الكميات المشروبة[1].

وإمعانًا في التعدي على قيم المجتمع الدينية صدر قانون الأسرة عام1974، منع بموجبه تعدّد الزوجات، وأقر المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث والطلاق، وفي يناير1981، أُجبر علي سالم البيض، نائب رئيس الوزراء وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، على الاستقالة من وظائفه لمخالفته القانون وتزوجه بإحدى رفيقاته في الحزب، وكان الاختلاط بين الجنسين مرعيًا في الأماكن العامة وفي أوساط الكوادر المهنية والحزبية، وكانت المليشيات الشعبية تستقبل الفصائل النسائية في صفوفها، وكذلك الجيش والشرطة.

(1) فرانك ميرمير، ترجمة: شهدي جمال ،عدن زمن النجمة الحمراء، https://adenkhbr.net/96733/300/

وفي عام 1976، وفي ظل رئاسة سالم ربيع علي، نظمت مظاهرات كبرى في جميع المحافظات لإلغاء الحجاب، وقد رفعت هذه المظاهرات هتافات(يا نساء اليمن؛ حرّقوا الشياذر!). واندلعت هذه المظاهرات في مناسبة اليوم العالمي للمرأة[1].

كان للنظام اليساري الحاكم موقف صريح معادٍ للقبائل، أُدينت القبلية بشدة واعتُبرت مرادفة للإقطاع، واصفين إياهم بالسلطة الإقطاعية والرجعية، ونتيجة لذلك، قتلت الدولة رؤساء القرى، الذين يمتلكون أكثر من أي شخص آخر، على أنهم الملاك الإقطاعيون، وبدلًا من تقديم تنازلات من شأنها أن تمنح القوى القبلية والسلطنات فرصة لدمج نهجها التقليدي في الحكم داخل الدولة اليسارية المنشأة حديثًا، تبنّت الحركات الثورية التي استولت على السلطة تدابير صارمة لسحق التكتلات القبلية والإقطاعية، فقد ألغى النظام الاشتراكي القوى التقليدية من خلال دمج المكونات المجتمعية قسرًا في نظام الحزب الواحد، وقضى على الولاءات القبلية لصالح الولاء الحزبي، وكجزء من أجندة قانون الإصلاح الزراعي المعتمد عام 1970، صادرت الدولة

(1) فواز طرابلسي، وعود عدن، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص87.

اليمنية الجنوبية جميع الأراضي الزراعية المملوكة للسلاطين والإقطاعيين السابقين وأسرهم، دون أي تعويض[1].

تطبيق الشيوعية في مجتمع محافظ كاليمن الديمقراطية لقي استهجان ونقد حتى من بعض الشيوعين، فعلى سبيل المثال الكاتب الشيوعي سيمون خوري، الذي نقد التجربة، إذ جاء فيها:" لقد كانت العاصمة عدن المدينة الوحيدة تقريباً المتحضرة، بحُكم كونها ميناء، وبحُكم الوجود الإنكليزي فيها، وكانت باقي المناطق متخلفة وتسيطر عليها القيم القبلية، ولم تكن هناك طبقة عاملة قوية ومنظمة، لتكون الحجر الذي تبنى عليه الشيوعية، أراد (الرفاق) فرض الشيوعية على هكذا بلد لا تتوفر فيه الظروف الموضوعية لتطبيق الشيوعية أو حتى الاشتراكية بأي شكل من أشكالها[2].

والجدير بالذكر أن الدولة الاشتراكية في الجنوب حاولت صب

(1) ريم مجاهد، القبائل والدولة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يناير، 2022، ص18.

(2) فارس أردوان ميشو، الماركسية اللينينية والرفاق في اليمن الديمقراطي ومنغستو وسياد بري، الحوار المتمدن-العدد: 3150، أكتوبر 2010 .

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=231503

المجتمع في قالب أيديولوجي ودجمه على أساس مفردات طبقية، لكن تجربة الصهر الإيديولوجي للمجتمع أوجدت فروقا من نوع آخر غير تقليدي؛ فقد انقسم المجتمع فعلاً إلى طبقة تحظى بالامتيازات ورعاية الدولة وفئات أخرى نظر إليها كخصم أيديولوجي، فضلاً عن إخفاق استراتيجية الصهر الأيديولوجي في القضاء على أشكال الوعي العصبوي، التي ظلت فاعلة، ولا سيما في أوساط النخب، وجرى استدعاؤها في مراحل الصراع المختلفة[1].

وعلى الرغم أن الحزب الاشتراكي أذاب الهوية القبلية في بوتقة الدولة ثم الحزب الاشتراكي اليمني، سواء بوسائل سلمية أم عنيفة، كون الإذابة من الأولويات السياسية والاجتماعية للسلطة السياسية والحزب، وكان من نتيجة السياسات والإجراءات التي اتبعها الحزب الاشتراكي اختفاء الرموز والمسميات القبلية، إلا أن ثقل الواقع اليمني كان أقوى من تلك الإجراءات، فقد كانت القبيلة حاضرة وبقوة أثناء دوامة الصراعات الدموية في قيادة الحزب الاشتراكي، وبالذات في أحداث 13

(1) د. هاني عبادي المغلس، الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج1، العدد4، 2013، ص114.

يناير 1986، حيث اتكأت الأطراف المتقاتلة على انتماءاتها القبلية، بل وجرى تصفية الخصوم وفقًا لهويّاتهم القبلية والمناطقية[1].

من الحرب على القبيلة والمناطقية إلى الحرب بالقبيلة والمناطقية:

على اعتبار أنَّ النظام السياسي الذي كان يمسك بزمام السلطة حينئذ، لم يكن يؤمن بالتقسيم المناطقي للمجتمع، باعتبار إن ذلك يتعارض مع أسس فكر الاشتراكية العلمية، الذي يمثل النهج الفلسفي والسياسي لذلك النظام السياسي.

يعلق الكاتب العراقي علي الصراف في سياق نقده للنظام الجنوبي، مشيرًا إلى أن الحزب الذي نشأ متجاوزًا واقعه والواقع البدائي الذي كان لابد من أن يعكس صورته فيه، انتهى إلى قبائل ممزقة بين عدة ولاءات شخصية ومناطقية، لا تجتمع في إطار تسوية ما، إلا لتفترق من جديد، ولترسم بذلك صورة حقيقية لواقع التفتت الاجتماعي القائم[2].

يصف الكاتب البريطاني نويل بريهوني طبيعة الانقسامات داخل مكونات النظام في الجنوب، قائلاً: كانت أبعاد هذه الانقسامات قبلية

(1) د. ناصر الطويل، مرجع سابق، ص201.

(2) منصور هائل، أطياف عدن، مرجع سابق، ص62.

ومناطقية وإيديولوجية في آن، لكنها تفاقمت بشكل كبير نتيجة الطموحات الشخصية للقادة التاريخيين في الجبهة القومية للتحرير التي قاومت البريطانيين.

ومن بين العوامل الأخرى التي أثّرت على ديناميكيات الخلاف بين القادة نذكر أولًا، أن كل قائد بنى لنفسه قاعدة نفوذ في مسقط رأسه، ما شكّل انعكاسًا للتحالفات القبلية التي كانت قائمة ضمن السلطنات أو المشيخات أو الإمارات السابقة، أو غيرها من الكيانات وقد حاولت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلغاء القبَلية، لكن تم تقويض ذلك بسبب الطريقة التي بنى من خلالها القادة قواعد نفوذهم كلٌّ في منطقته.

وبحسب ناصر قنديل، كما جاء في كتابه هكذا تفجر البركان:" لم يكن الحديث عن بركان عدن مترافقًا مع وصف محدد بقدر ما كان مترافقًا مع الإشارة إلى علاقته بالانقسامات القبلية ويشترك في هذا الربط الفريقان المتنازعان وانصارهما، وأن الصراع ما هو إلا مجرد مرآة تنعكس فيها الخلفيات القبلية للفرقاء، وأن هناك جملة من الوقائع والمعطيات تأكد على دور العامل القبلي في الصراع، فمن الواضح مثلاً

أن الحشد الرئيسي الذي اعتمد عليه علي ناصر محمد في أحداث يناير كان من أبناء محافظته أبين، في المقابل كان خصومه علي عنتر وشلته قد اعتمدوا في مواجهته على أبناء محافظة لحج التي هي محافظتهم[1].

ثانيًا، تغذّت الانقسامات نتيجة أن واقع سياسيي عدن الأكثر نفوذًا في الجبهة القومية للتحرير- على سبيل المثال- عبد الفتاح إسماعيل، تحدّروا من أصول يمنية شمالية، وأرادوا في المراحل المبكرة تعزيز الجبهة القومية/ الحزب الاشتراكي اليمني ليكون مصدر نفوذهم نظرًا لافتقارهم إلى قاعدة نفوذ قبلية ومناطقية على غرار خصومهم[2].

"فسرعان ما تحولت المواجهات إلى حرب عشائر وقبائل: بين قبائل الضالع ويافع من جهة، وقبائل أبين وشبوة من جهة أخرى- حسب تأكيدات أحد السفراء الغربيين في عدن وهو يصف مجريات

(1) ناصر قنديل، هكذا تفجر البركان(عدن 13 يناير 1986)، شركة الحقيقية للصحافة والاعلام، 1986، ص40.

(2) جمهورية متعدّدة الأوجه، حوار مع الكاتب البريطاني نويل بريهوني، 22مارس 2022، مركز ما لكوم كير- كارينجي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/diwan/86692

أحداث يناير –، وقد لخص مسؤول فلسطيني حضر المفاوضات بين الأطراف المتحاربة والسوفييت– الوضع بقوله "كنا وكأننا مشاركين في أزمة حقيقية بين الإقطاعية والماركسية"[1].

(1) جوزيه جارسون، د. حميد عمر، حرب الأشقاء في اليمن الجنوبي– أول اختبار لجورباتشوف، https://akhbaralyom.net/articles.php?id=74304

المحور الثالث العوامل الخارجية

أدت التدخلات الخارجية دورًا بارزاً في فشل النظام الحاكم في الجنوب في بناء نظام سياسي مستقر، وراوح هذا الدور بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، فضلاً عن تنوع أبعاده بين سياسية واقتصادية وأمنية وأخرى اجتماعية، كما يصعب فصل نجاح هذا الدور، مهما كان تأثيره، عن الإشكاليات الداخلية التي تقاطعت معه، وأضعفت قدرة الدولة على التصدي له؛ لذا يركز هذا المحور النقاش على دور القوى الخارجية الفاعلة في فشل النظام في اليمن الديمقراطي، والمقصود هنا دور كل من دول الجوار والإقليم، والاتحاد السوفياتي السابق.

أولاً التدخل السوفيتي :

يأتي التدخل السوفيتي في إطار المنافسة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والتي تمر عبره غالبية المصالح الغربية، وأن التحكم في هذا المدخل يعني كسب جولة مهمة في الحرب الباردة.

وسعت موسكو من خلال الجبهة القومية إلى أن يكون لها موطئ قدم في الجنوب اليمني لقربها من آبار النفط في الخليج العربي والتواجد في مكان سهل عليه مراقبة خطوط النقل البحري في المنطقة، وكان ذلك وفق إدراك صانع القرار في الاتحاد السوفياتي المؤمن بالموقع الاستراتيجي لجنوب اليمن مستغلاً بذلك حاجة قيادة الجنوب "الجبهة القومية" إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية موقعين على معاهدة عسكرية مع نظام الجبهة القومية في فبراير 1968 قام بموجبها الاتحاد السوفياتي بتدريب الجيش النظامي في عدن وتزويده بالسلاح والمعدات السوفياتية[1].

وفي العام 1969 وقعت عدن وموسكو اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والنقل الجوي واستطاعت موسكو بموجبها من الحصول على امتيازات في مطار عدن الدولي وفي جميع المطارات الأخرى، مع العلم أن موسكو ليس لديها أي اتفاقية مع عدن تمكنها من إقامة قاعدة عسكرية، إلا أنه في الواقع استطاعت موسكو أن تجعل من جنوب اليمن

(1) شايف علي شايف جار الله، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان في اليمن، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2006، ص98.

شبه قاعدة عسكرية توظفها ضمن استراتيجيتها فيما كان يصطلح عليها بالحرب الباردة[1].

الجدير بالذكر أن العلاقات السوفيتية مع اليمن الديمقراطي نشأت في الأيام الأولى لنيل الاستقلال من الاحتلال البريطاني، ويعد الاتحاد السوفييتي من أوائل دول العالم التي اعترفت باستقلاله عام 1967؛ إذ تم الاعتراف بالكيان الجديد بعد يومين فقط من الاستقلال، وعلى عكس كل دول العالم تقريباً، لم يقم الاتحاد السوفييتي باستئجار مبنى لسفارته في عدن؛ بل سُمح له ببناء مجمع مبان ضخم يحتوي أيضاً على مساحات سكنية وعدة مرافق، وأصبحت سفارة الاتحاد السوفيتي في عدن أكبر سفاراته في المنطقة، كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تبنت النهج الاشتراكي، وبحلول أوائل السبعينيات أصبحت عدن والجنوب دولة ماركسية خالصة، وقامت بإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع وفقاً للأسس الشيوعية، وأبرم الطرفان اتفاقيات أعطت الاتحاد السوفيتي الحق بوضع سفنه الحربية في الموانئ اليمنية الجنوبية[2].

---

(1) المرجع السابق، ص98.

(2) منير بن وبر، موسكو والعلاقات الاستراتيجية في جنوب اليمن، موقع كي وبوست، 2 فبراير، 2021، https://www.qposts.com

فقد اتجهت الدولة الوليدة بعد الاستقلال إلى الاتحاد السوفييتي لتعويض النقص الحاد في الموارد والإمكانات؛ بالذات مع استحالة الحصول على المساعدات المالية من الدول الغربية والعربية المناهضة للاتحاد السوفييتي، ولم يكن العون المقدم اقتصادياً فحسب؛ بل أيضاً كان هناك اهتمام خاص بالمساعدات التعليمية والثقافية.

في كتابه عدن التاريخ والحضارة يقول علي ناصر محمد:" إن السوفييت قد أسهموا طوال عقدَي السبعينيات والثمانينيات في تعزيز الجوانب التربوية والصحية والهندسية والعسكرية كافة؛ وهو ما مكَّن الدولة من التغلب على مختلف الصعوبات والعقبات"[1].

وقد تركز الدعم الأكبر في الجوانب العسكرية والمعدات، وفي الجهة المقابلة ساد استياء في جمهورية اليمن الديمقراطية من استغلال السوفييت للثروات السمكية، والمماطلة في عمليات التنقيب عن الثروات النفطية التي كانت تشرف على استكشافها الشركات الروسية فقط، والتباطؤ في تسليم المحطات الكهربائية. بينما تمثلت التسهيلات الاستراتيجية التي حصلت عليها موسكو من نظام عدن في التعامل مع

(1) المرجع السابق.

التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة خصوصاً بعد خسارة حلفائهم في مصر والصومال منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، استخدام الأراضي الجنوبية كنقطة انطلاق لطائرات الاستطلاع، والنقل الجوي للجنود الروس خصوصاً أثناء المشاركة في أحداث القرن الأفريقي، فضلاً عن تزويد الأساطيل الروسية البحرية في المحيط الهندي بالوقود والماء وتبديل الطواقم، وكمركز مهم للاتصالات البحرية. ولم يكتفي الروس في الحصول على التسهيلات والامتيازات بكل أنواعها من قبل النظام في اليمن الديمقراطي وفقاً لقواعد الصداقة، بل على اعتبار أنهم تابعين لا غير، وهو ما يفسر دور الاتحاد السوفيتي في الصراع الدامي بين قيادات النظام في اليمن الديمقراطية، فقد تدخل في تحديد أدوار الحزب الحاكم، الرئاسة والحكومة، وترجيح كفة الطرف الغالب والمهيمن، ورسم طبيعة السياسات الاقتصادية، وشكل العلاقة مع الجمهورية العربية اليمنية وقضية الوحدة، والعلاقة مع دول الخليج[1].

(1) الدكتور نويل برهوني، لسياسة الخارجية الروسية تجاه جنوب اليمن: الماضي، الحاضر، والآفاق المستقبلية، منتدى محمد علي لقمان للدراسات، https://forumluqman.org/2019/05/05/

وبحسب ما جاء في تقرير للاستخبارات الأمريكية أن النفوذ السوفياتي في الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم وفي الحكومة كبير، فالمدارس الحزبية مليئة بالسوفيات والأوروبيين الشرقيين، والطلاب الجنوبيين الذين يدرسون في جميع المدارس الفنية والاقتصادية يتلقون تدريبهم في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية، أو في عدن على يد مدرسين من تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك، يقوم نحو450 مستشاراً سوفياتياً بالمساعدة في التخطيط الاقتصادي، ويعملون في مجالات الإنشاءات والثروة السمكية، وتضيف الوثيقة أن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية لا يزالان الموردين الرئيسيين للأسلحة والمستشارين العسكريين لليمن الجنوبي، فقد أرسلت موسكو نحو 500 مستشاراً عسكرياً، كما أرسلت خلال السنوات الأخيرة، أسلحة بقيمة 500 مليون دولار، بحسب تقديرنا لقيمة الأسلحة، كذلك باليمن نحو400 كوبياً يقومون بتدريب ميليشيات الحزب، ويضيف التقرير أن المستشارين السوفياتيين، بمقدورهم دخول المنشآت العسكرية التابعة لليمن الجنوبي في أي لحظة، كما أن الأسطول السوفياتي يستخدم ميناء عدن وغيره من مرافق اليمن الجنوبي لتزويد السفن والغواصات النووية بالوقود، وتستخدم الزوارق السوفياتية المرافئ القريبة من جزيرة سقطرة لخدمة أسطولها

بالمحيط الهندي وغيره من السفن[1].

تستعرض وثائق (ميتروخين،ج2) الصلة الوطيدة للأجهزة الاستخبارية في جمهورية اليمن الديمقراطية منذ عام 1972 مع المخابرات السوفيتية(كي جي بي) في ظل السياسة العدوانية التي كانت تبديها السعودية تجاه دولة الجنوب، والتي أطلع "العربي الجديد" عليها في أرشيف تشرشل بجامعة كامبريدج جانبًا من قناة المساعدات السوفييتية المالية للأحزاب الشيوعية العربية، والتي تذكر الوثائق التي ترجمها "العربي الجديد" عن الروسية، أن "كي جي بي" بدأ يتواصل مع الأجهزة الأمنية الخاصة في اليمن الجنوبي في 12 مايو1972، متعهداً بتقديم مختلف أنواع الدعم وتنظيم العمل الاستخباراتي لمواجهة السياسة العدوانية السعودية تجاه دولة الجنوب، كما تتضمن الوثيقة ذاتها اسم وزير أمن الدولة، محمد سعيد عبدالله المعروف تنظيميًا باسم "محسن"، وتضيف الوثيقة أن "كي جي بي" خصص 200 ألف روبل(حوالي 333 ألف دولار وفقًا لسعر الصرف الرسمي وقتها في الاتحاد السوفييتي) لدعم الأجهزة الخاصة اليمنية، وفي 12 مايو1972 ألتقى رئيس المخابرات

(1) منير الماوري، صراع الرفاق الدامي في عدن.. من أول تصفية إلى آخر مذبحة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (13945)، الأربعاء 1 فبراير 2017.

يوري أندروبوف في موسكو بوزير الداخلية اليمني محمد صالح مطيع وخلال المقابلة وافقت الـ (كي جي بي) على القيام بتدريب مجاني لضباط الاستخبارات اليمنية وعناصر فك الشفرات، وحقيقة أن مطيع قبل عرض تدريب عناصر التشفير، تعني أن الاستخبارات السوفيتية تستطيع التنصت على موجات الراديو الخاصة باستخبارات اليمن الجنوبي، وتوضح الوثيقة ذاتها أن "كي جي بي" كان يؤثر في قيادة الأجهزة الخاصة اليمنية بما يصب في مصلحة الاتحاد السوفييتي[1].

ووفقًا لوثائق (ميتروخين،ج2) المتعلق باليمن الديمقراطي: "وفي يونيو 1978 وبمساعدة السوفيات والكوبيون أطاح عبد الفتاح إسماعيل في انقلاب ناجح بسالم ربيع علي الذي أعدم بتهمة التخطيط للقيام بانقلاب بدعم من الغرب والمملكة العربية السعودية"[2].

---

(1) رامي القليوبي، وثائق ميتروخين [5-5]...عملية خاصة بالسفارة السعودية في عدن، العربي الجديد، 26 أبريل 2018،
https://www.alaraby.co.uk/home/GoToPage/607ac4ab-1f1e-41e5-95e1-487ce7b405af/a6b02ab8-e636-4b00-886f-113709ee8ad5

(2) جاسوس روسي يلجأ إلى سفارة بريطانية حاملاً ملفًا سريًا عن اليمن (الكولونيل فاسيلي ميتروخين)، موقع الأيام خاص، 26يوليو2007،
https://www.alayyam.info/news/31O1MO00-K1H2QQ

ونتيجة للارتهان المبالغ فيه من قبل النظام الجنوبي للاتحاد السوفيتي، تمادى الاتحاد السوفيتي في التدخل بشؤونه، سواءً الداخلية أو الخارجية، حتى وصل الحال بقيادات في الدولة من إعلان التبرم من سلوك السوفيات، يروي الشهيد جار الله عمر في مذكراته، في أثناء حوار مع وزير الدفاع صالح مصلح قاسم، يوضح الحال الذي آل إليه النظام في عدن في الارتهان والتبعية؛ إذ جاء فيها: "وفي إحدى الليالي اجتمعنا كي نقوم بمصالحة بين علي عنتر وصالح مصلح فسمعتُ صالح مصلح يقول: لعلي عنتر أنا لا أصلح كي أكون رئيس دولة، والمنصب الذي وصلتُ إليه أقصى ما أطمح إليه، يجب علينا أنا وأنت أن نفهم الحدود التي نصل إليها لأني أدير وزارة الدفاع بمستشار سوفيتي، ورئاسة الدولة تحتاج إلى عقل ولا أستطيع أدخل المستشار السوفيتي في دماغي ويعطيني نصائح في كل لحظة[1].

إن حديث وزير الدفاع صالح مصلح قاسم آنفًا والذي أظهر فيه كمية الألم والحسرة، نتيجة تدخل الروس في إدارة الدولة، فمن جانب يظهر حجم التدخل الذي وصل حد الوصاية على النظام، ومن جانب آخر يظهر

(1) من مذكرات جار الله عمر، مرجع سابق، ص87.

حالة التبعية والارتهان للسوفيات من قبل نظام اليمن الديمقراطي.

وتأكيداً لما ذهب إليه وزير الدفاع صالح مصلح بخصوص التدخل الفج من قبل الخبراء والمستشارين الروس، يروي الصحفي الفلسطيني سيمون خوري المتواجد في عدن أثناء أحداث يناير قائلاً:" سألت صديقي الراحل محمد صبري كتمتو وكان ممثلاً لأحد التنظيمات الفلسطينية، ما هو تقديرك لموقف الاتحاد السوفياتي وهم يرون أن هذه التجربة على وشك الانهيار ..؟ أجاب: داخل الجيش اليمني، هناك تذمر من سلوك الضباط السوفييت المتعجرف مع الضباط اليمنيين، وحتى على صعيد الشارع العام هم أسوء سائح، أما السفارات الأجنبية فدائمة الشكوى لوزارة الخارجية أن مراكز بيع الأسواق الحرة أصبحت حكراً على الخبراء السوفييت الذين ينقلون ما فيها إلى بلادهم. كان الخبير السوفياتي يتعامل مع المواطن اليمني كحشرة مقرفة، في الوقت الذي كان يتقاضى فيه أضعاف مرتبه وبالعملة الصعبة التي يجري تحويلها في السوق السوداء وعلى نفقة وزارة الدفاع اليمنية[1].

(1) سيمون خوري، صراع القات والأيديولوجية في اليمن الديمقراطية، الحوار المتمدن العدد: 3142، أكتوبر 2010،

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=230696

فقد كان السفير السوفياتي في عدن يمارس مهام خارج إطار عمله الدبلوماسي المتعارف عليه دولياً، لا تقل عن مهام المندوب السامي البريطاني أثناء الاحتلال، فعلى سبيل المثال تدخل السفير في أثناء ما عرف بأزمة أغسطس بين مجموعة عبد الفتاح إسماعيل ومجموعة علي عنتر ومحاولة الضغط على خصوم عبد الفتاح للتخلي عن مطالبهم في تنحيته عن الرئاسة.

يذكر فواز طرابلسي أن موضوع إزاحة سالمين والبديل عنه كانا قيد التداول، قبل حادثة اغتيال الغشمي، والمهم أن الموضوع بحث في موسكو، حيث أثار القادة السوفييت السؤال عن البديل في حال إبعاد سالمين، فعلى الرغم من عدم ممانعتهم في إزاحة سالمين، على اعتباره مناصراً للصين وينتمي إلى اليسار المغامر، وهم دوماً من دعاة الحفاظ على الوضع القائم[1].

وفي حديث لحيدر العطاس لبرنامج الذاكرة السياسية في قناة العربية، أشار إلى أن السوفييت كانوا يتخذون موقفاً رافضاً لسالمين بسبب ما قال: إنها تقارير استخباراتية كانت ترسل من قبل بعض

(1) فواز طرابلسي، الجنوب في حكم اليسار، مرجع سابق، ص84.

القيادات الجنوبية في عدن.

حديث حيدر العطاس يفضح حقيقة الحالة البائسة التي وصل إليها النظام في اليمن الديمقراطي، في رهن مبدأ الاستقلال وقرار الحكم بيد الروس، وأن السوفييت هم من يحددون من يحكم ومن يذهب، وكانوا يتعاملون مع قيادة النظام على أنهم مجموعة من المخبرين والجواسيس يعملون لصالح الروس، حتى وصل بهم الحال للعمل ضد بعضهم البعض.

وقد عملت موسكو بعد ذلك على تنصيب حيدر العطاس، كرئيس "بالإنابة"، وهو شخص ليس له نفوذ واسع، وذلك لإظهار عزمها على مواصلة نفس السياسة التي انتهجها علي ناصر.

فالعطاس الذي كان في مهمة خارج عدن أثناء أحداث 13 يناير 1986، وبحسب روايته أنه كان في الهند، وبعد سماعه بالأحداث توجه إلى موسكو، وبعبارة أصح طُلب منه التوجه إلى موسكو.

أصبح العطاس -في ظل نتائج المواجهة العسكرية- رئيسًا لـ"هيئة مجلس الشعب الأعلى" (بمثابة رئاسة الدولة)، وجُدد انتخابه لذات المنصب في العام نفسه، وظل في منصبه حتى أعلنت الوحدة اليمنية.

وفي سياق حديثه عن احتواء الأزمة بين عبد الفتاح وعلي ناصر، يشير السياسي اللبناني جورج حاوي إلى دور السفير السوفياتي في عدن قائلاً:" حصلت على ضمانات من علي ناصر أن عبدالفتاح في خير وأن الذين كانوا معه يستطيعون البقاء في مواقعهم، وهدأت من روع علي عنتر، وجئت إلى بيروت والتقيت السفير السوفياتي الكسندر سولداتوف، ونقلت إليه صورة الوضع في عدن وأبلغته أن السفير السوفياتي هناك يرتكب خطأ فادحاً لتدخله في الشؤون الداخلية لليمن، وهذا خطأ ديبلوماسي، ثم إنه تدخل مع الفريق المنهزم، ولو تدخل مع الفريق الناجح لهان الأمر، فقال: ماذا تقترح؟ فأجبت: أقترح دعوة علي ناصر محمد إلى زيارة موسكو فوراً، وفي حديث آخر لجورج حاوي، يصف دور الاتحاد السوفيات بأنه: "عبارة عن علاقة لا تقوم على الاحترام وتنمية الثقة، بل على أسلوب تدخل مخابراتي[1].

وفي حوار مع عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عبدالباري طاهر، والذي اتهم فيه الاتحاد السوفيتي سابقاً بلعب دور سيئ في أحداث يناير؛ إذ جاء في حديثه: "يبدو أن الاتحاد السوفيتي لعب

(1) غسان شربل، حوار مع جورج حاوي صحيفة الحياة، 26/ 6/ 1996.

حينها دورًا سيئًا، فهم من ناحية رسمية وعلانية كانوا يؤيدون علي ناصر، ولكن بقنوات مختلفة كانوا مع عبد الفتاح ومجموعته وكان الموقف السوفيتي غير حاسم في الموضوع ولا موحدًا، ولذلك كانوا يشتغلون على أوراق واتجاهات مختلفة وفي انتظار أن تحسم لأي طرف سيكونون معه[1].

وعندما سئل الرئيس علي ناصر محمد في حوار مع صحيفة الوسط عام 1995، عن دور المخابرات السوفيتية(كي. جي. بي) في أحداث يناير، قال: هناك معلومات تجمعت عن تورط بعض عناصر (كي جي بي) في الخلاق الداخل في اليمن الديمقراطية، ونشر بعض وسائل الاعلام وثائق تأكد هذه المعلومات، ومنها ما نشرته صحيفة كينيا اكسبرس، وقيل أيضًا أن طائرات انطلقت من البحر وقصفت مستودعات الذخيرة في جبل حديد[2].

(1) محمد الغباري، الرؤى المتضادة سنوات الصراع في اليمن،ط1، مؤسسة أروقة للدراسات والنشر، القاهرة، 2021، ص43.

(2) غسان شربل، جريدة الوسط اللندنية، العدد181، تاريخ 17 يوليو 1995.

ثانياً دول الجوار والإقليم :

ورغم أن ظهور الدولة السعودية الحديثة تزامن مع الظهور التدريجي للدولة اليمنية الحديثة، بما من شأنه صياغة نوع من الندية في العلاقة بين الدولتين، إلا أن هناك العديد من العوامل التي مكنت السعودية من الهيمنة التدريجية على الملف اليمني، وضبط إيقاع مختلف الأزمات اليمنية بما يتناسب مع ما يريده حكام الرياض، وظل الهاجس الأمني واختلاف طبيعة النظام السياسي في اليمن عن النظام السياسي في السعودية أبرز عاملين رسمت على أساسهما عائلة آل سعود سياستها في اليمن، وعلى ضوئهما توجه مسار الأحداث والأزمات اليمنية إلى الوجهة التي تريدها المملكة[1].

خلال السنوات الثلاث والعشرين من وجود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كان العداء للنظام الشيوعي سمة ثابتة لسياسة المملكة العربية السعودية، وقد دعمت الأخيرة بشكل ملحوظ المعارضة الجنوبية في المنفى دبلوماسيًا وماليًا وإعلاميًا، بالإضافة إلى

(1) عبد السلام قايد، أعباء الجوار.. ملامح النفوذ والتدخل السعودي في اليمن منذ عهد الإمامة (1-2)، الموقع بوست، الثلاثاء، 22 مايو، 2018،

https://almawqeapost.net/interviews/30831

تشجيع ودعم التوغلات المسلحة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقد خف الوضع قليلاً عام 1976 بعد إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، لكن المملكة العربية السعودية ظلت إلى حدٍ كبير معادية لنظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[1].

وقد مثَّل وجود دولة اشتراكية في جنوب اليمن، وطموح اليساريين في تحويلها إلى قاعدة للمد التقدمي في شبه الجزيرة العربية، مصدراً رئيسيًا للتوتر والصراع في منطقة جنوب الجزيرة العربية بين كلٍ من المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، وحيث إن صنعاء كانت الأضعف، فقد كانت شديدة التأثر بنوع العلاقة التي تسود بين عدن والرياض، فعندما تجنح العلاقة بينهما نحو التوتر - وهو الغالب - فإن علاقتها بالشطر الجنوبي تسير نحو التوتر أيضًا، وبسبب كل ذلك ظلت سياسة اليمن الخارجية تعاني من مشكلة علاقتها الثنائية مع المملكة العربية السعودية من جهة، والشطر الجنوبي من اليمن من جهة ثانية، نظرًا للخلافات السياسية بين عدن والرياض، والتي بدورها انعكست على علاقتهما بصنعاء.

(1) هيلين لانكر، المملكة العربية السعودية واليمن، تاريخ طويل من المواجهات، موقع اوريان21، يونيو2022. https://orientxxi.info/ar/auteur290.html

وقد دفعت التغيرات السياسية التي شهدها جنوب اليمن، بعد استقلاله عن المستعمر البريطاني عام1967، السعودية إلى مراجعة علاقتها بالنخبة الجمهورية الحاكمة في شمال اليمن، وذلك في إطار مساعيها لمحاصرة من يحملون فكرًا شيوعيًا في الجنوب[1].

كما أن تبني الشعارات السوفييتية المعادية لما عُرف بالإمبريالية والرجعية وتَّر علاقة الجنوب بدول الجوار، شمال اليمن وعمان والسعودية، وأسهم في العزلة الإقليمية للنظام.

ومن هذا المنطلق تعاملت السعودية، لا سيّما بعد رحيل القوات المصرية عن الأراضي اليمنية وتوقف الحرب الأهلية، مع الحكم الجمهوري في الشمال، واعترفت به في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن ضمنت الاتفاق في مواجهة التيار الشيوعي الذي بدأ الحكم في جنوب اليمن في الفترة المذكورة آنفًا. ومن ثمّ نقلت السعودية الحرب لتصبح بين شطري اليمن، بعد أن كانت داخل الشطر الشمالي فقط، وتجسد ذلك بوقوع حرب عام 1972 بين الشطرين، وكذلك

(1) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن الخلفيات والمحددات، دورية سياسات عربية، العدد37، مارس2019، ص55.

حرب عام1979، وقد نتج عن هذين الحربين تكريس حالة التجزئة والتأزم وضرب البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان من المفترض أن تبنى عليها الدولة اليمنية الموحدة[1].

وتولت السعودية، خلال النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، وبحكم الحدود الطويلة التي تشترك فيها مع اليمن بشطريه ولأسباب أخرى، دور الدولة الأكثر انشغالاً والأكثر تشدداً، فيما يتعلق بطرق احتواء النظام في جنوب اليمن.

فيما كانت لديها أسباب كثيرة لمعارضة الوحدة اليمنية من بينها القلق من سيطرة الماركسيين على الدولة الجديدة وإمكانية حدوث تحول في موازين القوى في جنوب شبه الجزيرة العربية يؤثر على أمنها[2].

إضافة إلى ذلك، رأى الغرب في اليمن الديمقراطي قاعدة أمامية للمعسكر الاشتراكي في العالم العربي، وخاصة عندما أبرمت معاهدة

(1) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن الخلفيات والمحددات، مرجع سابق، ص55.

(2) عبد الله الفقيه، الثابت والمتحول 2015 :الخليج والآخر، مركز الخليج للسياسات والتنمية، الكويت، 2015، ص108.

تعاون وصداقة عام 1978 لمدة عشرون عامـاً بين اليمن الديمقراطي والاتحاد السوفييتي، كرست عدن كقاعدة لوجستية وحيدة للسوفييت في المحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية، وفي قلب المصالح الاستراتيجية الغربية، وعلى مقربة من أهم احتياطي للنفط في العالم، وكان توقيع المعاهدة أشبه بأثارة خلية نحل دون أن يكون صاحبها مجهز برداء واقي[1].

هذا أمر طبيعي خلال الحرب الباردة، اتخذ الصراع الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي أبعادًا دولية، أيضاً دول الجوار تنظر إلى الجبهة القومية على أنها حافز للحركات الثورية في بلادهم. وتزامنت كل هذه المشاكل مع استقلال وقيام دولة جنوب اليمن الجديدة.

ثالثاً دور اليسار العربي في اليمن الديمقراطي:

خلال عشرين سنة، أي ما بين 1970، 1990، أصبحت عدن عاصمة الشيوعية العربية وقاعدة خلفية للفلسطينيين، وإذ يقع اليمن الجنوبي في أطراف العالم العربي، فقد تحول إلى حَرَم تقدمي لأنه كان

(1) فيصل جلول، اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000، ص141.

يحظى بحماية سوفيتية، وهي عنصر استقرار لنظام تتهدده الصراعات القبلية والذي تعرض لضربة قاضية أثناء النزاع العنيف بين تياري الحزب الاشتراكي اليمني عام 1986. صحيح أنه كان على هامش العالم، ولكنه احتل مركز الصدارة في العالم الشيوعي العربي؛ إذ كان بمثابة معقل وقاعدة لوجستية له.

لقد استقبل اليمن الجنوبي الشيوعيين العراقيين الذين فرّوا من قمع نظام صدام حسين، والشيوعيين اللبنانيين ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان الذين قدموا إليه للتدريب أثناء الحرب اللبنانية (1975 – 1990). ولعب عدد من المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، وبينهم جورج حبش ونايف حواتمة وكريم مروّة، ونديم عبد الصمد ومحسن إبراهيم وفواز طرابلسي دوراً مهمـًا في تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني عام (1975)، المنحدر من الجبهة القومية والاتحاد الديموقراطي للشعب وحزب الطليعة الشعبي (البعث سابقا)[1].

ويزعم بعض مناهضي هذه التجربة أن لجنة من الأحزاب الشيوعية

(1) كريم مروّة، كريم مروّة يتذكر، حوارات مع صقر أبو فخر، دمشق، دار المدى، 2002، ص311.

العربية كانت تشترك في إدارة الدولة[1].

اليمن الجنوبي عرف حماسة عالية السخونة مع الثورة الفلسطينية بحكم اليسارية الطاغية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين المنصرم، مع اندفاع أكثر من قبل قادة الحزب الاشتراكي في عدن، بحيث منحوا قادة حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة والمدنية على حدٍ سواء امتيازات واسعة، استغلتها قيادات الحركات الفلسطينية في السبعينيات الميلادية لتحويل عدن كممر عبور للمطلوبين الدوليين أمثال كارلوس(الثعلب)، الذي منح جواز سفر يمني جنوبي لتنفيذ عمليات إرهابية لصالح القوى اليسارية، التي كانت تنشط خلال تلكم المرحلة.

ولعبت القيادات الفلسطينية الكبرى أمثال الرئيس ياسر عرفات وجورج حبش ونايف حواتمه أدواراً متقدمة في النظام السياسي لليمن الجنوبي، وشكلت تلك القيادات حجر الزاوية في أحداث يناير 1986، والتي عمقت الأزمات السياسية والاقتصادية، وشكلت بداية انهيار

(1) فيصل جلول، اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة، ط2، دار الجديد، بيروت، 2000، ص133.

المعسكر الأحمر في نهاية التسعينيات، وقادت اليمن الجنوبي للوحدة مع اليمن الشمالي في مايو 1990، وكما كان الاندفاع منذ الاستقلال في 1967، كان أيضًا الاندفاع في الوحدة الاندماجية حاضراً وطاغيًا، وأدى لفشل التجربة الوليدة بحرب صيف 1994، التي أعلنت فيه القيادات الفلسطينية تأييدها لقوات صنعاء الشرعية [1].

وتأكيداً لما ذهبنا إليه يتحدث نايف حواتمه: "عشيةً وبعد استقلال جنوب اليمن كنت على علاقة حميمة مع الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ومع الحزب الديمقراطي الثوري شمال اليمن. ساهمت في إنجاز البرنامج اليساري الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي والسياسي والديمقراطي للجبهة القومية في المؤتمر الرابع في زنجبار مارس 1968، وكنت شريكًا، كتبتُ مسودات برنامج "المؤتمر الرابع للجبهة القومية" الذي انعقد في محافظة أبين في زنجبار، كنت ومحسن إبراهيم معًا في عدن، غادر محسن إبراهيم إلى بيروت عشية المؤتمر، انعقد المؤتمر؛ وغادرت عشية انعقاده إلى شمال اليمن[2].

---

(1) هاني مسهور، ما بعد الخرطوم.. لماذا لا تكون عدن؟ اليوم الثامن، 1/ 11/ 2020، https://alyoum8.net/articles/75518

(2) رحلة في الذاكرة مع نايف حواتمه، قناة RT روسيا اليوم، مايو 2011.

يروي علي ناصر محمد في مذكراته، في سياق نقده لدور نايف حواتمه في اليمن الجنوبي فيقول:" يتحدث نايف حواتمة -وفق رؤية الأخير- عمّا حدث في حضرموت، وكأنها دولة منفصلة بذاتها عن جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، سواء في القضايا الداخلية، أو في السياسة الخارجية، لا عن محافظة من محافظات الجمهورية ينبغي أن تخضع لسلطة الدولة المركزية، مثلها مثل بقية المحافظات. إنّ حديث نايف حواتمة يعطي انطباعًا على غير ما ذهب إليه في تقييمه هذا، مفاده أنّ الرجل قد غيّر أولوياته النضالية وأصبح تحرير فلسطين يمرّ عبر تطبيق النهج الاشتراكي في اليمن الجنوبية. ومدخله وحسب قناعته (النظرية) إلى ذلك، ما جرى في محافظة حضرموت؟!!

ولا بأس في أن يختبر قراءاته النظرية تلك في التطبيق العملي على ساحة الجنوب، ليكون حقل التجارب المناسب والمفتوح لأفكار كهذه، دون أدنى مراعاة لأولويات أهل الحقل وأصحابه الشرعيين، وهم بالتأكيد ليسوا بأولئك النفر الذين تعاملوا بشطط ثوري مع تلك الشطحات الفكرية المدمرة التي لا يتقبلها الواقع كمحافظة حضرموت المُحافِظة[1].

(1) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن.. جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1967ـ 1990)، مرجع سابق، ص122.

وفي سياق عتبه على دور القيادات الفلسطينية، يتحدث على ناصر محمد: "فقد مارست بعض القيادات الفلسطينية أحياناً دوراً مسيئاً إن لم يكن تخريبياً في الحياة الداخلية وفي صفوف الحزب الاشتراكي وقيادته، وحاولت اللعب على الصراعات داخل القيادة اليمنية، والسعي لاستمالة هذا الطرف أو ذاك إلى جانبها، لتحقيق غرضين متلازمين: كسب مزيد من الامتيازات والمكاسب في عدن بوقوفها إلى جانب هذا الطرف في الصراعات أو ذاك، لقد أدت هذه التدخلات الفظة غير المبدئية من جانب بعض هؤلاء إلى تأجيج الصراعات داخل القيادة وتفجرها، مما أسهم في فُقد قيادات متتالية (سالم ربيع علي، عبدالفتاح إسماعيل، كاتب هذه المذكرات، علي سالم البيض)[1].

وتأكيداً لما ذهب إليه الرئيس علي ناصر محمد، يتحدث القيادي الاشتراكي عبدالباري طاهر قائلاً: "فقد كان نايف حواتمة لاعباً رئيساً في تغذية الصراعات بين يمين الجبهة القومية ويسارها، وفي التحريض على العنف، وحسم الصراع بالقوة منذ البدء، وكان مهووساً بالفرز الطبقي، والتصنيفات ذات الطابع الأيديولوجي التي سادت خطاب

(1) علي ناصر محمد، ذاكرة وطن3، عدن والعالم، مرجع سابق، ص323.

اليسار؛ فقد تعامل يسار الجبهة مع حواتمة، بوصفه منظّراً وأبـًا روحيـًا، وكان لمقولاته أثر السحر على اليسار القومي[1].

ويتفق أيضا حيدر العطاس مع ما ذهب إليه علي ناصر محمد آنفـًا، متهمـًا قيادات عربية شيوعية بتأزيم الوضع في جنوب اليمن موضحـًا أن عدد من القيادات الفلسطينية كان حضورها سلبيـًا في عدن، وذلك في حديثه لبرنامج الذاكرة السياسية قناة العربية.

وفي البرنامج نفسه يعلق حيدر العطاس على قرار علي سالم البيض بطرد الخبراء الإنجليز، بأنه ناتج عن تأثره بنايف حواتمة (الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) الذي صدر بعد اجتماع بين حواتمة والبيض. هنا يريد العطاس القول إن وزير الدفاع تلقى أمراً من مرجع غير يمني، أو أنه كان يخضع لتأثير المُنَظِّر الأيديولوجي الفلسطيني.

وهو ما أكده الاستاذ عبدالباري طاهر بقوله: "والأحزاب الشيوعية العربية رغم أنها لعبت دورًا في المصالحة وكانت تؤيد بالعلن اتجاه علي

(1) عبدالباري طاهر، حكم اليسار في جنوب اليمن... وشهادة فواز طرابلسي، العربي الجديد، 12 سبتمبر 2016، https://www.alaraby.co.uk/

ناصر، لكن هي الأخرى كانت رؤيتها للأسف الشديد تمر عبّر الاتحاد السوفيتي لكي تصل إلى عدن، لا توجد رؤية مباشرة لها، واتهم حينها الحزب الشيوعي اللبناني بأنه لعب دورًا في التفجير بدل أن يكون عامل توحيد[1].

وفي موضع آخر من الحوار، قال حيدر العطاس: إن دولة الجنوب التي كانت قائمة، كانت دولة مخترقة، لافتًا إلى أن واقعة إعدام محمد صالح مطيع الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية يومها، وقال العطاس: إن مطيع كان من أنجح الوزراء وإن واقعة إعدامه كانت غامضة جدًا، مضيفًا أن مطيع أعدمه المكتب السياسي وبدون أي محاكمة مشيراً إلى أن ما حدث كان خطأً سياسيًا فادحًا، ونفى العطاس أن يكون مطيع أرتكب أي خطأ، مشيرًا إلى أن السبب الحقيقي هو محاولته الانفتاح على الدول المحيطة[2].

وفي حديث للأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الشهيد جار الله عمر؛ في سياق حديثه عن أحداث يناير؛ إذ جاء فيه: "لقد اتّسع

(1) محمد الغباري، الرؤى المتضادة سنوات الصراع في اليمن،ط1، مؤسسة أروقة للدراسات والنشر، القاهرة، 2021، ص43.

(2) برنامج الذاكرة السياسية، قناة العربية. مرجع سابق.

نطاق التدخل من الخارج سواء من البلاد العربية أو من الكتلة السّوفياتيّة والأحزاب الشيوعيّة، وبعض المتدخلين كان يحاول حل الأزمة فيما بعضه الأخر ينحاز إلى هذا الطرف أو ذاك بسبب غياب تقاليد ديمقراطية داخل الحزب لحل الخلافات بوسائل سلمية[1].

أخيرًا:

تجدر الإشارة إلى إنه حين يجري الحديث عن الفشل وأسبابه وجذوره الفعلية، لا ينبغي إهمال الجوانب الإيجابية والإنجازات التي حققت طيلة هذه الفترة، وعمومـًا فقد قام الحزب الاشتراكي اليمني بمراجعة نقدية جادة وجريئة للتجربة وفي وقت مبكر، حيث أصدرت اللجنة المركزية للحزب (الوثيقة النقدية التحليلية عام 1987م) التي تضمنت تحليلاً نقديـًا موضوعيـًا لمسار الدولة في الجنوب منذ فجر الاستقلال وحتى منتصف الثمانينيات.

(1) من مذكرات جار الله عمر، مرجع سابق، ص83.

أهم النتائج:

1 – أثبتت تجربة نظام الحزب الواحد، أنه ذو طبيعة تُأسس لنظام استبدادي شمولي يحمل في طياته أسباب فشله، وأن هذا النمط من النظم السياسية لا يمكنه البقاء والاستمرار في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية المستقرة، وإنما الذي يتناسب معه هي أجواء التوتر وخلق الأزمات وعدم الاستقرار، وإنهاك المجتمع بأنواع من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وهذه السياسات في النهاية هي التي أدت إلى الفشل والانهيار.

2 – إن نظام الحزب الواحد في تجربة اليمن الديمقراطية بشقيه– الجبهة القومية، الحزب الاشتراكي اليمني– جاء مستنسخ من الحزب الشيوعي السوفيتي دون مراعاة للخصوصية الثقافية، الاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمني، الأمر الذي أفضى منذ البداية إلى وجود شرخ كبير ليس على مستوى قواعد الحزب فحسب وإنما بدرجة أكبر على مستوى قياداته، مما أجج الصراع وجعل من العنف المادي والمعنوي سمة من سمات أغلب قيادي الحزب وكوادره.

3 – القيادة التي حكمت اليمن الديمقراطي بعد الحركة التصحيحية

1969، كانت قيادة شابة جاءت من بيئة ثورية أبرز سماتها العنفوان والطيش، وتفتقر إلى الخبرة السياسية والكفاءة القيادية والحصافة الدبلوماسية، بالإضافة إلى أزمة في الفهم لمتطلبات الواقع، ومتطلبات التطور، والانسجام معها، إذ مارست في سياستها أساليب وطرق تلعب دوراً معرقلاً لمتطلبات التطور، وتزيد من تفاقم الأزمة التي تعيشها الدولة والمجتمع.

4- اعتراف وإقرار قيادات الحزب من خلال مذكراتها وكتاباتها ومقابلاتها بمسؤوليتها عن كل ما ترتب من جراء سياستها وصراعاتها العبثية، التي لم تكرس حول كيفية النهوض بالوطن، بل حول كيفية الوصول إلى السلطة والتشبث بها.

5- إن دراسة التجارب التاريخية والاستفادة منها يساعد كثيراً في تجنب الكوارث.

سُقوطُ الرّفاق

لِماذا فَشِلتْ تجربةُ اليَسَار في جَنوب اليمن؟

د.جمال مُحمد الحبيشي

تستكشف هذه الدراسة أهم التجارب العربية في الحكم بنظام الحزب الواحد الشمولي ذو التوجه اليساري الماركسي، الذي أعلن انتهاج الاشتراكية العلمية في حكم اليمن الديمقراطية سابقا خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٩٠.

و تكمن أهميتها في أنها تتناول جانب واحد من ظاهرة فشل اليمنيين في بناء نظام سياسي مستقر طيلة القرن الفائت، والمتمثل في **فشل نظام الحزب الواحد** في اليمن الديمقراطية سابقا في بناء نظام سياسي مستقر، وذلك بتسليط الضوء على أهم العوامل التي أدت إلى فشل التجربة لما تتميز بها عن غيرها من التجارب في الدول العربية وذلك لما لها من خصوصية من حيث إنها التجربة الاشتراكية الوحيدة في المنطقة التي وصلت إلى السلطة واستمرت لربع قرن من الزمن.

HEKMAH YEMANYA